بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٩٠ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٩ هـ - ٨ كانون الأول ٢٠١٧ م

حتى لا يتكرر التنحي والتريّث!

الاشكاليات التي أدّت الى استقالة الرئيس سعد الحريري لم يكشف عنها النقاب بعد. بعضهم يقول انها كثيرة ومتعدّدة، منها ما يتعلق بالسياسة الخارجية وما يتعلق بإدارة مؤسسات الدولة، وبتخلي الرئيس الحريري عن قسم من صلاحياته الدستورية. وأبرز مثال على ذلك انعقاد معظم جلسات مجلس الوزراء في بعبدا، برئاسة رئيس الجمهورية.. بينما ينص الدستور على «يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص، ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر..»، ومن المعلوم أنه جرى بعد إبرام اتفاق الطائف اقامة مبنى خاص لمجلس الوزراء في منطقة المتحف قبل ترميم «السراي الحكومي» واعتماده من قبل الرئيس رفيق الحريري مقراً لرئاسة الحكومة. والملاحظ أيضاً أن قصر بعبدا بات يغصّ بالمستشارين والمستشارات في مختلف الميادين، وتعقد فيه معظم جلسات مجلس الوزراء برئاسة سيد القصر.. بينما تقتصر الجلسات الهامشية وغير ذات الأهمية على السراي الكبير، برعاية رئيس الحكومة. وهناك جدال كبير حول دور بعض مستشاري الرئيس الحريري في الأزمة التي نشبت.. فلماذا لا يستحضر رئيس الحكومة صلاحياته ويمارسها بجدّية، حتى لا تتكرر أزمة تشرين ويضطر الرئيس الى التنحي والتريث مرة أخرى.

بيان تثبيت النأي بالنفس هل يصمد أمام التحدّيات؟

التسوية السياسيّة الجديدة هل تصمد أمام التطورات في اليمن؟

نهاية مسار جنيف السوري إلى العام القادم

القضية السورية من أستانا إلى سوتشي مروراً بالرياض

الجري وراء سراب الدولة الفلسطينيّة

من مسار المقاومة إلى المنظمة إلى حلّ الدولتين

عباس وهنيّة يتفقان على خطوات لمواجهة قرار ترامب حول القدس

أنقرة - الرياض التوتر حتى إشعار آخر!

موقف تركيا حيال الوضع في القدس لم ولن يتغير

الجميّل: كتاب جريصاتي دعوة لمحاسبتنا

رد رئيس حزب «الكتائب اللبنانية» النائب سامي الجميل على إحالة وزير العدل سليم جريصاتي تصريحه عن صفقات في ملف النفط، في كتاب على النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي سمير حمود باعتباره إخباراً، للتحقيق فيه.

واعتبر الجميل في مؤتمر صحافي، أن الكتاب الذي أحاله جريصاتي «هو دعوة مبطّنة لمحاسبتنا واتّخاذ إجراءات بحقنا»، معتبراً أنه «من السلطة السياسية ونحملها مسؤولية مضمونه». ورأى فيه «تحويراً، إذ قررتم غض النظر عن صفقات الكهرباء، وهذا الكتاب هو إدانة لكم بالتزوير والهروب من ملف صفقات الكهرباء الذي حذفتموه من تصريحي عمداً».

ستريدا جعجع: لم نكن بعيدين عن طبخ التسوية

أكدت عضو كتلة «القوات اللبنانية» النيابية ستريدا جعجع عبر «المركزية» أن «القوات» لم تكن بعيدة من طبخ التسوية الجديدة وإن كان ذلك لم يظهر بوضوح في الإعلام. واعتبرت «أن التسوية بصيغتها التي أقرّها مجلس الوزراء اليوم انتصار لكل اللبنانيين، لأنها تعزّز الاستقرار الداخلي وتُعيد الحكومة إلى دائرة العمل بعد غياب استمر شهراً، وهذا ما كنا نطالب به كـ«قوات لبنانية».

واعتبرت أن «ما حصل في مجلس الوزراء ضمانة لكل اللبنانيين ولتعزيز الاستقرار، لأن التسوية الجديدة خطوة إيجابية جداً ومهمة لطالما كنا ننادي بها كحزب سياسي، ونحن مستمرون في الحكومة، لأن ما أقرّ انتصار لنا كقوات».

عباس إبراهيم يحذّر من اتساع حجم الارتجاجات

اعتبر المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم أن «الوقائع تثبت أنه ما زال أمام اللبنانيين الكثير من العمل والجهد ليبلغوا التطور السياسي»، لافتاً إلى أن «قلة تبادر إلى مراجعة جدية تحدد مكامن الخلل في البلد وعدم إبقائه عرضة أو ساحة لكل اشتباك سياسي أكان مصدره داخلياً أم خارجياً».

وقال إبراهيم في افتتاحية مجلة الأمن العام: «إن الارتجاجات اللبنانية ليست حدثاً جديداً، لكن جديدها اتساع حجمها وصلافة علانيتها وما تفضي إليه من أخطار حقيقية لا تبشر إلا بالتراجع من سيئ إلى أسوأ».

وأسف لـ«وقوع اللبنانيين على حدين قاسيين هما إما التوجه بملء إرادتهم إلى خوض السياسة من باب الانقسام الذي كان دائماً ما يجعل البلد قاصراً، وفي حاجة إلى مساعدة ورعاية إقليمية أو دولية أو إلى كليهما معاً لمنع وقوعه في أتون الحروب. أما الحد الثاني فيتمثل بتسويات سياسية يرتضونها بذريعة خصوصية التركيبة اللبنانية».

«المستقبل» ترحب بقرار مجلس الوزراء

رحبت كتلة «المستقبل» النيابية اللبنانية التي اجتمعت برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري «بقرار مجلس الوزراء القاضي بالتزام الحكومة إجماع كل مكوناتها السياسية النأي بنفسها عن أي نزاعات أو صراعات أو حروب أو عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية حفاظاً على علاقات لبنان السياسية والاقتصادية مع اشقائه العرب».

وحيت الكتلة «الجهود التي قام بها الرئيس الحريري للوصول إلى هذا القرار وإلى تطبيق النأي بالنفس قولاً وفعلاً»، معربة عن ارتياحها الى «قرار الرئيس الحريري العودة عن الاستقالة بناء على هذه النتيجة». وتمنت «عودة سريعة إلى انتظام عمل الحكومة ومجلس الوزراء لمواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها لبنان، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والحفاظ على استقراره والأمن والأمان لأهله».

«التغيير والإصلاح» يرحّب بعودة الحريري

أيّد تكتل «التغيير والاصلاح» بشكل كامل البيان الصادر عن الحكومة، والتزامه منطوقه، معتبراً أنه «يجسد عودة رئيس الحكومة عن استقالته التي نقدرها، ويرحب بها كل اللبنانيين». وأشار الى أن «لبنان عاد إلى مساره الدستوري السليم، والحكومة كما كل المؤسسات الدستورية، عادت إلى العمل وإلى ما قبل ٤ تشرين الثاني، والنشاط الذي افتقدناه لمرحلة معينة سيعود، والشرط الوحيد هو احترام الدستور والمؤسسات، واعتبار أن كرامة لبنان من كرامة رؤسائه ومؤسساته»، مشدداً على «حماية الاستقرار والوحدة الوطنية التي تجسدت وتحقق في ضوئها ما تحقق، إن على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي».

وقال أمين سر التكتل النائب إبراهيم كنعان، عقب الاجتماع الأسبوعي للتكتل برئاسة رئيس التيار «الوطني الحر» وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل: «الحمد لله على سلامة لبنان بعد الأزمة الكبيرة التي مررنا بها، والتي حققنا فيها كلبنانيين بوحدتنا وموقفنا الموحد حول رئيس الجمهورية الأهداف التي كان كل لبناني يحلم بها».

فنيش: لا أزمة بين الحزب و«المستقبل»

أشار وزير الشباب والرياضة محمد فنيش الى أن البيان يعبر عن موقف الحكومة ككل، وقال: «نحن موافقون على كامل بنوده، لافتاً الى أنه لا يشكل بياناً جديداً بل موقفاً سياسياً من مجلس الوزراء نتج من إعلان الاستقالة، وتأكيداً للبيان الوزاري الحالي، الذي يشكل خطاب القسم جزءاً منه».

وعن ترتيب البيان التزامات على سياسة الحزب الخارجية، قال لـ«المركزية»: «لسنا نحن من سبب أزمة الاستقالة بل الآخرون، والبيان يرتب التزامات على كامل أعضاء الحكومة»، مشيراً الى أنه لم تكن هناك اعتراضات داخل مجلس الوزراء من قبل أي من الأطراف».

وأكد أن لا أزمة بين تيار «المستقبل» و«حزب الله» حتى قبل إعلان الاستقالة، مشيراً الى أن «طرفاً آخر افتعل الأزمة الكل يعرف من هو»، مضيفاً: «كان هناك سعي لتخريب هذه العلاقة لكن في النهاية جرى احتواء الأزمة بما يخدم مصلحة البلاد».

الحريري: الحكومة قررت النأي بالنفس

أعلن رئيس الحكومة سعد الحريري أنّ «مجلس الوزراء قرر التزام الحكومة في كل مكوّناتها بسياسة النأي بالنفس عن أي نزاعات أو صراعات أو حروب، وعن الشؤون الداخلية للدول العربية، حفاظاً على علاقات لبنان مع أشقائه العرب».

وفي بيان تلاه بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في بعبدا، قال الحريري: «أشكر فخامة الرئيس على ادارته الحكيمة للأزمة الأخيرة، ولكل الجهود التي شاركت فيها مكونات الحكومة لحماية الاستقرار. آمل ان تشكل هذه الجلسة فرصة جديدة للتضامن على حماية البلد. فكلنا نرى كيف أن المنطقة تغلي، ويجب ألا يكون لدينا وهم بأن أي خطوة ناقصة يمكن أن تجر البلد الى منزلق خطير. ما قمنا به حتى اليوم كان قمة في المسؤولية... وأهم ما فيه أننا رفضنا الانجرار خلف شعارات ودعوات ليس لها وظيفة الا استدراج الفوضى للبنان».

سعيد: البيان الحكومي مخرج لفظي

قال النائب السابق فارس سعيد لـ«الجمهورية»: «البيان الحكومي لم يتطرّق الى اسباب الاستقالة، بل تطرّق فقط الى ابتكار مخرج لفظي لأزمة حكومية من دون تقديم مخرج للأزمة السياسية التي يتخبّط فيها لبنان والمتمثّلة بوضع ايران يدَها على قراره عبر «حزب الله»، وبالتالي إنّ البيان هو أقلّ من «إعلان بعبدا» ويتناقض مع الدستور وقرارات الشرعية الدولية حتى ولو حملَ في طيّاته هذه النقاط».

وأضاف: «مَن يتدخل في شؤون المنطقة هو «حزب الله» الذي يَستخدم لبنان منطلقاً للتدخّل في شؤون الآخرين، ومعالجةُ تدخّله في اليمن مسؤولية لبنانية طبعاً، لكن هل كان سيتدخّل في اليمن أو في سوريا والعراق لو لم يكن موجوداً في لبنان أوّلاً؟

والمعالجة يجب ان تكون لسلاحه عبر العودة الى طاولة الحوار ووضع جدولٍ لتسليم هذا السلاح الى الجيش اللبنّاني».

وجهة نظر

النأي بالنفس ليس مستحيلاً

بقلم: أيمن حجازي

انها التسوية المتجددة التي انطلقت من جديد عبر البيان الصادر عن مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الماضي في الخامس من كانون الأول الجاري، الذي تلاه الرئيس سعد الدين الحريري على مسامع اللبنانيين وعلى مرأى من المحتشدين في باريس ٤ بعد هذا التاريخ ببضعة أيام. وهي التسوية التي لا ترضي المملكة العربية السعودية، فقررت الصمت على مضض تحت وطأة الموقف الأوروبي والأمريكي الداعم لهذه التسوية المتجددة التي يشارك في دعمها بعض العرب وفي مقدمهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وبعض حلفائه العرب.

وهي تسوية لجمت ما كان يفترض أن يشكل انتفاضة أو قلب للطاولة في وجه «حزب الله» والنفوذ الإيراني في لبنان، وفق ما أراد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وفريق عمله المكلف متابعة الملف اللبناني، وفي مقدمه الوزير السعودي ثامر السبهان الذي غاب عن الأضواء الإعلامية منذ خروج الرئيس سعد الحريري من العاصمة السعودية الرياض وتوجه إلى العاصمة الفرنسية باريس في طريق عودته إلى بيروت مروراً بالقاهرة. وقد برزت في هذه الأثناء ملامح انقلاب واضحة كانت تجري في عزّ الأزمة الحريرية الأخيرة، من داخل العائلة ومن داخل تيار المستقبل ومن داخل ما بقي من معسكر الرابع عشر من آذار. وكان الرئيس الحريري في هذا الخضم مصراً على استكمال الانخراط في التسوية التي صاغها بالتعاون مع التيار الوطني الحر منذ أكثر من سنة. وقد أكدت الوقائع التي حدثت خلال العام المنصرم ثبات الرئيس الحريري على خياره التسووي المشار إليه. وقد ناضل نضالاً مريراً من أجل حماية هذا الخيار وصيانته في مجلس الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وفي مجلس ولي عهده وولده محمد بن سلمان وفي حضرة الوزير السبهان. وكان جديراً بالدعم الذي تلقاه من باريس في بداية الأزمة، وبالدعم الحاسم الذي صدر لاحقاً من واشنطن.

ويبدو واضحاً أن الرئيس الحريري قد تكامل في موقفه السياسي مع الرئيسين ميشال عون ونبيه بري، وتناغم مع «حزب الله» والتيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي والنائب سليمان فرنجية وباقي القوى المنخرطة في الحكومة المعوّمة. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا حزب القوات اللبنانية الذي وقعت معه اشكالية سعى البعض إلى تضخيمها من جراء حماسة ذلك الحزب لمضمون بيان الاستقالة الشهيرة (في ٤ تشرين الثاني الماضي).

وقد حصل التكامل مع الرئيس الحريري والتناغم معه من قبل الأفرقاء المشار إليهم في ظل خشية متنوعة ومتشعبة من التداعيات المفترضة، ليس لغياب الحريري عن رئاسة الحكومة وحسب، بل للمضاعفات السلبية التي قد تصيب الزعامة الإسلامية السنّية في لبنان من جراء إطاحة التوجه التسووي الذي انحاز اليه سعد الحريري منذ أكثر من عام من الزمن، وقدم من أجله الكثير مما سمي تضحيات وتنازلات.

وفي تبسيط مميز للمعضلة التي ولّدت أزمة استقالة الحريري، ومن ثم تريثه، ومن ثم عودته عن الاستقالة التي شكر عليها، يقول البعض إن المعركة في سوريا بوجهها العسكري شبه منتهية وإن الذي حسم المعركة هناك هو سلاح الجو الروسي، وهو ما جرى تجاوزه في إطار العلاقات الروسية السعودية الدافئة. أما الوضع في اليمن، فإنه يخلو من تدخل عسكري مباشر لحزب الله... وجل ما في الأمر كان إنزعاجاً سعودياً من اللهجة الإعلامية العالية التي كان يستخدمها «حزب الله» في الموضوع اليمني ليس إلا. وليصبح في نهاية المطاف النأي بالنفس غير مستحيل في ظل البراغماتية السعودية القائمة.

الجماعة الإسلامية تلتقي الرئيس سعد الحريري

استقبل الرئيس سعد الحريري مساء الاثنين في «بيت الوسط» وفداً من الجماعة الإسلامية، ضم رئيس المكتب السياسي للجماعة النائب السابق أسعد هرموش، نائب رئيس المكتب السياسي الدكتور بسام حمود، والمسؤول السياسي للجماعة في بيروت باسم الحوت.

بعد اللقاء، قال هرموش: «نحن نعتبر أن مرجعية رئيس مجلس الوزراء ومرجعية دار الفتوى هما مرجعيتان معنيتان بالشأن السياسي الإسلامي والوطني في البلد، ونحن نقف إلى جانبهما في هذه المرحلة العصيبة». ودعى هرموش إلى وحدة موقف إسلامي وطني كبير يكون مقدمة لموقف وطني شامل، مؤكداً أن الرئيس الحريري طمأنهم «إلى أن الأمور تسير بهذا الاتجاه لجهة ترتيب البيت الداخلي».

وجرى البحث في ملف العفو العام، حيث أكد هرموش أن الرئيس الحريري طمأنهم «إلى أن الأمور سائرة بإذن الله في الاتجاه الصحيح» في هذا المجال.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

الحريري هل يعود بعد الاستقالة كما كان قبلها؟!

شهر كامل مرّ على لبنان لم يشهد له مثيلاً، ففي الرابع من شهر تشرين الثاني تقدم الرئيس سعد الحريري باستقالة حكومته من الرياض، دون مقدمات ولا تنسيق على أي مستوى، سواء مع رئيس الجمهورية أو أعضاء حكومته أو كتلته النيابية. ثم توارى عن أنظار ومسامع الناس، عدا مقابلة تلفزيونية في مكان اقامته بالرياض، وزيارة مبرمجة لـ«أبو ظبي»، فتح بعدها مجال زيارات دبلوماسية لعدد من السفراء، أبرزهم سفير فرنسا. ثم عاد إلى بيروت عبر القاهرة وباريس وقبرص.

في ذكرى الاستقلال (٢٢ / ١١ / ٢٠١٧) ظهر الرئيس الحريري في بيروت من جديد، حيث شارك برعاية العرض العسكري الذي أقيم، الى جانب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب.. فإلى القصر الجمهوري حيث شارك باستقبال النواب والشخصيات الرسمية والسفراء العرب والأجانب.. ليظهر بعدها على شرفة «بيت الوسط» وسط حشد كبير من المواطنين الذين وصلوا من كل أنحاء لبنان لتهنئته بسلامة العودة. ويدرك الجميع أن الرئيس سعد الحريري لم يكن راغباً في تقديم استقالته، وقاعدته الانتخابية لم تكن في هذا الاتجاه، كما أن تشكيل «حكومة انتخابات» لم يكن وارداً عند أحد، لا رئيس الجمهورية ولا الكتل النيابية الأخرى. وعلى ذلك فقد عادت الأمور الى ما كانت عليه، وجرى الاتفاق على صياغة فقرة تضاف الى البيان الوزاري تحاول معالجة بعض القضايا الخلافية والإجابة على تساؤلات كانت –وما تزال– محرجة للجميع.

أبرز القضايا التي تسببت في تقديم الرئيس الحريري استقالته أو حمله على تقديمها، كانت موقف الحكومة من قضايا المنطقة، لا سيما علاقات إيران بدول الخليج. فالمملكة العربية السعودية تقود صراعاً سياسياً ضد إيران، بدعم أمريكي وعربي، ويتحوّل هذا الصراع الى صدام عسكري عبر اليمن والعراق في بعض الأحيان. وبما أن «حزب الله» يشكل مكوّناً أساسياً في الحكومة اللبنانية التي يترأسها الحريري، ويهيمن على مواقف وتوجهات عدد من الكتل النيابية، فقد ذهب القرار السعودي باتجاه اسقاط هذه الحكومة، بصرف النظر عن النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها الفراغ الحكومي، واستحالة تشكيل حكومة جديدة يدرك الجميع أن عمرها لن يزيد عن أشهر قليلة، يضاف إلى ذلك أن رئيس الجمهورية وكتلته النيابية ووزراءه في الحكومة، مدينون لحزب الله في ايصال الرئيس ميشال عون إلى سدّة الرئاسة، وبالتالي فلا يمكن ادراج تعديلات جذرية في برنامج الحكومة أو مسارها السياسي دون التفاهم مع هذه القوى على موقف سياسي ينأى بلبنان عن أن يكون طرفاً في أي من القضايا الخلافية المطروحة. لذلك فقد جرى طرح الشعار اللبناني المتداول، وهو «النأي بالنفس» الذي تبناه الرئيس الحريري بعد عودته سواء من رحلة الاستقالة، أو محطة التريث، أو طريق العودة والوصول إلى الصيغة الوفاقية التي تدارستها وتفاهمت عليها القوى السياسية الممثلة في الحكومة.. الى أن كان اجتماع الحكومة في قصر بعبدا، والبيان الذي أدلى به الرئيس الحريري، واختتمه بإسداء الشكر لرئيس الحكومة على قبوله بالعودة عن الاستقالة.

صحيح أن سياسة «النأي بالنفس» كانت عنوان التفاهم الوطني الذي جرى التوافق عليه، لكن هذا العنوان تضمّن عدم التدخل بالخلافات السياسية العربية والإقليمية، وأبرزها الخلاف السعودي الإيراني، كذلك الموقف من الصراع الدائر في سوريا، والحرب الطاحنة في اليمن. و«حزب الله» المشارك في الحكومة الحريرية طرف أساس في هذه الحروب، أو الصراعات السياسية الدائرة في هذه الأقطار. ويعلم المراقبون أن وزيري حزب الله في حكومة الرئيس الحريري، وكذلك بقية داعميه فيها، وافقوا على البيان الوزاري الذي جرى الإعلان عنه.. لكن يبدو أن هذا البيان الذي جرت الموافقة عليه لا يعدو أن يكون خطاباً سياسياً شبيهاً بـ«إعلان بعبدا» الذي ناقشه ووافق عليه المشاركون في طاولة الحوار التي انعقدت في قصر بعبدا قبيل نهاية عهد الرئيس ميشال سليمان. ففي اليوم الذي انعقد فيه مجلس الوزراء بقصر بعبدا يوم الثلاثاء الماضي، وأعلن فيه الرئيس الحريري عودته عن الاستقالة.. كان نائب أمين عام حزب الله الشيخ نعيم قاسم يلقي خطاباً في «مؤتمر الوحدة الإسلامية» الذي انعقد في طهران، وجه فيه نقداً لاذعاً للمملكة العربية السعودية، واتهم النظام السعودي بأنه استبدادي وأنه يقدم الدعم للقوى الإرهابية. هل يقع هذا تحت عنوان النأي بالنفس أم أنه مجرد موقف سياسي أو فكري عابر؟!

هناك قضايا خلافية كثيرة، بصرف النظر عن سلاح المقاومة الذي يمكن التفاهم عليه وخاصة حين يكون في مواجهة العدوّ الإسرائيلي.. ماذا عن المشاركة في الحرب الدائرة في سوريا، وكيف تعبر المجموعات المسلحة الحدود اللبنانية ذهاباً وإياباً الى سوريا.. وماذا لو عادت مجموعات داعش والنصرة الى مواقعها القديمة لتلاحق قوات حزب الله التي تحاربها في كل أنحاء سوريا؟! وماذا عن تدريب وتأهيل مجموعات «أنصار الله» الحوثيّين عندما يدخلون لبنان براً أو جواً، تحت نظر الأمن اللبناني.. بينما يجري اعتقال ومحاكمة كل من يثبت انتماؤه لمجموعات «إرهابية تكفيرية» سواء في سوريا أو غيرها.

ان شعار «النأي بالنفس» صالح لتغطية المرحلة التي تسبق الانتخابات النيابية، وكذلك رأب الصدع الذي يمكن أن يصيب المؤسسات الدستورية اللبنانية، لكن «الشيطان يكمن في التفاصيل» كما يقولون، فلا بدّ من العودة الى «استراتيجية دفاعية» تنظم أداء القوى المسلحة في لبنان، سواء كانت تحت عنوان «المقاومة» أو «سرايا المقاومة»، حتى لا يشعر أي مواطن لبناني بأن هناك صيفاً وشتاءً تحت سقف واحد، وهذا ما يأخذ أبعاداً طائفية ومذهبية، فضلاً عن الأبعاد السياسية.

لقد خرج العهد ورئيس وزرائه منتصرين في المواجهة التي دارت في لبنان خلال الشهر الماضي.. لكنها جولة قد تليها جولات، إلا إذا جرت مناقشة القضايا الخلافية بجدّية وموضوعية.

التسوية السياسيّة الجديدة.. هل تصمد أمام التطورات في اليمن؟

طغت التطورات المتسارعة في المنطقة، ولا سيما في اليمن، بعد مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على يد جماعة الحوثيين على الخطوات السياسية القائمة للوصول إلى تسوية سياسية بين الرئيس الحريري و«حزب الله» تسمح للرئيس الحريري بالعودة عن تريثه وعودته مجدداً الى رئاسة الحكومة بما يطوي صفحة الاستقالة التي كان قد أعلنها من الرياض في الرابع من شهر تشرين الثاني الماضي.

وإذا كانت قضية مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح شأن يمني خاص باليمن واليمنيين، فإنّ هذا الحدث الكبير سيكون له تأثيرات على امتداد الإقليم الممتد من اليمن إلى سوريا والعراق والبحرين وصولاً إلى الصراع السعودي – الإيراني عبر هذه الساحات الذي يمتد أيضاً الى لبنان، حيث أعاد وزير الخارجية السعودي التأكيد خلال تصريحات له في منتدى الحوار المتوسطي الذي عقد في روما ان «لبنان مختطف من دولة أخرى من خلال جماعة «حزب الله» والحل هو سحب سلاح الحزب»، وأضاف ان الحزب «استخدم المصارف اللبنانية لتهريب الأموال»، وهذا يعني ان الموقف السعودي من موضوع سلاح «حزب الله» في لبنان لم يتغير، وان الخطوات السياسية التي يقوم بها الرئيس سعد الحريري بالتعاون والتنسيق مع الرئيس عون للوصول إلى تسوية سياسية جديدة في لبنان تسمح بعودة متجددة للرئيس الحريري الى رئاسة الحكومة لا تحظى بقبول سعودي لأن سقف مطالب الرئيس الحريري بعد عودته الى لبنان انخفض الى مطلب «النأي بالنفس» و«تطبيق اتفاق الطائف» و«عدم الإضرار بالدول العربية».

فما هي تأثيرات الحدث اليمني على لبنان، وهل يقبل «حزب الله» بالاستقالة من وظيفته بالإقليم من أجل الرئيس الحريري؟

البداية من الحدث اليمني حيث أعاد مقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح على يد الحوثيين خلط الأمور في اليمن رأساً على عقب، وأصبحت المواجهة السعودية – الإيرانية في اليمن مباشرة بعد رحيل علي عبد الله صالح الذي كان يشكل غطاءً سياسياً وشعبياً كبيراً للتمرد على الشرعية في اليمن.

وإذا كانت السعودية تسعى طوال الفترة الماضية بالتعاون مع دولة الإمارات العربية لاستمالة الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، فإن المرحلة المقبلة ستتجه إلى اتجاه آخر يصب في تصعيد المواجهات العسكرية في اليمن، وتشديد الحصار على الموانئ والمطارات اليمنية، ولا أحد يعلم الى أين ستتطور الأمور في الخليج، لأن الطرف الآخر، أي جماعة الحوثي، ليس بوارد التراجع بعد مقتل الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، بل إن عبد الملك الحوثي هدّد المستثمرين في دولة الإمارات باحتمال خسارة استثماراتهم لأنه بوارد تصعيد ضرباته الصاروخية لتطاول دبي وأبو ظبي، وبالتالي فالمواجهة مفتوحة في الخليج على احتمالات كثيرة غير معروفة حتى الآن.

لكن ماذا عن تأثير هذا الصراع المتفجر في اليمن على لبنان؟

النقطة الرئيسية الأولى في التسوية السياسية الجديدة بين الرئيس الحريري و«حزب الله» هي التطبيق العملي والفعلي لسياسة «النأي بالنفس» و«عدم الإضرار بالدول العربية». فإيران و«حزب الله» في لبنان يديران شبكات إعلامية وسياسية وأمنية واسعة لدعم الحوثيين والمعارضين السعوديين والبحرانيين وغيرهم.

فعلى الصعيد الإعلامي، هناك قناة المسيرة التابعة للحوثيين التي تبث من لبنان، وقد لعبت هذه المحطة التلفزيونية مع قناتي المنار والميادين دوراً كبيراً ومباشراً في الأحداث الأخيرة في اليمن، واتهما حزب المؤتمر اليمني بلعب دور مباشر في الدعاية والتحريض والتضليل الإعلامي للأوضاع في اليمن انطلاقاً من لبنان. ولا ننسَ أيضاً أن هناك محطات تلفزيونية أيضاً للمعارضة السعودية والبحرينية في لبنان.

إضافة إلى ذلك، لا يخفى على أحد الدعم السياسي والأمني الذي تقدمه إيران و«حزب الله» للحوثيين وباقي المعارضين عبر لبنان، وهذا كله وبعد أحداث اليمن يضع لبنان أمام تحدي التطبيق الفعلي والعملي لمبدأ النأي بالنفس الذي يطالب به الرئيس الحريري، وهو الذي أكد خلال أكثر من تصريح أن «التزام النأي بالنفس ينبغي أن يكون بالأفعال وليس بالأقوال وحدها».

فهل يمكن سياسة النأي بالنفس ان تنجح في ظل تورط «حزب الله» بالصراعات القائمة في المنطقة بدءاً من سوريا مروراً بالعراق ووصولاً إلى اليمن والبحرين والسعودية؟

هذا السؤال يضع «حزب الله» ولبنان واللبنانيين أمام امتحان سياسي كبير.

فبالنسبة الى «حزب الله» إن «النأي بالنفس» قد لا يعني الاستقالة من الإقليم إرضاءً للرئيس سعد الحريري، لأن الحزب يعتبر نفسه يقوم بمهمة «رسالية» في سوريا والمنطقة في مواجهة «الإرهاب» أولاً، وفي مواجهة المشاريع الأميركية والصهيونية ثانياً، وهو يعتبر نفسه رأس الحربة بالنسبة إلى محور «المقاومة والممانعة»، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال ان يتخلى عن دوره الإقليمي من أجل شعار «لبنان أولاً» الذي يرفعه الرئيس سعد الحريري.

باختصار، لبنان أمام امتحان سياسي كبير خلال الأيام القادمة، انطلاقاً من تطورات الوضع في اليمن وما يمكن أن يحدث لاحقاً في المنطقة، ولذلك يمكن القول ان التسوية السياسية الجديدة بين الرئيس سعد الحريري و«حزب الله» ماتت سلفاً مع قتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.■

بسام غنوم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

بيان تثبيت النأي بالنفس.. هل يصمد أمام التحديات؟

بقلم: وائل نجم

ما بين الرابع من تشرين الثاني والرابع من كانون الأول عاش لبنان فترة من الاضطراب والتوتر، ثم القلق والانتظار، ثم التريث والعودة إلى انتظام الحياة العامة. كل ذلك كان بفعل الاستقالة الملتبسة التي تقدّم بها الرئيس سعد الحريري من العاصمة السعودية الرياض، ثم ما تبع ذلك من أحداث وتطورات واتصالات أفضت جميعها في نهاية الشهر إلى عودة الحريري عن الاستقالة بعد إجماع الحكومة في الاجتماع الأول الذي عقدته بعد الاستقالة في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية، ميشال عون، على مبدأ النأي بالنفس الذي سبق أن أجمعت عليه القوى السياسية اللبنانية التي كانت مشاركة في سنوات سابقة في حوار قصر بعبدا الذي كان قد رعاه في حينه رئيس الجمهورية السابق، ميشال سليمان. وأكد بيان الحكومة إضافة إلى «النأي بالنفس»، التزام «اتفاق الطائف»، والعلاقات العربية العربية، وكذلك علاقات لبنان مع محيطه العربي، ووقف الحملات الاعلامية.

والحقيقة أن هذه التسوية السياسية التي خرجت بهذا الشكل في بيان الحكومة الذي تلاه رئيسها سعد الحريري أتاحت المجال لعودة الأمور إلى نصابها الاساسي المتمثّل بعودة الحكومة إلى ممارسة عمل بشكل عادي ومتابعة كل ما يتصل بالشأن العام. وهذا بالطبع عنصر ايجابي يساهم في تعزيز الاستقرار العام في البلد، وينهي حالة التوتر والقلق والخوف من انزلاق الأمور إلى منزلقات صعبة ومجهولة.

لكن الحقيقة الثانية بعد تثبيت مبدأ النأي بالنفس وإنهاء حالة التريث في ملف الاستقالة، هي في الضمانات بالسير وفق هذا المبدأ وهذه السياسية. ليس هناك من أي طرف ضامن لتثبيت هذا المبدأ. بالأساس هو كان موجوداً وقائماً بشكل من الاشكال في بيان الحكومة الحالية، وفي خطاب القسم أيضاً، ومع ذلك تمّ تجاوزه والانقضاض عليه وضرب عرض الحائط به. فمن الذي يضمن تجاوزه مرة جديدة وأخرى عند أول منعطف يفرض ذلك في تفسير ومصالح البعض؟! قيل إن رئيس الجمهورية ميشال عون ضامن في هذا الموضوع، ولكن حتى الرئيس لم يعلن ذلك في خطاب وجّهه إلى اللبنانيين كي يطمئنهم. وقيل أيضاً إن رئيس المجلس النيابي نبيه بري ضامن أيضاً، ولكن حتى رئيس المجلس لم يعلن ذلك ويتعهد به أمام اللبنانيين. ثم ما هي خطواتهم التي يمكن أن يقوموا بها إذا ما جرى تجاوز هذا المبدأ من أي طرف؟! وما هي الإمكانات التي تجعلهم يضمنون ويلزمون الطرف الذي يمكن أن يتجاوز؟! كلها اسئلة مشروعة لأن هذه التسوية في الحقيقة مشرّعة على كل شيء، وهي أشبه بـ«صنم من تمر» سيأكله أصحابه والذين احتاجوه في هذه المرحلة عند أول محطة يشعرون فيها بأنهم بحاجة لالتهامه. وبالتالي حتى نكون صادقين مع الرأي العام، إن الحديث عن أي ضمانة بخصوص تثبيت مبدأ النأي بالنفس هو نوع من الهراء والحديث الذي لا يملك أي رصيد في حقيقة الحفاظ على هذا المبدأ.

أما الحقيقة الأخرى، فإن الالتزامات التي قدّمتها بعض الأطراف في الحكومة وربما خارجها هي التزامات لا يمكن الوثوق بها حتى لو أقسم أصحابها آلاف المرّات، لأنه ببساطة التجربة أثبتت أن التزامات الليل مع البعض قد تمحوها مصالح النهار أو بالعكس، ولعلّ نتائج حوار ساحة النجمة، ومن بعده قصر بعبدا، ومن بعده عين التينة خير دليل على هذا الكلام. كان هناك التزامات قاطعة، وفي لحظة الحقيقة والمصلحة تم القفز فوق التعهدات والالتزامات، وتقدّمت المصالح على كل المبادئ. لذا إن الشكّ قائم في صدور الجميع في ضوء عدم الثقة وانعدام المصداقية في التزامات الكثيريين.

لعلّ الرئيس المستقيل سعد الحريري كان بحاجة إلى هذه التخريجة للعودة إلى ممارسة دوره الطبيعي في البلد، خاصة في ظل تزايد الشكوك في أنه أجبر على الاستقالة ولم يكن مقتنعاً بها، ولذلك لم يلتفت كثيراً إلى مضمون ما ورد من بنود في التسوية، لأنه ليس فيها جديد، ولا إلى الضمانات أو الالتزامات، لذا لم يقف عندها كثيراً. بل ما كان يحتاجه هو الغطاء للعودة، وقد تأمّن، وكل الحديث عن موقف آخر في حال عدم التزام النأي بالنفس ليس سوى من قبيل التهويل الذي ننخدع به لا يُصرف في مكان.■

الدعم الدولي والإقليمي للبنان يتصاعد: الأسباب والدلالات؟

خلال الأسابيع الماضية وفي مواجهة الأزمة التي عاش فيها لبنان من جراء استقالة الرئيس سعد الحريري، برز الحجم الكبير للدعم الدولي والإقليمي للبنان، إن من أجل المساعدة في إنهاء الأزمة الحكومية، أو لجهة زيادة التقديمات والمساعدات للمؤسسات اللبنانية العسكرية، وفي مقدمها الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية، أو من خلال الرعاية الفرنسية – المصرية الخاصة لرئيس الحكومة سعد الحريري والمساعدة في إنهاء الأزمة الحكومية.

وجرى تتويج هذا الدعم من خلال اجتماع المجموعة الدولية الداعمة للبنان في باريس يوم الجمعة، وتضم هذه المجموعة الدول الأعضاء في مجلس الأمن (فرنسا، بريطانيا، أمريكا، روسيا، الصين)، بحضور وفد لبناني موسع برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري.

كما أعلن الرئيس العماد ميشال عون خلال زيارته الأخيرة لإيطاليا تبني المسؤولين الايطاليين للدعوة لعقد مؤتمر خاص لدعم القوات المسلحة اللبنانية بالتنسيق مع دول أخرى شريكة.

وفي الوقت نفسه أشارت مصادر إعلامية لبنانية وعربية عن زيادة الدعم الأميركي والبريطاني للبنان، وخصوصاً للمؤسسات العسكرية والأمنية، فيما بذلت مصر والأردن ودول عربية وإسلامية أخرى جهوداً مكثفة لمعالجة الأزمة الحكومية الأخيرة وتقديم كل اشكال الدعم لرئيس الحكومة سعد الحريري.

فما هي الأسباب التي تقف وراء زيادة الدعم الدولي والإقليمي للبنان في كافة المجالات وخصوصاً على الصعيدين العسكري والأمني؟ وما هي الدلالات المستقبلية لهذا الدعم وهل هناك رؤية دولية – إقليمية حول دور لبنان المستقبلي؟

أسباب زيادة الدعم الدولي والإقليمي

بداية ما هي الأسباب التي تقف وراء زيادة الدعم الدولي والإقليمي للبنان، والتي برزت بقوة خلال الأزمة الأخيرة التي عاناها لبنان من جراء استقالة رئيس الحكومة. مصادر دبلوماسية وسياسية مطلعة في بيروت تعدد الأسباب الآتية لزيادة الدعم الدولي والأمني للبنان:

أولاً: حرص القوى الدولية والإقليمية على حماية الاستقرار السياسي والأمني في لبنان وعدم نقل الصراعات الإقليمية الى الساحة اللبنانية، في ظل وجود نحو مليون ونصف مليون لاجئ سوري ومئتي وخمسين ألف لاجئ فلسطيني، وأي تدهور في الوضع الأمني قد يؤدي إلى هجرة هؤلاء الى دول أوروبية وعربية وإسلامية.

ثانياً: منع تدهور الصراع بين الكيان الصهيوني وحزب الله والسعي لإبقاء الحدود الجنوبية اللبنانية هادئة في هذه المرحلة بانتظار بلورة صورة الأوضاع في المنطقة.

ثالثاً: الدور اللبناني المتميز في مواجهة المجموعات الإرهابية وعدم السماح بعودة هذه المجموعات للتحرك في لبنان ومن خلاله الى مناطق أخرى، والإشادة المستمرة من قبل القوى الدولية والإقليمية بدور الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب.

رابعاً: التخوف الدولي والإقليمي من أن تؤدي زعزعة الاستقرار السياسي والأمني في لبنان الى زيادة دور إيران وحزب الله، وهذا يتنافى مع الرؤية السعودية التي تتبنى وجهة النظر القائلة بضرورة زيادة الضغوط على لبنان وحكومته من أجل تطويق حزب الله ومواجهة زيادة الدور الإيراني فيه.

خامساً: الاكتشافات النفطية والغازية من لبنان التي سيكون لها دور مهم في الوضع الاقتصادي مستقبلاً. انطلاقاً من كل هذه الأسباب، زادت القوى الدولية والإقليمية من دعمها للبنان وساعدت في تجاوز الأزمة التي عانى منها من جراء استقالة الرئيس سعد الحريري، وتتوقع بعض المصادر السياسية في بيروت زيادة هذا الدعم في المرحلة المقبلة لتحصين لبنان من تداعيات التطورات والمتغيرات في المنطقة.

الدلالات والأبعاد

لكن ما هي الدلالات والأبعاد المستقبلية للدعم الدولي والإقليمي للبنان؟ وعلى ماذا تراهن هذه الدول من جراء زيادتها للمساعدات العسكرية والأمنية للبنان؟

تشير المصادر الدبلوماسية والسياسية في بيروت إلى ان الدعم الدولي والإقليمي للبنان له أبعاد ودلالات عديدة، ومن أهمها: «الرهان على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في المرحلة المقبلة ان لجهة الاستمرار في مواجهة الإرهاب والمجموعات الإرهابية أو حماية الحدود ومنع استمرار تدخل القوى اللبنانية (ولا سيما حزب الله) في أزمات المنطقة، خصوصاً بعد انتهاء الأزمة السورية وامكانية الوصول إلى حلول سياسية لها».

ورغم أن هذه المصادر «تستبعد امكانية حصول مواجهة مستقبلية بين الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية من جهة وبين حزب الله من جهة أخرى»، فإنها تشير إلى «ان الرهان الدولي والإقليمي على تحجيم دور الحزب العسكري والأمني مستقبلاً لا يمكن ان يتم إلا من خلال دعم القوى العسكرية والأمنية اللبنانية الرسمية والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، على أن يمهِّد ذلك مستقبلاً للبحث في دور الحزب الخارجي، واعادة الحزب الى الداخل اللبناني».

وتتابع المصادر: «إن من مصلحة القوى الدولية والإقليمية حماية الاستقرار السياسي والأمني في لبنان وذلك لتسهيل عمل الشركات النفطية والغازية التي ستبدأ العمل في المرحلة المقبلة، لأن الاكتشافات النفطية والغازية في لبنان قد تساهم في تسهيل وصول هذه المنتجات الى أوروبا نظراً لقرب لبنان من الساحل الأوروبي، ما يعزز التنافس في السوق النفطية مستقبلاً».

لكن هل يعني هذا أن الضغوط على لبنان ولا سيما من قبل السعودية أو الكيان الصهيوني وكذلك العقوبات المالية الأميركية ستتوقف؟ تجيب المصادر: ان هذا الدعم لن يوقف هذه الضغوط، والدليل على ذلك ما أعلنه مؤخراً وزير الخارجية السعودي حول دور المصارف اللبنانية في تبييض أموال لحزب الله (رغم نفي كل المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية لذلك)، كذلك استمرار الخروق الإسرائيلية للسيادة اللبنانية عبر تحليق الطيران الإسرائيلي المستمر والقيام بعمليات قصف لسوريا من الأجواء اللبنانية، كذلك تصعيد العقوبات الأميركية لحزب الله ومؤسساته والجهات الداعمة له.

اذن سيظل لبنان تحت الأجواء الضاغطة، لكن يبدو حتى الآن أن القرار الدولي – الإقليمي بدعم لبنان وحماية الاستقرار السياسي والأمني يتقدم على القرار بتفجير الوضع اللبناني، إلا إذا حصلت تطورات إقليمية كبيرة في المنطقة قد تؤدي الى انفجار شامل لا يستثني منه لبنان ومحيطه.■

قاسم قصير

النائب الحوت: لطاولة حوار حول الاستراتيجية الدفاعية

رأى النائب الدكتور عماد الحوت أن التسريع الذي حصل خلال الساعات الماضية في إنتاج التسوية الحكومية، سببه السباق مع الزمن بفعل استحقاقين: الأول مؤتمر باريس الذي يفرض وجود حكومة للتحدث باسم لبنان، والثاني تداعيات أحداث اليمن والخوف من تأثيرها على هذه التسوية. واعتبر الحوت أن التسوية من المفترض أن تكون مرضية في الشكل، مشدداً على أهمية أن يكون التطبيق متلائماً مع الشكل لضمان استمراريتها.

ورأى الحوت في حديث لـ«إذاعة الفجر»، أن الواقع السعودي مأزوم لجهة التطورات الداخلية والتطورات اليمنية، مشيراً إلى حاجته لكمٍّ من الضمانات التي تساعد في تأمين استقرار السعودية، ومن بينها ضمان عدم تدخل حزب الله كمكون لبناني مسلح في الساحات العربية التي تؤثر على السعودية.

واعتبر الحوت أن أولوية الانتخابات تعلو على أية أولوية أخرى بالنسبة إلى الحكومة، فضلاً عن استكمال عدد من المشاريع الاقتصادية التي كانت قد بدأت قبل الاستقالة وشابها عدد من الشوائب، مطالباً بإنهاء هذه الملفات بوضوح وشفافية بعيداً عن الإرباكات.

وأكد الحوت أن الجماعة الإسلامية تسعى دائماً إلى توحيد صف المكوّن السني في لبنان. وأعلن أن زيارة الجماعة الإسلامية لرئيس الحكومة سعد الحريري كانت للتشاور في المستجدات في ما يتعلق بالعودة عن الاستقالة والظروف التي رافقت هذه العودة، ولتأكيد مقاربة مشتركة بين الطرفين حول ترتيب البيت السني، معرباً عن اعتقاده أن تجربة الاستقالة ستدفع الحريري إلى مزيد من التشاور مع الآخرين في الطائفة السنية، ضمن ضوابط المنطلقات المشتركة. وأوضح الحوت أن الجماعة الإسلامية ترى أن هناك أولية لإيجاد إطار تشاوري داخل الطائفة لتحصينها من الاستهداف بمعزل عن الانتخابات. ورداً على سؤال، أعلن الحوت أنه بحال استقرار المناخ التشاوري، فإن ذلك سينعكس على مستوى التحالفات الانتخابية انطلاقاً من النظرة المشتركة للأمور.■

نهاية مسار جنيف السوري.. إلى العام القادم

بقلم: بشير البكر

يعرف المندوب الأممي المكلف بالمسألة السورية، ستيفان دي ميستورا، أن أربعة أيام لا تكفي من أجل جولة جديدة في جنيف، بعد انقطاع طويل منذ الجولة السابقة التي انتهت في منتصف تموز الماضي، ولم تتوصل، في حينه، إلى نتائج ملموسة مثل سابقاتها. ويدرك الرجل الذي بات خبيراً بتفاصيل الملف السوري أن التطورات التي حصلت خلال الأشهر الأخيرة على مسار القضية في أستانة تفرض نفسها على جدول أعمال جنيف، ولا يمكن هذا الاجتماع أن يتقدّم، دون أن يأخذ بالنتائج التي تحققت على صعيد تفاهمات الدول الثلاث، روسيا وإيران وتركيا، بوصفها الضامنة للحل في سورية.

أربعة أيام، ضاع اليوم الأول منها في المجاملات الدبلوماسية، وتخلف وفد النظام عن الحضور، متذرعاً بأن بيان مؤتمر المعارضة السورية «الرياض ٢» لم يكن ودّياً تجاه الرئيس بشار الأسد، حين نص على مغادرته «عند بدء المرحلة الانتقالية». وعلى الرغم من أن دي ميستورا أحد مهندسي البيان وراسمي علامات القراءة بين السطور، فإنه لم يوفر جهداً من أجل إمالة الكفة لصالح النظام، ويعتبر أن هذه الفقرة الخاصة بالأسد لم يكن لها ما يبرّرها طالما أن البيان يتحدّث عن مرجعية قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ الذي وضعته روسيا في نهاية عام ٢٠١٥، وهو لا ينص على رحيل الأسد، ويسقط من حسابه هيئة الحكم الانتقالية، ويستبدلها بحكومة وحدةٍ وطنيةٍ بين النظام والمعارضة.

لا القرار المذكور ينص على رحيل الأسد، ولا غالبية هيئة التفاوض الجديدة تطالب بذلك، بل إن منصتي القاهرة وموسكو تعتبران رحيل الأسد غير مطروح للتفاوض، وهما تلتقيان مع وفد النظام على هذه النقطة، ولو أن موضوع رحيل الأسد سوف يطرح على طاولة البحث لما قبلا الانضمام إلى الهيئة العليا، ويمكن تفسير انخراطهما في اجتماع «الرياض ٢» وتزكية بيانه الختامي بأنه جاء بناء على رغبة العرّاب الروسي، وقد كان دور المندوب الخاص للرئيس الروسي، ألكسندر لافرنتتيف، أساسياً في بيان «الرياض ٢»، حيث حضر كل الاجتماعات، وأشرف بمعية الطرف السعودي على وضع البيان الختامي وتشكيلة الوفد، وكشفت شخصياتٌ شاركت في الاجتماعات، وانسحبت لاحقاً لأن الأعضاء الذين شاركوا في الاجتماع وجدوا أنفسهم أمام ترتيبات أمر واقع سعودية، ولم يتمكّنوا من التدخل لتغيير جملة فيً البيان.

يؤكد أكثر من متابع لكواليس المسألة السورية أن جولة جنيف الراهنة ستكون ما قبل الأخيرة، وإذا سارت السفن كما تشتهي الرياح الروسية، ستليها جولة ختامية في الربيع المقبل، تعقب انعقاد المؤتمر الذي باشرت روسيا الاستعداد لعقده في سوتشي في شباط المقبل، تحت عنوان «مؤتمر السلام السوري»، بعد أن كان اسمه «مؤتمر الشعوب السورية». وعلى غرار ما حصل على مسار أستانة، سوف يضع الروس في سوتشي قاطرة الحل السوري على الطريق، بعد أن تفاهموا على العملية مع الدول الضامنة، وحصلوا على تأييدٍ من السعودية ومصر وإسرائيل.

لن ينعقد «سوتشي» قبل أن يتم ترتيب الوضع على الأرض، لجهة إنهاء الوجود المسلح المعارض، سواء بالقوة المسلحة أو حسب تفاهمات التهدئة، وهذا ما يفسر أمرين: استمرار المجازر التي ترتكبها القوات الروسية وقوات النظام والميليشيات الإيرانية. وبموازاة ذلك التسويات التي تجريها روسيا مع بعض الفصائل في محيط دمشق، مثل فيلق الرحمن وجيش الإسلام، كي تنخرط في التهدئة.

قد تكون جولة جنيف الأخيرة في الربيع المقبل مكرّسة من أجل وضع أختام الأمم المتحدة على وثائق الحل الروسي الإيراني التركي، كي تتحول إلى وثائق دولية. وكل من ينتظر أكثر من ذلك لا يأخذ في حسابه موازين القوى.■

مقتل وإصابة العشرات في قصف روسيا والنظام لغوطة دمشق

قُتل ما لا يقل عن ٢٥ مدنياً، يوم الأحد، في قصف جوي نفذته طائرات حربية تابعة للنظام السوري وأخرى لروسيا على أحياء سكنية في مدن وبلدات غوطة دمشق الشرقية.

وأفادت مصادر في الدفاع المدني بأن القصف أدى إلى مقتل ١٣ مدنياً في بلدة «حمورية»، وأربعة آخرين في مدينة «عربين»، فيما لقي مدنيان مصرعهما في بلدة «بيت سوى»، ومدني واحد في قرية «مسرابا»، بعد أن استهدفت نحو ٣٠ ضربة في الأربع والعشرين ساعة الماضية بلدات في منطقة الغوطة الشرقية الكثيفة السكان إلى الشرق من دمشق.

وأوضحت المصادر أن قصف طائرات النظام أوقع عشرات الجرحى في المدن والبلدات المذكورة، نُقلوا إلى المستشفيات، دون ذكر إحصائية محددة لأعداد المصابين، وسببت الغارات دماراً كبيراً في الأحياء المستهدفة.

وقال سكان وعمال إغاثة والمرصد السوري لحقوق الإنسان يوم الاثنين إن طائرات يعتقد أنها سورية وروسية قصفت مناطق سكنية كثيفة السكان في جيب محاصر قرب دمشق، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً وإصابة العشرات في هجوم مكثف مستمر منذ ثلاثة أسابيع. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي يراقب الصراع، أن عدد قتلى يوم الأحد كان الأكبر في يوم واحد منذ بدأت الضربات الكثيفة قبل ٢٠ يوماً. وقال المرصد إن نحو ٢٠٠ مدني، بينهم كثير من النساء والأطفال، قتلوا في الضربات والقصف خلال تلك الفترة.

وتحاصر قوات الجيش الغوطة الشرقية منذ ٢٠١٣ في محاولة لإجبار جيب المعارضة المسلحة على الاستسلام.

وشددت قوات النظام في الأشهر الأخيرة الحصار الأمر الذي قال سكان وعمال إغاثة إنه استخدام متعمد للتجويع كسلاح في الحرب وهو اتهام ينفيه النظام. وتقول الأمم المتحدة إن نحو ٤٠٠ ألف مدني في المنطقة المحاصرة يواجهون «كارثة كاملة» بسبب عدم وصول المساعدات وعدم السماح لمئات الأشخاص الذي يحتاجون إلى إجلاء طبي عاجل بمغادرة المنطقة. والغوطة الشرقية آخر منطقة كبيرة خاضعة لسيطرة المعارضة حول دمشق ولم تتوصل إلى اتفاق لتسليم الأسلحة مقابل السماح للمقاتلين بالذهاب إلى مناطق خاضعة للمعارضة في الشمال.

وقال أحد السكان وقد فقد أفراد عائلته في ضربة جوية على «عربين» ويبحث عن ناجين وسط الحطام: «الله ينتقم من النظام وروسيا». يأتي القصف المكثف للغوطة الشرقية بعد هجوم للمعارضة الشهر الماضي على مجمع للجيش في قلب المنطقة التي استخدمها الجيش لقصف المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. لكن سكاناً قالوا إن فشل الجيش في طرد مقاتلي المعارضة من المجمع أدى حسب اعتقادهم إلى هجمات عشوائية انتقامية على المدنيين في الغوطة الشرقية. ودفع تقدم النظام منذ العام الماضي السكان للفرار إلى مناطق أكثر اكتظاظا بالسكان. ويؤدي فقدان الأراضي الزراعية إلى زيادة الضغط على الإمدادات الغذائية الشحيحة. والغوطة الشرقية واحدة من عدة «مناطق لعدم التصعيد» في غرب سوريا حيث توسطت روسيا في اتفاقات لوقف إطلاق النار ما سمح للجيش بإعادة الانتشار في مناطق يمكنه فيها استعادة الأراضي.■

تفاصيل عن مقتل «صالح» أعدموه بثلاثين رصاصة

بعد نحو ٤٨ ساعة من خطاب دعا فيه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إلى الانتفاض ضد مسلحي جماعة «أنصار الله» (الحوثي)، وفتح صفحة جديدة، لم يتوقع أحد أن ينتهي مصيره بالإعدام بأيدي حلفائه السابقين، الذين أطلقوا عليه أكثر من ٣٠ رصاصة، وفق رواية نشطاء.

يقع المنزل الرئيسي لصالح في شارع «مجاهد» جنوبي العاصمة صنعاء، بالقرب من جامع الصالح الذي بناه في عهده الذي امتد ٣٣ عاماً.

وكانت قوات صالح، قد أعلنت سيطرتها في اليوم الأول على عدد من المعسكرات والمدن في محيط صنعاء، لكن الحوثيين سرعان ما استعادوها ليضيقوا الخناق على صالح في منزله.

وظهر يوم الاثنين، خرجت سيارة مدرعة تقل صالح من صنعاء باتجاه مسقط رأسه في مديرية «سنحان» جنوب شرق صنعاء، بعد إعلان الحوثيين السيطرة على منزله.

وأفاد شهود عيان، ووسائل إعلام محلية أن الحوثيين نصبوا كميناً لصالح في مفرق طرق بين قرية «الشاطبي» وقرية «بيت الأحمر» في مديرية «سنحان».

وقال قيادي في حزب صالح «المؤتمر الشعبي العام»، إن الحوثيين أوقفوا موكب صالح على بعد ٤٠ كم جنوبي صنعاء، بينما كان متجهاً نحو سنحان، واقتادوه إلى مكان مجهول، حيث أعدموه رمياً بالرصاص.

وفي رواية قريبة من تصريح القيادي، قال نشطاء محليون، إن الحوثيين لحقوا سيارة صالح، وأطلقوا عليها الرصاص، قبل أن تتوقف السيارة ويهرب صالح منها لقرية مجاورة. وأضاف النشطاء أن الحوثيين لحقوا صالح إلى داخل القرية على متن عدة سيارات، وألقوا القبض عليه ثم أعدموه بإطلاق أكثر من ٣٠ رصاصة عليه.

وأظهرت لقطات مصورة تداولها نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مقاتلين في الجماعة، وهم يحملون جثة صالح ببطانية وعليها آثار دماء وطلقات نارية، ثم نقلوها إلى سيارة أخرى.

ورجّح مراقبون أن صالح كان متوجهاً لمحافظة «مأرب» مقر القوات الحكومية في المنطقة، دون أن يتم التأكد فعلياً من هذه الفرضية.

وعزى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بخطاب متلفز في «الشهداء» الذين سقطوا خلال اليومين الماضيين، وفي مقدمتهم سلفه الراحل علي عبد الله صالح. من جانبها تبنت جماعة «أنصار الله» في بيان مقتل صالح وعدد من العناصر الموالية له، والسيطرة الكاملة على مواقع القوات الموالية في الحي السياسي جنوبي صنعاء.

وقبيل مقتل صالح برصاص الحوثيين، أمر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بإطلاق عملية عسكرية واسعة للسيطرة على صنعاء، بدعم من التحالف العربي الذي تقوده السعودية.■

قيادي حوثي: لم نراهن على صالح يوماً.. و«انقلابه» كان متوقعاً

قال قيادي بارز في جماعة «أنصار الله» (الحوثيين)، يوم الأحد، إن ما وصفه بـ«انقلاب» الرئيس السابق علي عبد الله صالح على شرعية «المجلس السياسي الأعلى» (مشكل مناصفة من الحوثيين وحزب المؤتمر جناح صالح)، كان متوقعاً منذ فترة.

والأسبوع الماضي، شهدت صنعاء مواجهات مسلحة بين الحليفين أدت إلى سقوط قتلى وجرحى من الطرفين، وتصاعدت على نحو كبير، منذ فجر السبت،

بعد محاولة الحوثيين اقتحام منزل العميد طارق محمد عبد الله صالح (نجل شقيق صالح)، في الحي السياسي بالعاصمة.

وقال عضو «المكتب السياسي» لجماعة الحوثي، علي العماد، في تصريح للأناضول: «ما حصل من صالح كان متوقعاً منذ فترة طويلة، نحن لم نراهن على شخص كهذا. لقد عرفناه في محطات زمنية كثيرة».

وخرج صالح، في كلمة متلفزة على قناة «اليمن اليوم» المملوكة له مساء الأحد، دعا فيها اليمنيين للانتفاض ضد الحوثيين، مبدياً استعداده لفتح صفحة جديدة مع دول الجوار.

وتحدث العماد عن «القضاء على أغلب الجيوب الموجودة في صنعاء وبقية المحافظات، التي تحركت ضمن العصابة التي يقودها صالح»، حسب تعبيره.

وقال: «كانت هناك تحركات ميدانية سريعة وخاطفة، وكانت هناك مساندة كبيرة من أبناء الشعب».

وتحدث القيادي الحوثي عن اتصالات وردت الحوثيين «من قيادات بعض الجيوب الموالية لصالح، في شارعي الجزائر وبغداد بصنعاء، يريدون تسليم أنفسهم لجهات تؤمن حياتهم»، مضيفاً: «نحن سنقبل هذا الطلب».

ولفت إلى أن «عدداً كبيراً من القناصة سلموا أنفسهم، وتم اقتحام منزل لصالح بصنعاء، وبعض المنازل لأقاربه التي قامت بالمواجهة وأحدثت الشغب».■

القضيّة السورية من أستانا إلى سوتشي.. مروراً بالرياض

بقلم: عمر كوش

محطات عديدة عرفتها القضية السورية بوصفها قضية عادلة بدأت حين انتفضت غالبية السوريين –منذ أكثر من ست سنوات– للخلاص من استبداد نظام آل الأسد؛ لكن تدخلات القوى الدولية والإقليمية حولتها إلى صراعٍ مصالح وتقاسم نفوذ، وراحت تديرها وتدوّرها وفقاً لمشاريعها وأجنداتها المختلفة.

كما باتت تتعامل معها بوصفها أزمة صعبة ومعقدة، تطلّب الخوض في تسويتها عقد قمم ومؤتمرات واجتماعات عديدة ما بين جنيف وفيينا وأستانا، مروراً بالرياض وصولاً إلى سوتشي، حيث عُقدت قمة ثلاثية بين رؤساء كل من روسيا وتركيا وإيران، بالتزامن مع اجتماع قوى وهيئات المعارضة في مؤتمر الرياض ٢، الذي يراد منه تطويع قوى المعارضة وفق المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية والميدانية.

قمة سوتشي الثلاثية

أراد الساسة الروس من قمة سوتشي الثلاثية وضع أسس تسوية سياسية على طريقتهم، تضمن في البداية مصالحهم ونفوهم في سوريا، لذلك جرى إحضار رئيس النظام السوري على عجل عشيّة انعقاد القمة، لضمان انخراطه في ترتيبات التسوية الروسية، وتأكيد استعداده للتعامل الإيجابي مع نتائجها، بغية توفير تأثير أوسع لهم على النظام الإيراني، بوصفه الطرف الأقدة على عرقلة ترتيباتهم.

عكس ذلك استعجالَ الساسة الروس لاستثمار ما حققوه على الأرض سياسياً، بما يفضي إلى عقد صفقة تسوية سياسية للقضية السورية على حساب سوريا والشعب السوري، عبر اعتماد حلول ينحصر سقفها في كتابة دستور جديد، وإجراء انتخابات بإشراف أممي، ومشاركة المعارضة في السلطة ضمن حكومة «وحدة وطنية».

وكل ذلك تحت ظل بقاء بشار الأسد في السلطة (التي لم يعد يمتلكها)، ما يعني ضرب القرارات الأممية، وخاصة بيان جنيف ١ (حزيران ٢٠١٢) والقرارين الأمميين ٢١١٨ و٢٢٥٤، وبالتالي إلغاء المرحلة الانتقالية على أساس بيان جنيف، الذي من المفترض أن تجري على أساسه مفاوضات جنيف.

مؤتمر الرياض ٢

ولم يكُ مصادفةً تزامنُ انعقاد مؤتمر الرياض ٢ مع قمة سوتشي الثلاثية، فالساسة الروس أردوا أن تكتمل محاولاتهم في إيجاد تسوية سياسية للقضية السورية، عبر تشكيل هيئة تفاوضية جديدة للمعارضة السورية تنال رضاهم، وتضم أعضاء من منصتيْ موسكو والقاهرة، وتشكيل وفد تفاوضي جديد يقبل بمخرجات المتغيرات الدولية والإقليمية، السياسية والميدانية. وهو أمر عكسته حيثيات عقد مؤتمر الرياض ٢، حيث تمّت الدعوات إليه وفق التفسير الروسي للقرار ٢٢٤٥، الذي تمسك بأخذ القرار «علماً بالإجماعات التي جرت في موسكو والقاهرة»، وأدار ظهره للهيئة العليا للمفاوضات التي تمخض عنها اجتماع الرياض ١، بوصفها مرجعية للتفاوض مع النظام السوري، حسبما نص عليه القرار الأممي نفسه.

ورغم الاستقالات المتعددة لأعضاء الهيئة العليا للتفاوض، واستبعاد غالبية أعضائها؛ فإن ذلك لم يعق انعقاد المؤتمر، لكنه أثار شكوك الحاضنة الشعبية والنشطاء والمعارضين بشأن أهداف وحيثيات انعقاد الرياض ٢.

فقد أصدرت شخصيات سياسية وعسكرية ونشطاء ورؤساء مجالس محافظات بياناً، طالبوا عبره المجتمعين في الرياض بضرورة الحفاظ على ثوابت الثورة وعدم التفريط بها، والتي تتمثل في «رحيل بشار الأسد وزمرته الحاكمة، والتزام عملية الانتقال السياسي المستندة إلى المرجعية الأممية، والمتمثلة بهيئة انتقالية ذات صلاحيات كاملة».

وقد عُقدَ مؤتمرُ الرياض ٢ في ظل تخلي الولايات المتحدة وحلفائها، وأغلب دول مجموعة أصدقاء الشعب السوري عن المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري. والأدهى من ذلك هو قيام واشنطن وحلفائها الغربيين بتحجيم فصائل المعارضة في الجنوب السوري، وإبعاد فصائل البادية والفصائل الأخرى عن معارك الرقة ودير الزور والبوكمال، مقابل تقاسم معركة السيطرة على مناطق تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بينها وبين مليشيات «وحدات الحماية» الكردية الحليفة لها، وبين روسيا ومليشيات النظام ومليشيات النظام الإيراني الطائفية التي تدعمها، الأمر الذي أسهم في تقوية طرف النظام والمليشيات الحليفة له، وجعل الروس يشعرون بأنهم الطرف الأقوى في سوريا، ويتحدثون عن انتصارات عسكرية حققوها وباتوا يبحثون عن استثمارها سياسياً، عبر التلاعب بالقضية السورية وجعلها لعبة يتناقلونها مع آخرين، ما بين أستانا وجنيف والرياض وسوتشي.

المعارضة السورية: النظام يراهن على الحل العسكري

اعتبرت المعارضة السورية أن غياب النظام عن الجولة الحالية من المفاوضات يشير إلى رهان النظام وحلفائه على الحل العسكري، فيما تسعى المعارضة للوصول إلى حل سياسي عبر المفاوضات.

وقال رئيس وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف نصر الحريري: «إن النظام لم يأت إلى جنيف للاستمرار بهذه الجولة من المفاوضات، ونحن ما زلنا بنقاشاتنا مع الأمم المتحدة للوصول إلى الحل السياسي الجاد، ذي المعنى الحقيقي، وذي المصداقية بالنسبة إلى شعبنا».

وأضاف خلال مؤتمر صحفي بالمقر الأممي بجنيف، عقب لقاء المبعوث الأممي ستفان دي ميستورا أنه أصبح معروفاً الآن من هو الطرف الذي يضع شروط مسبقة ويختلق الذرائع، مشيراً إلى أن بيان الرياض هو ترجمة للقرارات الأممية.

وطالب الحريري المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالضغط على وفد النظام للعودة إلى المفاوضات، مؤكداً أن المعارضة موجودة في جنيف من أجل الحل السياسي، وعلى المجتمع الآن معرفة من هو الطرف الذي لا يريد الحل السياسي.

ولفت إلى أن وفد المعارضة قدم إلى دي ميستورا تقريراً عن الأوضاع الإنسانية في الغوطة الشرقية بريف العاصمة دمشق «أظهر ما يُرتكب من مجازر بالغوطة من حصار وجوع، ورفض النظام إجلاء المرضى».

وينتظر أن تستكمل يوم الأربعاء المفاوضات رسمياً في الجولة الثانية من جنيف ٨، لكن مصيرها يظل غير معروف في ظل عدم تأكيد النظام لحضوره، وعدم وصول وفده إلى جنيف.

وفي دمشق ذكرت وسائل إعلام موالية للنظام أن الوفد لا يزال في دمشق، مشيرة إلى أن «القيادة لم تنته حتى الآن من دراسة دعوة دي ميستورا للمشاركة».

وغادر وفد النظام جنيف صباح السبت الماضي بعد أن اتهم رئيسُه بشار الجعفري وفد المعارضة بعرقلة المفاوضات، على خلفية تمسك الأخير بمطلب تنحي الرئيس بشار الأسد.■

قصف صاروخي على جمرايا وغارات على الضمير منسوبة لإسرائيل

هزّت انفجارات ضخمة منطقة جمرايا الواقعة قرب العاصمة السورية دمشق، قرابة منتصف ليل الاثنين – الثلاثاء، وسط أنباء عن قصف إسرائيلي جديد. وقالت مصادر إخبارية سورية وروسية إن صواريخ إسرائيلية استهدفت مركز بحوث تابعاً للنظام السوري. وأفادت قناة «روسيا اليوم» في نبأ عاجل أن «الدفاعات الجوية السورية تتصدى للصواريخ الإسرائيلية». فيما أكدت قناة العالم الايرانية نقلاً عن مراسلها أن «صواريخ صهيونية تستهدف مركز البحوث في جمرايا». وهذه هي المرة الثانية التي تنسب تقارير سورية وعربية وأجنبية قصفاً على الأراضي السورية لسلاح الجو الإسرائيلي، ففي وقت سابق قالت مصادر إعلامية مقربة من المعارضة السورية أن قصفاً جوياً طال كتيبة الرادار في مطار الضمير العسكري بريف دمشق الشرقي بعد ظهر الاثنين. ولم يُعرف حجم الخسائر في اللحظة الأولى، بينما وجّهت بعض المصادر أصابع الاتهام نحو سلاح الجوّ الإسرائيلي متهمة إياه بالإغارة على المطار السوري، فيما أكدت شبكة «أورينت» السورية المعارضة «أنباء عن غارات اسرائيلية تستهدف كتيبة الرادار قرب مطار الضمير العسكري».

وقال موقع «شبكة بردى الإعلامية» المعارض في نبأ عاجل: «شنّ طيران مجهول المصدر عدة غارات على مناطق النظام في كتيبة الرادار التابعة لمطار الضمير العسكري بالقرب من مدينة الضمير». حتى اللحظة لم يصدر أي تأكيد رسمي من قبل الجيش العربي السوري ولم يصدر أي رد إسرائيلي على هذا النبأ. وأكد ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي لـ i24NEWS أنه لا تعقيب للجيش على هذا النبأ. وكعادته في حالات كهذه، لا يعقّب الجيش الإسرائيلي على أنباء تصدر في وسائل إعلام أجنبية، عقب أي قصف يُنسب الى الطائرات الحربية الاسرائيلية.

رسمياً، أعلن التلفزيون السوري «سقوط شهيدين و٧ إصابات إثر سقوط عدّة قذائف صاروخية على منطقة العباسيين بمدينة دمشق مصدرها المجموعات المسلّحة». وفي الصعيد ذاته أكد التلفزيون السوري الرسمي أن الجهات المختصة تفكك سيارة كانت المجموعات المسلحة قد فخختها بريف دمشق. ولا تزال إسرائيل وسوريا رسمياً في حالة حرب. ومنذ حرب حزيران ١٩٦٧ تحتل إسرائيل ١٢٠٠ كلم مربع من هضبة الجولان، ولم تعترف المجموعة الدولية بضمها الى السيادة الإسرائيلية الذي تم من خلال سن قانون في ١٩٨١ فيما بقي نحو ٥١٠ كلم مربع تحت السيطرة السورية. وخط وقف إطلاق النار في الجولان كان يعتبر هادئاً نسبياً في السنوات الماضية، لكن الوضع توتر مع الحرب في سوريا التي اندلعت في عام ٢٠١١. وتنسب تقارير أجنبية إلى دولة إسرائيل تنفيذ ضربات وغارات جوية في دول عربية مجاورة بينها سوريا، التي استهدفت فيها قوافل أسلحة لتنظيم حزب الله في منطقة القلمون غرب سوريا، وكذلك في الجانب السوري لهضبة الجولان.■

الأمين العام للجماعة الإسلامية عزام الأيوبي: المسلمون السنّة هم الأكثر التصاقاً بمشروع الدولة

اعتبر الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، الأستاذ عزّام الأيوبي، أنه قد تمّ المساس بصيغة المناصفة التي أقرّها الدستور من خلال الافتئات على مواقع المسلمين السنّة في البلد، ما جعل حالة من الإحباط تتسلّل إليهم.

الأيوبي أكد في ندوة نظّمتها «إذاعة الفجر» ضمن فاعليات معرض بيروت العربي الدولي للكتاب تحت عنوان «المسلمون السنّة في لبنان بين الإحباط واستعادة الدور» أن المسلمين السنّة هم الأكثر التصاقاً بمشروع الدولة، والأكثر حرصاً على العيش المشترك والمناصفة، والأكثر بعداً عن حالات التموضع الطائفي.

وإذ اعتبر الأيوبي أن كل مكوّن لبناني له ظهير خارجي، قال إن السنّة اليوم يكاد يكونون من دون ظهير، وهو ما يؤكد حاجتهم للالتفات إلى بعضهم لتجميع قوتهم ضمن مشروع وطني، خاصة في ظل التمييز الواضح ضدهم على المستويات الأمنية والقضائية والوظائف.

كما اعتبر الأيوبي أن المسلمين السنّة بحاجة إلى مرجعية تطالب بحقوقهم دون خجل، وإلا فإن الإحباط يمكن أن يستمر وأن يدفع البعض إلى الارتماء بأحضان مشاريع لا تخدم الوطن ولا مكوّناته، بمن فيهم السنّة أنفسهم، مؤكداً إمكانية استعادة الدور من خلال النقاش الحقيقي بعيداً عن المصالح الضيقة والخاصة.

حضر الندوة حشدٌ من الشخصيات والمهتمين ورواد المعرض، وأدارها مدير الأخبار والبرامج السياسية في إذاعة الفجر الأستاذ وائل نجم.■

مخرجات الرياض ٢

ومع انعقاد مؤتمر الرياض ٢ عبّر سوريون كثر عن خشيتهم من أن يُضيّع المجتمعون فيه ما بقي لهم من أمل، لأن اتساع وتنوع طيف المشاركين في هذا مؤتمر يعني أنهم سيتفقون على نقاط الحدّ الأدنى بغية تحقيق التوافق بينهم.

ذلك أن بعضهم لا يقبل إلا بحل سياسي يضمن عملية انتقال سياسي تنقل سوريا من عهد الاستبداد إلى عهد الحرية والخلاص، عبر تشكيل هيئة انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية وفق القرارات الأممية ذات الصلة، وبعضهم الآخر جرى تصنيعه في موسكو أو سواها على أنه معارضة، كي يعترض على إدراج مصير الأسد في أي من مناقشات أو مخرجات المؤتمر.

ولذلك فإن اتساع طيف المشاركين يطرح مشكلة تنافر أطروحاتهم وخلافاتهم السياسية، الأمر الذي ولّد تخوفاً من أن تفضي مخرجات الرياض ٢ إلى توافقات على حساب القضية السورية، حيث أقر المؤتمر بياناً ختامياً عاماً، تضمن كلاماً دبلوماسياً مثل أن «المشاركين ناقشوا الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وتبنوا الآراء في أجواء يسودها الاحترام المتبادل، والشعور العميق بالمسؤولية التاريخية تجاه الشعب السوري الصامد، وخلصوا إلى التوافق حول القضايا المصيرية التي تواجه سوريا».

ومثل هذا الكلام الإنشائي –وسواه مما ورد في البيان الختامي عن التوافق حول القضايا المصيرية– لا يخدم سوى تمييع المطالب العادلة للسوريين، ويفتح الباب للتأويل واختلاف الفهم، إذ المطلوب من البيان الختامي هو بنود واضحة غير قابلة للتأويل، وذلك مثل أن يقوم الحل السياسي على الالتزام الكامل ببيان جنيف ١ والقرارات الأممية ٢١١٨ و٢٢٤٥ والمطالبة بتنفيذها، والبدء في تنفيذ الانتقال السياسي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، وعدم القبول بأي دور لبشار الأسد وأركان نظامه منذ بدء العملية الانتقالية. وقد ورد في البيان الختامي أن «هدف المؤتمر توحيد صفوف قوى الثورة والمعارضة، في رؤية مشتركة لحل سياسي بناء على جنيف ١ (٢٠١٢)، وقراري مجلس الأمن (٢١١٨) و(٢٢٥٤)، والقرارات الدولية ذات الصلة، بما يؤسس لمرحلة انتقالية تقود البلاد إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي مدني، يحقق العدالة وينصف ضحايا الاستبداد، وجرائم الحرب».

والسؤال المطروح هو: كيف سيتم التأسيس لمرحلة انتقالية تقود البلاد إلى نظام سياسي ديمقراطي دون عملية انتقال سياسي أولاً، تنقل البلاد من نظام الاستبداد إلى نظام ديمقراطي. وحتى عندما ورد ذكر إقامة هيئة حكم انتقالية، جاء بوصفها قادرة على «أن تهيّئ لبيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية».

ثم أشار البيان إلى أن «المشاركين اتفقوا على أن هدف التسوية السياسية هو تأسيس دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، ما يمكّن السوريين من صياغة دستورهم دون تدخل، واختيار قادتهم عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، يشارك فيها السوريون داخل وخارج سوريا، تحت إشراف الأمم المتحدة، ضمن آلية تصون حقهم في مساءلة تلك القيادات ومحاسبتها، وتحقيق عملية انتقال سياسي جذرية». ولكن من سيقوم بهذه الانتخابات؟ وهل ما ورد من صياغة الدستور وإجراء الانتخابات هو إرضاء للطرف الروسي، الذي نقل القضية السورية من أستانا إلى سوتشي من أجل حوار حول كتابة الدستور وإجراء انتخابات مثلما حددها الرئيس فلاديمير بوتين في قمة سوتشي الثلاثية؟

اللافت هو أن حيثيات مؤتمر الرياض ٢ تمت تحت عنوان توحيد المعارضة، وهو أمر اعتدنا عليه كلما زادت الضغوط الدولية والإقليمية في اتجاه تطويع المعارضة وتمييع مطالبها، وترافق ذلك مع غياب أي أفق حقيقي للحل السياسي المطلوب لخلاص سوريا والسوريين، وتكرر الأمر مع ظهور بوادر استحقاقات جولات التفاوض بجنيف ومسار أستانا وسواهما. لكن الأمر نفسه يتكرر في أيامنا هذه بشكل فاقع مع التوافقات الروسية والأميركية الهشة، وبعد فشل مسار أستانا والتعويل الروسي على مؤتمر سوشي المقبل، ودعوة المبعوث الأممي إلى جولة ثامنة من مفاوضات جنيف.

ولعل البتّ في ما يُعرف بـ«عُقدة الأسد» هو أبرز ما يواجه المعارضة السورية، في ظل تغير مواقف القوى الدولية الداعمة للمعارضة، وإصرار روسيا وإيران على رفض حتى مجرد الحديث عن رحيل الأسد، سواء في المرحلة الانتقالية أو حتى ما بعدها. ومن هنا تأتي خطورة إعادة تشكيل أو تطويع وفد المعارضة التفاوضي وحصره في قبول مثل هذه التوافقات، التي تريد تحديد مصير بلادهم ومستقبلها.■

القدس في أعناقنا.. القدس تنادينا

يقع التحضير المعنوي، على أعلى مستوى، لقطع خطوة كبرى في اتجاه تهويد القدس وتهجير سكانها والإجهاز على كل ما يوجد فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية وفي مقدمها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

إنها خطوة الإدارة الأمريكية، وعلى الخصوص رئيسها دونالد ترامپ، التي كثر الحديث عنها هذه الأيام بهدف محاولة التطبيع مع الموضوع، وجس النبض بالنسبة إلى ردود الأفعال العربية والإسلامية والمسيحية في حال الإقدام عليها.

إن المؤتمر القومي – الإسلامي وهو يدين بكل قوة مجرد التفكير في هكذا قرار، يعتبر أن أي قرار من شأنه المساس بالقدس وبمقدساتها الإسلامية والمسيحية وباستقلالها أو باعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية، هو بمثابة إعلان حرب على الأمة العربية والإسلامية بكل مكوناتها، حتى لو وجد من يمكن أن يتواطأ مع الإدارة الأمريكية المتهالكة، ولن يمر هكذا قرار دون رد فعل في مستوى الحدث، سواء على المستوى الفلسطيني أو على مستوى الشارع العربي والإسلامي والشارع المسيحي.

وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر القومي – الإسلامي كافة مكوناته وكل أبناء الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم إلى التصدي بكل قوة لهذه الجريمة النكراء التي تعتزم الإدارة الأمريكية الإقدام عليها. ويناشد المؤتمر كافة الهيئات والمنظمات العاملة من أجل القدس التحرك الفوري والعاجل، وعلى كافة المستويات والمحافل الإقليمية والدولية، من أجل التصدي لهذا المخطط الإجرامي الرهيب، وفي مقدمته المنظمات والهيئات التي يجب أن تتحرك بكل سرعة وبكل قوة، منظمة المؤتمر الإسلامي، ولجنة القدس التي يجب أن تلتئم بكل استعجال من أجل اتخاذ قرارات كفيلة بالتصدي لهذا المخطط الصهيو– أمريكي الخطير.

كما على المؤسسات الشعبية، وفي مقدمتها مؤسسة القدس الدولية، المساهمة بأكبر قدر ممكن في الوقوف في وجه محاولات الإجهاز على القدس.

ويعتبر المؤتمر أن من بين القرارات الضرورية في هذه المرحلة قطع كافة أنواع العلاقات مع الكيان الصهيوني ومع الصهاينة، والتراجع عن اعتبار المقاومة إرهاباً، والإعلان عن كون أكبر إرهاب يعرفه العالم هو الإرهاب الصهيوني، وأن أعتى المجرمين الإرهابيين هم الصهاينة.

ويؤكد المؤتمر أن التمسك بالتطبيع مع الصهاينة في هذا الظرف بالذات يشكل خيانة لفلسطين وللقدس ولكافة ثوابت الأمة وقيمها.

كما يؤكد المؤتمر أن مثل هذه الخطوة تفرض على كافة مكونات الشعب الفلسطيني، وأولها السلطة الفلسطينية، الاقتناع بأن أية مصالحة بين فصائلها يجب أن تكون على قاعدة المقاومة بكافة أشكالها، وعلى دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال والمخططات الصهيو – أمريكية، الأمر الذي يتطلب انهاء التنسيق الأمني مع الصهاينة والتشبث في المصالحة وإنهاء الانقسام، للوقوف صفاً واحداً في وجه العدو ومخططاته.■

المنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي
خالد السفياني

المفتي دريان: نقل السفارة الأميركية الى القدس تحدٍّ سافر لمشاعر الفلسطينيين

اكد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان أن نقل السفارة الأميركية الى القدس والاعتراف بالمدينة المقدسة عاصمة لإسرائيل هو تحدّ سافر واستفزاز لمشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين، مما يحوّل المنطقة الى كرة لهب من الصراعات التي ستؤدي حتماً إلى عواقب وخيمه تنعكس سلباً على المنطقة والمجتمع الدولي، وسيكون لهذا الأمر تداعيات خطيرة في المنطقة العربية والإسلامية، مشدداً على أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو امر مرفوض وخطوة في القضاء على القضية الفلسطينية التي لم ولن يسمح العرب والمسلمون إلا بمزيد من المواجهة والتصدي للعدوّ الإسرائيلي بشتى الطرق، التي هي حق مشروع في الدفاع عن فلسطين المحتلة من الكيان المغتصب لأرض فلسطين العربية.

ودعا المفتي دريان الى «تفعيل انتفاضة الشعب الفلسطيني بدعم عربي ودولي ضد العدوّ الإسرائيلي لوضع حدّ لهذا التمادي للمحافظة على الهوية العربية في القدس الشريف وفلسطين».

كما دعا قادة الدول العربية والإسلامية الى «اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذا الإجراء حفاظاً على عروبة القدس الشريف، لأنها تعني الكثير للفلسطينيين والعرب والمسلمين، فهي عاصمة لفلسطين وليست عاصمة للكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين».

ترامب والقرار الأمريكي بشأن القدس

بقلم: باسم الطويسي

ازدادت المؤشرات والمعلومات المتداولة التي تتحدث عن أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سيطرح قريباً وربما خلال أيام إعلاناً سياسياً تاريخياً، سيشكل نقطة تحول تطلق إجراءات نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛ أي الاعتراف الرسمي بأن القدس عاصمة «إسرائيل»، وهو ما يعدّ انقلاباً على نهج الإدارة الأمريكية لعقود طويلة، التي طالما كانت تصرّ في عهود الديمقراطيين والجمهوريين على ضرورة تحديد مستقبل القدس عبر مفاوضات السلام.

يحدث ذلك في الوقت الذي يواجه الرئيس الأمريكي الخلافي والأقل شعبية في تاريخ الإدارة الأمريكية المعاصرة مصيراً مجهولاً واحتمالات تصعيد قضائي غير مسبوق ضده؛ في المقابل الإنجازات الوحيدة التي حققها خلال عامه الأول والتي يتعكز عليها في الداخل، تعود في جانب كبير منها إلى المنطقة العربية وإلى صفقات التسلح الضخمة التي عقدها خلال الأشهر الماضية، والتي شملت معظم الفرقاء العرب، وصبت الزيت على ماكنة الصناعات العسكرية الأمريكية، وجعلتها تدور من جديد، ومن المعروف أن المجمع الصناعي العسكري الاميركي أحد أهم مفاتيح تنشيط الاقتصاد، ويرتبط بسلسلة طويلة من القطاعات الأخرى علاوة على العقود الكبيرة التي وقعت مع شركات أمريكية أخرى خلال هذا العام. والمفارقة أن هذه الصفقات شملت معظم أعضاء التحالفات الجديدة التي باتت تتشكل في المنطقة على خلافاتهم.

ترامب يتنفس ويعيش على الصراعات البينيّة التي أشعلت بعد زيارته الأولى للمنطقة في شهر أيار الماضي، واللعب على إعادة تدوير مصادر التهديد في المنطقة بما يخدم هدف تحييد الصراع التاريخي بين العرب والإسرائيليين وتصفية القضية الفلسطينية. ولا يخجل من أن يغرد بطريقة بشعة في الإساءة إلى نحو ربع سكان العالم من المسلمين، وهو السلوك الذي لم يجرؤ عليه ليس فقط رئيس أمريكي بل ولا أي زعيم آخر في العالم.

هناك تضارب في أرقام صفقات التسلح التي وقعت بين الولايات المتحدة ودول عربية خلال هذا العام، ولكن في المجمل تعد هذه الصفقات الأكبر في تاريخ صفقات التسلح في العالم، وإذا ما أضيفت إليها الصفقات الأخرى في مجالات النفط والطاقة ومجالات أخرى، فإنها تتجاوز ٤٠٠ مليار دولار، وهي بالفعل الإنجاز الذي يبقي ترامپ وإدارته على قيد الحياة.

من المعروف أن هناك قانوناً أمريكياً يعود تاريخه إلى عام ١٩٩٥، يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ولكن الرؤساء كافة كانوا يلجؤون إلى تأجيل هذا القرار وربطه بمسار تطور العملية السلمية في المنطقة، فيما ذهبت الحملة الانتخابية للرئيس ترامب إلى جعل تنفيذ هذا القرار أحد أبرز مرتكزاتها.

هناك خشية من صدمة وغضب يجتاح العالم الإسلامي إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على هذه الخطوة خارج أي تفاهمات سلمية، وهذا ما حدث في أكثر من قرار أمريكي استراتيجي سابق بما فيها قرارات غزو واحتلال العراق، حيث كانت منذ منتصف التسعينيات مطروحة على الطاولة الأمريكية، فيما يذهب صناع القرار إلى انتظار ضوء أخضر من المنطقة حين يريدون تغيير قواعد السياسة والقوة في الشرق الأوسط، والسؤال اليوم: هل نضجت المنطقة بما يكفي، وهل رأوا هذا الضوء؛ وهو أسوأ ما قد ننتظره في هذا القرن؟■

أمريكا ومكتب منظمة التحرير فيها.. ماذا بعد؟!

بقلم: د. علي العتوم

تُهدِّد أمريكا على عهد رئيسها العنصري ترامب، في هذه الأيام بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، إنْ لم يَكُفَّ أبناءُ فلسطين عن تقديم ملفات الشكوى على الكيان الصهيوني للمحكمة الدولية، بسبب اعتداءاته الإجرامية المتكررة على أهلنا هناك، ويسعوا للمفاوضات الكاملة والمباشرة مع هذا الكيان الغاصب، ومن ثَمّ الاعتراف به دون أنْ يُثيروا أي عمل يُعكِّرُ صفوه ويُكدِّر خاطره!!

ومعلومٌ أن هذه المنظمة جَهدَ أبناء فلسطين على مدى عقود من الزمان لإنشائها ولَقُوا في طريق ذلك مضايقات ومنغصات، وقد تكون طارت لقيامها رؤوس كبيرة، ومع ذلك فقد يكون قيامها في وضع عربي متراجع ومتناكر ذي سلبيات كبيرة وخطيرة، منها بدايةُ تخلّي الدول العربية عن واجباتها في تحرير فلسطين، وإلقاء مسؤولية ذلك على أبنائها وحدهم وحيلتهم فيه محدودة، ومنها كذلك وقد يكون الأهمَّ، عَدُّ هذه القضية وهي في الأصل إسلامية، قضيةً عربية أو فلسطينية أو حتى فصائلية، وحسبُ!!

ومن المَقاتل في هذا المجال، وقد يكون ذلك من أسباب وهْنِ المَنظمة وجمودها، أنها غَدَتْ عاجزة عن تقديم أيةَ خدمات ناجعة لقضية فلسطين، ولعلّ هذا بتخطيط غربي وعربي، أن أصبحت فئةٌ واحدة، هي منظمة فتح التي تخلّت عن سلاح المقاومة وقَبِلَتْ بالجلوس مع الغاصب على طاولة مفاوضات عبثية، المسؤولة الوحيدة عنها بدعم من الدول العربية، إذ أنها عندهم – وهنا مكمن الخطورة إنْ لم يكن المؤامرة – الممثل الشرعي والوحيد لأبناء فلسطين وقضيتهم برمَّتها، ما يعني بالتالي أنه لا يُقبَل بأي فئة فلسطينية غيرَها، بالتحدُّث عن فلسطين وقضيتها!!

وسقطت القضية يوم أن قبلتْ منظمة فتح بسلطة ضمن دولة الاحتلال دون أن تُحرِّر شبراً واحداً من البلاد بالسلاح الذي نادتْ به حلاً وحيداً لتحرير فلسطين، أو أن يكون لها في هذه السلطة أية إرادة حرة في العمل والتحرك وحتى الكلمة!!

ومن ثَمّ اعتقدتْ هذه المنظمة أو أقنعتْ نفسها توهُّماً أنها ذاتُ سُلطة، وجادلتْ عن ذلك، بل دافعت عنه بالقوة مقابل بريق المال والجاه والمنصب، وما عاد لإخوة الموطن أو الدين أو القوم مكان شراكة أمام هذه القناعات الخادعة. ونجح ناصبو الحبال من يهود وغرب وعرب في ترسيخ هذه المعاني المغشوشة في أذهان أهل هذه الفئة!!

ولا شك في أن هذه الفئة المُستأثِرَة بالمنظمة عندما قَبِلَتْ بما خُطِّطَ لها ووقعتْ في الشَّرَك، سَهُلَ التلاعب بها: كياناً ورئاسة وأتباعاً وسياسات وأفكاراً، بعد أن أوهمتْ نفسها أن اسم السُّلطة ومديريها ومؤسساتها ومكاتبها داخل الأرض المحتلة وخارجها، إنما هي عناصر قوّتها وأسبابُ حياتها، بعد أن جاء على الجميع ما جاء على عين المحتل وبرضاه. ولذلك راحت تدافع عن هذه الهياكل بشراسة، وتسعى جاهدة ألاّ تُشرِكَ غيرها معها فيها، مخافة التنغيص عليها لذَّةَ سُباتها العميق، وتصريد حلاوة نشوتها المكذوبة. ومن هنا جاء تهديد أمريكا هذه الأيام بإيصاد مكتبها في العاصمة الأمريكية، إن لم تخرس عن بعث ملفات حساسة، أو تستسلم للكيان الصهيوني أيَّما استسلام!!

ولا مراء كذلك أنّ اليهود ومَنْ ساعد على إيجادهم في ديارنا كياناً غاصباً من دول الغرب خاصة وفي مقدمتهم الإنجليز والأمريكان، يدركون تمام الإدراك أنه لا يُخيفهم إلا سياسة المقاومة المسلّحة، مما هو بلغتنا الإسلامية الجهادُ في سبيل الله، الذي لم يَخِبْ أصحابُه على مَرِّ التاريخ مرة، إذ هو ذروة سَنام الإسلام، أو ما عبّرَ عنه أبو تمام يوماً بقوله: (السيفُ أصدقُ أنباءً من الكُتُب)، ولذلك تُركِّز هذه الدول المشتركة بجريمة اغتصاب فلسطين واشياعهم من أبناء جلدتنا، على الدوام بوجوب نزع سلاح المقاومة والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع اليهود!!

ولو عَلِمَ الأمريكان ومَنْ يدور في فلكهم، أنّ أبناء فلسطين خاصة أو أبناء العرب والمسلمين عامة، أو أكثرية هؤلاء وهؤلاء، يتبنَّوْنَ نهج المقاومة المسلّحة لما جَرُؤَ ترامب وغيره على أنْ يهدِّدُوا بإغلاق مكاتب المنظمة عندهم، إلاّ أنْ يعلم أنَّ أصحاب هذه السلطة التي لا سُلطة فيها ومعهم ردفاؤهم من العرب، باتوا يظنون أن المكاتب شيء كبير في شأن القضية، أو عناصر قوة بسلطتهم الخائرة!! وإلاّ فمتى كان أصحاب أية قضية شريفة كقضية فلسطين يُؤمِّلون أن مكاتب مهزوزة داخل ديار عدوِّهم لهم فيها خير؟! إنّ صاحب القضية الصادق هو الذي يجعل من صدق إيمانه ونزاهة قضيته ونجاعة سلاحه، الوسيلة الأولى في نجاح قضيته ومدافعة خصومه عنها.

إنّ الذي يكاد يخنُق العَبَرات في النفس أن بعض أبناء القضية الرائجةَ بضاعتُهم في سوق سياسة الخداع اليوم ومعهم الكثيرون من زعماء العرب، يقفون حجر عثرة في طريق المقاومة المادية أو حتى السلبية التي تطالب بها بعض الفصائل الفلسطينية الجادّة أو الجماعات الإسلامية الصادقة في بلاد العرب والمسلمين، وهم يعلمون أنّ الشعار الذي ساد في بلادنا في الخمسينات والستينات من القرن المارّ: (أنَّ ما أُخِذَ بالقوة لن يستردَّ إلاّ بالقوة)!! وهل فُتِحَت القدس في العقد الثاني من الهجرة على يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلا بعد الانتصار على الرومان في: اليرموك وأجنادين، وهل حُرِّرَت من أيدي الصليبيين زمان صلاح الدين إلاّ على إثر الفوز في معركة حطين؟!

إن التاريخ سيكتب في أطوائه أنّه لم يمرّ على هذه الأمة هبوط كما يمر عليها في هذا العصر الذي استكانت فيه الزعامات العربية وأصحاب الأفكار الدنيوية في بلادنا لقوى الشر وتخلَّوْا عن القضية إلاّ من رَحِمَ الله. أجل، إنها لسطور سود ستدوَّن في صفحات التاريخ لشعوب هذه الأمة وزعاماتها لم يمرَّ مثلُ سوادها، لا زمان إحراق البصرة على يد التتار ولا زمان الحروب الصليبية وقتل سبعين ألفاً من المسلمين في المسجد الأقصى!!

ثم متى كان لهذه الدول الأجنبية أن تهدد المسلمين، وقد كانت إلى وقت قريب تدفع إليهم الجزية عن يد وهي صاغرة بمَنْ فيهم الأمريكان؟! ومتى كان لليهود أذلِ خَلْق الله أن يهدِّدونا في عُقْر دارنا، وهم الذين كانوا أهربَ من الأرانب وأفرّ من الفئران أمام قوانا الإيمانية؟!

أيها الحكام العرب وأيتها المنظّمات الفلسطينية وغيرها، اتَّقوا الله في شعوبكم وأوطانكم ودينكم، فالتاريخ لا يرحم ولا ينسى، واعلموا أنّ التفريط بفلسطين تفريط بالحجاز ومقدساتها. وأنتم يا إخواننا في السلطة لا تهولنّكم تهديدات أمريكا وغطرستها، فالقضية قضية إيمان وتصميم. فإذا أردتم الصُّلح الحقيقي مع إخوانكم الفصائل الأخرى، فافتحوا ملف المنظمة وأشركوا غيركم بالمسؤولية فيها، وإلاّ فأنتم لا تريدونَ الصلح ولا الانتصار لقضيّتكم.

وأنتم أيها الأمريكان، اعلموا أنّنا لن نتنازل عن أي جزئية في ديننا ولا عن ذرّة واحدة من تراب مقدساتنا، ولن ترهبنا تهديداتكم، فإنّ إغلاق مكاتبنا إنْ أُغلِقَتْ ليس نهاية المطاف، فإن أغلقتموها فإنّ لنا في كل أرض مكاتب، وهي إن لم تكن على الأرض ففي قلوبنا وبين جوانحنا، وتعلّموا أننا لن نتخلى عن سلاحنا، إلا إذا تخلت الأسود عن الزئير أو الخيول عن الصهيل أو الحمحمة، وأيقنوا أن الأيام دُوَل والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلاّ على الظالمين، والله أكبر ﴿ولله العِزَّةُ ولرسولِهِ وللمؤمنين، ولكنّ المنافقين لا يعلمون﴾...■

عباس وهنيّة يتفقان على خطوات لمواجهة قرار ترامب حول القدس

بحث رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنيّة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مساء الأحد، «خطورة وتداعيات النيات الأمريكية تجاه مدينة القدس وضرورة تقوية البيت الفلسطيني لمواجهتها»، داعين إلى ضرورة خروج الجماهير الفلسطينية في كل مكان يوم الأربعاء للتعبير عن غضبها ورفضها للقرار الأمريكي.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه هنيّة بالرئيس عباس، بحسب ما أفاد بيان صادر عن مكتب رئيس «حماس».

وأفاد البيان بأنه «جرى خلال الاتصال نقاش معمق حول خطورة النيات الأمريكية تجاه القدس والتداعيات الناجمة عن ذلك، وضرورة تمتين البيت الفلسطيني وتقويته في مواجهة هذه التحديات والمضي في مسار المصالحة بقوة».

وشدد الجانبان على ضرورة «التقدم السريع في خطوات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية، وحشد كل الجهود الإعلامية في معركة القدس والقضايا الوطنية، ووقف أي شكل من أشكال التوتر أو التراشق الإعلامي الداخلي».

وتشهد الساحة الفلسطينية، منذ نحو شهرين، حراكاً يرعاه الجانب المصري، لمحاولة إنهاء حالة الانقسام القائمة، تخلله توقيع «فتح» و«حماس»، في ١٢ تشرين الأول الماضي، على اتفاق للمصالحة، بالقاهرة، يقضي بتمكين الحكومة من إدارة شؤون قطاع غزة.

واعتبر هنيّة خلال الاتصال «التوجهات الأمريكية تجاه القدس نقلة خطيرة للغاية، وتتطلب أن تعمل الأطراف الفلسطينية بشكل موحد في التصدي لهذه التوجهات».

ونقل البيان ذاته عن الرئيس عباس تأكيده خطورة «التوجهات الأمريكية»، مشيراً إلى أنه سيتخذ قرارات مهمة إذا ما قرر الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقال مسؤولون أمريكيون إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يعتزم الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، في خطاب يلقيه الأربعاء المقبل، حسب وكالة «أسوشيتيد برس» الأمريكية.

ووعد ترامب، خلال حملته الانتخابية نهاية ٢٠١٦، بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وكرر في أكثر من مناسبة أن الأمر «مرتبط فقط بالتوقيت».

ومطلع حزيران الماضي وقّع ترامب، الذي تولى السلطة في ٢٠ كانون الثاني الماضي، مذكرة بتأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لمدة ستة أشهر.

واحتلت إسرائيل مدينة القدس الشرقية الفلسطينية في عام ١٩٦٧، وأعلنت لاحقاً ضمها إلى القدس الغربية، معتبرة إياها «عاصمة موحدة وأبدية» لها؛ وهو ما يرفض العرب والمجتمع الدولي الاعتراف به.

ويتمسك الفلسطينيون بمدينة القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المأمولة.■

غزة.. عرض عسكري لـ«حماس» إحياء لذكرى انطلاقتها الـ٣٠

نظمت حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) يوم الثلاثاء، عرضاً عسكرياً في مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة، إيذاناً ببدء فعاليات الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسها.

وجاب مئات المسلحين من مقاتلي كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح المسلح للحركة، الشوارع الرئيسية في المدينة وصولاً لمنزل القائد العام للكتائب محمد الضيف.

وبحسب مراسل لأناضول، حمل عناصر القسام الملثمون، أنواعاً من الرشاشات وأسلحة القنص، التي أعلنت الكتائب مسبقاً صناعتها وامتلاكها.

وقال المتحدث باسم حماس في مدينة خان يونس حماد الرقب للأناضول على هامش العرض العسكري، إنّ «حماس اليوم أقوى عزيمة وأمضى إرادة وأكثر قوة من أي وقت مضى، وهي تمثل اليوم أملاً كبيراً لفلسطين في التحرير».

وأضاف الرقب: «أعلنا اليوم انطلاق فعاليات انطلاقة حماس الثلاثين، من أمام منزل القائد العام لكتائب القسام محمد الضيف، تأكيداً لأهمية المقاومة وأنها متجذرة في الوعي الفلسطيني وفي حياة شعبنا».

وتابع : «حماس اليوم مع فصائل المقاومة والعمل الإسلامي أقرب لمشروع التحرير».

ويصادف تاريخ ١٤ كانون الأول من كل عام ذكرى انطلاقة حركة حماس في عام ١٩٨٧.

وتأتي احتفالات هذا العام في ظل أجواء المصالحة التي يعيشها القطاع، ففي ١٢ تشرين الأول الماضي وقعت حركتا «فتح» و«حماس» في القاهرة، اتفاقاً للمصالحة، يقضي بتمكين الحكومة من إدارة شؤون غزة.■

قمة خليجيّة لساعة: تمثيل مهين لدول الحصار.. وبيان حالم

كل ما أحاط بملابسات القمة الخليجية الـ٣٨، يوم الثلاثاء في الكويت، يشير إلى نوايا السعودية والإمارات التخلص من مجلس التعاون وتهميشه بدليل الإهانة الدبلوماسية غير المسبوقة في تاريخ العمل الخليجي المشترك، التي وجهها ثلاثي الرياض وأبوظبي والمنامة للكويت ولمجلس التعاون عموماً. فبعدما تعهدت السعودية لأمير الكويت صباح الأحمد الصباح، بمشاركة الملك سلمان عبد العزيز في أعمال القمة، انتظرت الرياض حتى اللحظة الأخيرة للتراجع عن التعهد، وحذت حذوها البحرين والإمارات، لتخفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي بشكل غير مسبوق على مستويات مساعد وزير خارجية (محمد مبارك آل خليفة) ووزير الدولة للشؤون الخارجية (أنور قرقاش) في الحالتين البحرينية والإماراتية، بينما ترأس وزير الخارجية عادل الجبير الوفد السعودي، لا ولي العهد ولا الملك.

وتمثلت الإهانة الدبلوماسية الكبرى على مستوى الوفود من خلال تواجد حاكم دبي، محمد بن راشد في الكويت، ورغم ذلك عدم ترؤسه وفد بلده، كذلك في تقصد وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية مواكبة القمة بنشر أخبار ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، (الحاكم الفعلي للإمارات) وهو يستقبل مربّي الصقور في أبوظبي. أما العلامة الأبرز للإهانة الدبلوماسية التي وجهتها الدول التي تحاصر قطر، للكويت أولاً، ولمجلس التعاون الخليجي ثانياً، فتمثلت في إنشاء أول لجنة بينيّة غير منضوية في البنية التنظيمية والسياسية لمجلس التعاون الخليجي، لجنة شكلتها الإمارات للتعاون المشترك مع السعودية في القضايا العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية، يترأسها حاكم أبوظبي، رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد آل نهيان، منفصلة تماماً عن مجلس التعاون الخليجي، حسبما ذكرت وكالة «أسوشييتد برس» الأميركية، لجنة يحلو لكثيرين اعتبار أنها ربما تشكل نواة مجلس تعاون خليجي جديد ترغب دول الحصار بإحلاله بدل المجلس الموجود بالفعل منذ عام ١٩٨١، وهي نيّة موجودة بالفعل لدى حكام الرياض وأبوظبي والمنامة للتخلص من الدول غير التابعة لهذا المحور، أي قطر والكويت وسلطنة عمان.

جميعها عوامل دفعت بالقيادة الكويتية إلى جعل القمة مقتصرة على يوم واحد (الثلاثاء) بدل يومين، في ظل حضور أمير الكويت وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني. ولم تدم القمة أكثر من ساعة ما بين الافتتاح والاختتام في بيان مليء بالأحلام، ويتجاهل كل الواقع الذي ينسف مجلس التعاون الخليجي حالياً، ويتحدث عن مشاريع التكامل المعطلة كلها بين دول تغلق الحدود وتفرض الحصار بلا أي إشارة إلى تعطيل مجلس التعاون، قبل تعهد أمير الكويت صباح الأحمد الصباح باللقاء العام المقبل في القمة الـ٣٩ في سلطنة عمان.

وألقى الأمين العام لمجلس التعاون، عبد اللطيف الزياني، البيان الختامي للقمة، وجاء فيه أن مسؤولي الدول الست «يؤكدون أهمية التمسك بمسيرة مجلس التعاون الخليجي، لمواجهة كافة التحديات وتحييد دول مجلس التعاون عن تداعياتها وتعميق الصلات بين شعوب دولها في مختلف المجالات». وشدد البيان على أن دول المجلس ماضية على استكمال خطط التكامل الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية. وركز على أولوية العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية والجمركية والتجارية بحلول عام ٢٠٢٥ وفق برامج محددة. وأكد البيان «أهمية الدور المحوري للمحافظة على الأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب والفكر المتطرف». ودعا الإعلام والكتاب والمثقفين إلى «تحمل مسؤوليتهم لدعم مسيرة مجلس التعاون».

ورصدت وسائل الإعلام أجواء انزعاج شديد لدى القيادة الكويتية من السلوك الذي أبدته دول الحصار الثلاث حيال المشاركة ونوعيتها في القمة الـ٣٨، علماً أن أمير الكويت وحكام هذه الدولة كانوا يأملون أن تشكل أعمال القمة عاملاً مساعداً في إبعاد الخطر عن مجلس التعاون الخليجي، وربما إرساء تهدئة أو هدنة خليجية على خلفية الحملة ضد قطر، وهو ما لم يرغب مسؤولو الدول الثلاث في حصوله على ما يبدو. وتحججت أوساط دول الحصار، بمبررات عدة للتهرب من المشاركة في القمة؛ فبينما قالت أوساط بحرينية إن سبب عدم توجه ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة إلى الكويت، هو عدم إدانة إيران على خلفية قتل

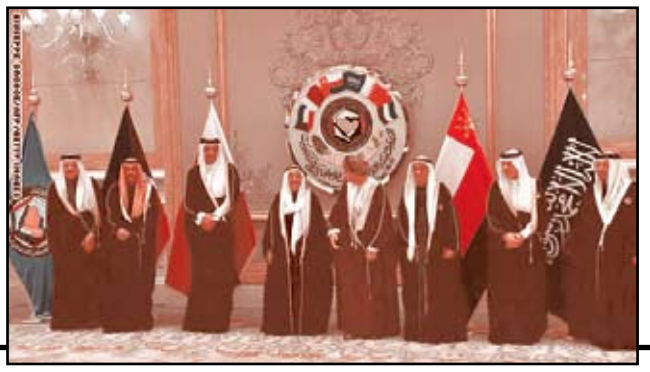

الحوثيين الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، في بيان وزراء الخارجية الذين اجتمعوا يوم الأحد، فإن مصادر سعودية بررت عدم مشاركة الملك سلمان بأحداث اليمن الأخيرة، وهو ما تلاه تلقائياً عدم ترؤس محمد بن راشد الوفد الإماراتي نظراً إلى وجوده في الكويت مع الوفد أصلاً. أما سلطنة عُمان، فكان مستوى تمثيلها معروفاً مسبقاً، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء، فهد بن محمود، ممثل السلطان قابوس.

ورغم أن عدم مشاركة زعماء الدول الثلاث في اجتماع القمة، فإن أمير قطر توجه إلى الكويت وأعرب، من هناك، عن أمله في أن تسفر «عن نتائج تسهم في المحافظة على أمن واستقرار المنطقة» معتبراً أنها «تنعقد في ظل ظروف بالغة الدقة في مسيرة مجلسنا». وتمنى تميم بن حمد، في بيان، أن «تسفر اجتماعات الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عن تحقيق تطلعات شعوبنا نحو توطيد التعاون والتضامن وبلوغ الأهداف المنشودة لمجلسنا» بحسب ما نقلت وكالة الأنباء القطرية (قنا).

ووصل أمير قطر بعد ظهر الثلاثاء إلى الكويت ليترأس وفد قطر في اجتماعات القمة، وكان في مقدمة مستقبليه، أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وافتتح أمير الكويت صباح الأحمد الصباح القمة عصراً، وخصّ بروتوكولياً أمير الكويت وممثل سلطان عمان بالترحيب بالاسم، وقد تركزت الكلمة على ضرورة بقاء مجلس التعاون بمنأى عن الانهيار والتعطيل وعلى أهمية الالتزام بالنظام الداخلي للمجلس. ونالت أزمات المنطقة وكوارثها من اليمن وسورية والعراق وليبيا وفلسطين الجزء الأكبر من كلمة أمير الكويت، معتبراً أن الحل الوحيد لليمن هو سياسي، داعياً الحوثيين للامتثال لجهود الحل السياسي. وفي حين لم يسمّ أمير الكويت الأزمة الخليجية الحالية سوى من خلال حَديثه عن أنه في «الأشهر الستة عصفت بنا أزمات كبيرة»، في إشارة إلى حصار قطر، فإنه أعلن العمل «على تكليف لجنة لتعديل النظام الأساسي للمجلس ليضم آلية لفض النزاعات».■

بقلم: خالد الخالدي

أسرة الرئيس مرسي تتقدم بدعوى قضائية لتمكينها من زيارته

تقدّمت هيئة الدفاع عن الرئيس محمد مرسي، أول رئيس مصري مدني منتخب، يوم الثلاثاء، بدعوى قضائية لتمكين أسرته من زيارته بشكل منتظم، وفق مصدر قانوني.

وفي تصريح للأناضول، أعلن رئيس هيئة دفاع الرئيس مرسي، عبد المنعم عبد المقصود، تقديم دعوى إلى محكمة القضاء الإداري (مختصة بالفصل في النزاعات الإدارية) لتمكين أسرته من زيارته. وأوضح أن هيئة الدفاع تقدمت بالدعوى بناءً على طلب أسرته التي لم تزره سوى مرة واحدة منذ احتجازه في تموز ٢٠١٣.

وبحسب لائحة السجون المصرية، من حق أي سجين أن يتمتع بزيارة كل شهر ميلادي.

واشتكت أسرة مرسي، في بيانات عديدة سابقة من عدم قدرتها على زيارته في محبسه، فيما لم تصدر السلطات المصرية تعقيباً على هذه البيانات.

وصدر بحق مرسي المحبوس بين سجني «برج العرب و«طره حكمان نهائيان: الأول بإدراجه لمدة ثلاث سنوات على «قوائم الإرهابين»، والثاني بالسجن ٢٠ عاماً في القضية المعروفة بـ«أحداث قصر الاتحادية».

كما أنه يحاكم حالياً في أربع قضايا هي «اقتحام السجون» (حكم أولي بالإعدام ألغته محكمة النقض)، و«التخابر الكبرى» (حكم أولي بالسجن ٢٥ عاماً تم إلغاؤه)، و«التخابر مع قطر» (حكم أولي بالسجن ٤٠ عاماً ولم يحدد بعد وقت للطعن فيه)، إلى جانب اتهامه في قضية «إهانة القضاء» التي تم حجزها للحكم في ٣٠ كانون الأول الجاري.■

ماذا عن قصة الفساد في العراق؟!

بقلم: عبد اللطيف السعدون

يروي الرئيس السابق لهيئة النزاهة العراقية، موسى فرج، أن موظفاً كبيراً سأل مرجعاً دينياً عمّا إذا كان يجوز له التصرّف بفائض المال العام الذي تحت يديه، بحكم موقعه الوظيفي، يجيبه المرجع الديني بجواز ذلك، شرط أن يدفع حصة «الخمس» لمرجعه.

تعطي هذه الواقعة المرّة والمثيرة صورة عما يجري في العراق اليوم، حيث إن إطلاق «فتاوى» كهذه، ووجود جمهور عريض يعتقد بما يقوله المرجع، يجعل المال العام سائباً، ويوفر للموظف العمومي القناعة بأنه لا يرتكب جرماً عندما يستبيحه لصالحه، ولعل هذا هو بعض ما دفع «فرج» نفسه إلى فضح حيتان الفساد الذين مارسوا عمليات نهب المال العام، على نحو مبرمج، وحوّل العراق إلى «دولة هشّة بمؤسسات عرجاء، لا تتمكّن من توفير أبسط الخدمات الأساسية لمواطنيها»، بشهادة منظمة الشفافية الدولية، وتكرّست عبر الزمن معادلة «توظيف السلطة لممارسة الفساد، وتوظيف الفساد لبلوغ السلطة»، بشكل يجعل أية حملة لمكافحة الفساد والفاسدين محفوفة بالمخاطر والأوجاع، وهو أمر وثّقه فرج بالأرقام والوقائع، في كتابه «قصة الفساد في العراق» الذي نشره بعد أن أمضى عشر سنوات في موقعه، قرّر بعدها التخلي عنه والاعتزال، وخرج، كما يقول، دون أن يكون أحد راضياً عنه، لا من الأميركيين، ولا من أفراد الطبقة الحاكمة!

ولكي تنجح أية حملة لمكافحة الفساد، يضع المسؤول السابق لهيئة النزاهة شرط وجود «رأي عام»، يتولى مجابهة الفاسدين ومقاومتهم، وبغير ذلك يؤكد «أن أية عملية لوضع حدّ للفساد لن تفلح»، لكنه، من ناحية أخرى، لا يقطع الطريق على محاولات رئيس الحكومة، حيدر العبادي، إذا ما توفر له دعم دولي وحراك شعبي في صالحه. وفي هذه الأيام التي يطلق العبادي حملته الجديدة، يبدو أن هذين العاملين متوفرّان أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً أن الأميركيين يريدون استنزاف رجال السلطة الحاليين، وإزاحتهم بما يحقق اختراقاً في «العملية السياسية» الماثلة، يمكنهم من إيصال طاقم جديد إلى مراكز القرار، بعد ثبوت عجز الطاقم الحاكم الحالي عن إيجاد حال استقرار في البلد، وتبعيتهم لإيران. كما أن الحراك الشعبي الذي يرفع شعار اجتثاث الفاسدين من رجال «النخبة» الحاكمة وأتباعهم، ومحاسبتهم، واسترداد ما نهبوه من مال الشعب، يزداد اتساعاً، وهو ما جعل العبادي واثقاً من قدرته على معالجة هذا الملف الأخطر في مسار الحكم في العراق.

عكست هذ الثقة نبرته الحادة في «أن أمام الفاسدين أحد خيارين: تسليم ما سلبوه للعفو عنهم، أو أن يقضوا حياتهم في السجن». وقد استقدم بالتعاون مع الأمم المتحدة ٢١ محققاً دولياً، ومنحهم كامل الحرية في فحص الملفات والوثائق في كل الجهات الحكومية التي تستدعيها الحالة، وخوّلهم صلاحية التحقيق مع المسؤولين، مهما كانت مواقعهم، وبعيداً عن ضغوط (وتأثيرات) الأحزاب والشخصيات السياسية التي استنفرت قواها لمواجهة ما قد يشكل إدانة لها، وكما في كل مرة يجري فيها الحديث عن الإصلاح والمراجعة والحساب، يقفز رجال «النخبة» الحاكمة إلى الأمام، ليضعوا أنفسهم في مقدمة الداعين إلى مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين، في محاولة لذر الرماد في العيون، وإبعاد الشبهات عنهم.

ما يشكل قيداً على حملة العبادي هذه سعيُ إيران الحثيث إلى تحجيم الحملة وآثارها، لأنها تخشى من أن تطال بعض رجالها النافذين في العراق، والذين قد تدفع إجراءات محاسبتهم وإدانتهم إلى إزاحتهم عن المشهد السياسي، ما يشكل إضعافاً لنفوذها. ولذلك، تضغط لحمايتهم أو خروجهم بأقل الخسائر، وهو ما مارسته بالفعل في مرة سابقة، حيث حملت العبادي، عند بدء ولايته قبل ثلاث سنوات، على التراجع عن فتح هذا الملف، على الرغم من أنه أعطى وعداً بذلك، وتعهد بالقضاء على الفساد، حتى لو كلفه ذلك حياته.

بقي أن نعرف أن ما غنمه الحيتان الكبار من مال الشعب يتجاوز ثماني مائة وخمسين مليار دولار، بحسب تقارير معلنة، وهذا لا يشمل طبعاً الهدر في القطاعات المختلفة الذي وصل إلى أرقام فلكية، خصوصاً قطاع النفط والطاقة الذي قارب الهدر فيه رقم التريليون دولار، واعتبرته لجنة الطاقة البرلمانية «أخطر حالة فساد في التاريخ الحديث».

في النهاية، لا تنسى مقولة فرج الساخرة: «تريدون من موسى فرج أن يجعل العراق خالياً من الفساد؟ إذن عليّ أن أكرّر تجربة هيروشيما وناغازاكي».■

أردوغان: واشنطن تتحرك ضدّنا

كرر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحذيراته من أن أنقرة لن تسمح للولايات المتحدة بإقامة «دولة إرهابية» للأكراد في شمال سورية.

وقال أردوغان خلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم: «نحن نرى خطة للولايات المتحدة موجهة ضدنا. ويُقام هناك ممر إرهابي بشمال سورية. ولماذا تصل أسلحة أميركية إلى هناك في الوقت الذي لم يبق فيه «داعش» هناك؟ وضد من ستستخدم؟ ضد إيران أم تركيا أم روسيا؟». وتابع قائلاً: «نحن لن نتابع بصمت محاولات البعض في الولايات المتحدة لإقامة دولة إرهابية بجانبنا».

وأضاف أن تركيا «كانت تعمل بحذر لكي لا تتضرر القوى التي كانت تعتبرها صديقة لها في سورية، ولكن في وقت قريب هي ستقضي بالكامل على الفروع السورية لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية».

ما هو مركز جمرايا للبحوث العلمية؟

تكررت الهجمات الإسرائيلية على مركز البحوث العلمية بضاحية جمرايا خلف جبل قاسيون شمال غربي دمشق خلال الأعوام الماضية، وكان آخرها الاثنين الماضي.

– يعتبر المركز الجهة المسؤولة عن البرنامج الصاروخي للنظام السوري.

– يقع مركز البحوث العلمية شمال غربي دمشق خلف جبل قاسيون، وتقع بالقرب منه كتيبة ١٠٥ حرس جمهوري، ومركز «الفرقة الرابعة»، بالإضافة إلى ثكنات عسكرية تتبع للوحدات الخاصة في منطقة الدريج.

– يعتبر المركز من أكثر المراكز سرية، ويُمنع فيه الموظفون من التصريح عن أعمالهم، كذلك يمنع النظام الموظفين من الاتصال مع الوكالات الأجنبية، أو الأجانب، خاصة في فترات الحروب.

٢٥ شخصية إسرائيلية تحذّر ترامب

انضمت ٢٥ شخصية إسرائيلية، بينهم ثلاثة ديبلوماسيين سابقين ومحاضرون جامعيون معروفون وناشطو سلام، إلى الجهات الدولية التي تحذر الرئيس دونالد ترامب من مغبة اعتراف الولايات المتحدة بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، موضحين أن هذه القضية لا يمكن أن تُحسم إلا في مفاوضات بين طرفي النزاع العربي – الإسرائيلي.

ووجهت الشخصيات الإسرائيلية التي شكلت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «مجموعة العمل السياسي» برئاسة الديبلوماسي السابق رون بونداك، رسالة إلى موفد الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات أعربوا فيها عن معارضتهم اعترافاً أميركياً محتملاً بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارة إليها.

وجاء في الرسالة: «إننا قلقون جداً من الأنباء حول أن الرئيس ترامب يدرس بجدية إعلان اعتراف أحادي الجانب بالقدس عاصمة لإسرائيل. وفي رأينا، إن مكانة القدس المقدسة للديانات السماوية الموحّدة الثلاث، هي في جوهر النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ويجب أن تُحسم في إطار حل شامل».

الرياض: استدعاء ٣٢٠ شخصاً بشبهات فساد

أعلن النائب العام السعودي عضو اللجنة العليا لمكافحة الفساد أن عدد الأشخاص الذين استدعتهم اللجنة بلغ ٣٢٠ شخصاً، أحالت اللجنة عدداً منهم على النيابة العامة، وأصبح عدد الموقوفين ١٥٩ شخصاً. وأكد في بيان أن معظم من جرت مواجهتهم بتهم الفساد وافقوا على التسوية، ويجري الآن استكمال الإجراءات اللازمة بهذا الشأن. واشار الى أن النيابة تدرس ملفات من أحيلوا عليها وفقاً للإجراءات، وقررت التحفظ على عدد محدود منهم وأفرجت عن الباقين.

وأكد أن عدد المحجوز على حساباتهم المصرفية بلغ ٣٧٦ شخصاً من الموقوفين أو الأشخاص ذوي الصلة. وقال إن الجهات المعنية ستستمر بمراعاة عدم تأثر أو انقطاع أي أنشطة متعلقة بأصول وأموال الموقوفين أو الحقوق المتعلقة بها لأطراف أخرى، لا سيما الشركات والمؤسسات، وأنه اتُخذ ما يلزم لحماية المؤسسات والشركات المملوكة كلياً أو جزئياً لأي من الموقوفين، كذلك جرى تمكين الشركاء والإدارات التنفيذية في تلك الشركات والمؤسسات من مواصلة أنشطتها ومعاملاتها المالية والإدارية دون أي تأثير.

توقيف وزير الداخلية المصري الأسبق العادلي

ألقت قوات الشرطة المصرية القبض على وزير الداخلية الأسبق، اللواء حبيب العادلي، لتنفيذ حكم قضائي صادر بحقه.

وذكرت وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية أن «وزارة الداخلية توصلت إلى مكان وجود وزير الداخلية الأسبق، وفور إعلامه، جرى تقديمه لتنفيذ الحكم القضائي الصادر ضده».

وكانت محكمة النقض قد حددت جلسة ١١ يناير المقبل للنظر في الطعن المقدم من طرف حبيب العادلي، وزير الداخلية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك، واثنين آخرين، في الحكم الصادر في حقهما (السجن المشدد ٧ سنوات لكل منهم) في قضية ما يعرف بـ«الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام بوزارة الداخلية، والإضرار العمد بالمال العام».

وجدير بالذكر أن وزير الداخلية الأسبق، خضع بعد الثورة المصرية، للعديد من المحاكمات، لكن المحاكم برأته في العديد منها ما عدا قضيتي «سخرة الجنود التي حصل فيها على حكم بالحبس ٣ سنوات أيدته محكمة النقض بشكل نهائي، والحكم بالسجن ٧ سنوات في اتهامه بالفساد المالي في ميزانية وزارة الداخلية».

البنتاغون: سنحتفظ بوجود عسكري في سوريا

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، يوم الثلاثاء، قرارها بشأن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في سوريا.

وقال المتحدث باسم البنتاغون، إريك باهون، إن الولايات المتحدة ستحتفظ بوجود عسكري في سوريا طالما كان ذلك ضرورياً.

وأضاف إريك باهون: «سنحتفظ بالتزاماتنا طالما دعت الضرورة، لدعم شركائنا ومنع عودة الجماعات الإرهابية إلى هذا البلد».

الاتحاد الأوروبي يدرج ١٧ دولة على قائمته السوداء

بروكسل: أقروزراء الاتحاد الأوروبي قائمة سوداء للملاذات الضريبية تضم ١٧ دولة، بينها بنما وكوريا الجنوبية ودولة الامارات بعد مفاوضات صعبة استمرت سنة. وأعطت تسريبات «وثائق باراديز» في نوفمبر الماضي دفعاً للخطة، بعد كشفها عن بعض الاساليب المعقدة لتهرب أثرياء العالم من دفع الضرائب عبر شركات اوفشور. وقال وزير المالية الفرنسي برونو لومير للصحافيين في بروكسل»: أقررنا على مستوى الاتحاد الأوروبي قائمة بالدول التي لا تبذل جهوداً كافية لمكافحة التهرب الضريبي. هذه القائمة السوداء تضم ١٧ دولة».

الدول المدرجة على اللائحة هي: ساموا الأميركية والبحرين وبربادوس وغرينادا وغوام وماكاو وجزر مارشال ومنغوليا وناميبيا وبالاو وبنما وسانت لوسيا وساموا وكوريا الجنوبية وترينيداد وتوباغو وتونس والامارات العربية المتحدة.

الأمم المتحدة تحذر من إبادة جماعية بحق الروهينغا

قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين إن أقلية الروهينغا ما زالت تفر من ولاية راخين الشمالية في ميانمار وإنه لا يستبعد ارتكاب قوات الأمن لجريمة إبادة جماعية ضد الأقلية المسلمة.

وقال الأمير زيد مخاطباً جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان إنه لا يتعين ترحيل أي من ٦٢٦ ألفاً من الروهينغا فروا من العنف منذ آب الماضي إلى ميانمار، ما لم توضع نظم مراقبة على الأرض.

وتابع: إنّ المحاكمات على أعمال العنف والاغتصاب ضد الروهينغا «تبدو نادرة للغاية». وقال للمجلس الذي يضم ٤٧ عضواً في جنيف: «هل يمكن أحداً –أي أحد– أن يستبعد احتمال وجود عناصر الإبادة الجماعية؟».

فيلتمان إلى كوريا الشمالية

توجه مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية الأميركي جيفري فيلتمان من بكين إلى كوريا الشمالية، حيث يقوم بزيارة نادرة تستمر أربعة أيام، وذلك بعيد إطلاق بيونغ يانغ صاروخاً بالستياً عابراً للقارات.

وتأتي هذه الزيارة التي أعلنتها الأمم المتحدة، في ظل توتر شديد بعد ستة أيام على إطلاق نظام كيم جونغ أون صاروخاً بالستياً عابراً للقارات قادراً بحسبه على إصابة أي موقع على الأراضي الأميركية.

الحكومة التركية: موقف تركيا حيال الوضع في القدس لم ولن يتغيّر

أكّد المتحدث باسم الحكومة التركية بكر بوزداغ، يوم الاثنين، أنّ موقف تركيا حيال وضع مدينة القدس، ثابت ولن يتغير، وأنقرة لن تقبل بالأمر الواقع تجاه محاولات تغيير الوضع القائم فيها.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده بوزداغ خلال اجتماع مجلس الوزراء التركي، ردّ فيه على أنباء تناقلتها وسائل إعلام أمريكية، حول عزم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس «عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل».

وأوضح بوزداغ أنّ الاتفاقات والقرارات الأممية توجب على هيئة الأمم المتحدة الحفاظ على الوضع القائم في القدس، لاسيما أنّ حماية وضع القدس مسؤولية منوطة على عاتق الأمم المتحدة.

وأعرب عن أمله في ألّا يتم اتخاذ أي خطوات حيال الوضع في القدس، قد تؤدي إلى اشتباكات وكوارث جديدة في المنطقة.

ومؤخراً، تداولت وسائل إعلام أمريكية أنباءً بشأن عزم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

وقال مسؤولون أمريكيون الجمعة الماضي، إن ترامب، يعتزم الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، في خطاب يلقيه الأربعاء المقبل.

وعن مستجدات الأوضاع في الساحة السورية، قال بوزداغ إنّ أي تطور جديد يحصل في سوريا، له علاقة مباشرة بالأمن القومي التركي.

وأكّد متحدث الحكومة التركية، أنّ أنقرة تولي اهتماماً بالغاً لتأسيس السلام في سوريا والحفاظ على وحدة أراضيها وإنهاء الاشتباكات في المنطقة.

وتابع قائلاً: «نولي اهتماماً بالغاً لوحدة الأراضي السورية والسلام فيها، لكن في الوقت نفسه نرفض إشراك المنظمات الإرهابية في المحادثات الرامية لإنهاء الأزمة السورية.

وأردف بوزداغ: «نعلم أن تنظيم (ب ي د/ ي ب ك) الإرهابي موجود في مدينة عفرين بريف حلب، وندرك أنهم يستعدون للقيام بعملية ضد تركيا».

واستطرد: «أنقرة سترد على أي اعتداء تتعرض له من عفرين، وإنّ عملية درع الفرات وما قمنا به في محافظة إدلب وباقي الخطوات التي أقدمنا عليها، تعتبر مؤشراً على أنّ تركيا لن تسمح بأي تطور جديد يتوافق مع مطالب المنظمات الإرهابية».

وأكّد بوزداغ، أنّ «تركيا لن تطلب إذناً من أحد لعرقلة أي مستجدّ قد يهدد مصالحها وأمنها القومي، وأنّ احتمال إجراء عملية عسكرية ضدّ عفرين، مرهون بالتطورات التي ستحدث هناك».

وبخصوص محاكمة نائب رئيس بنك «خلق» التركي، محمد هاكان آتيلا، في نيويورك، بتهمة «خرق» عقوبات أمريكية على إيران، قال بوزداغ، إنّ العلاقات التجارية القائمة بين أنقرة وطهران مطابقة للقوانين الوطنية والدولية.

وأوضح بوزداغ أنّ «تركيا دولة ذات سيادة، ولا يحق لأي دولة مقاضاتها»، لافتاً أنّ أنقرة لا تُقيم وزناً للقرار الذي قد يصدر عن المحكمة الأمريكية ضدّها.

وانطلقت الثلاثاء الماضي في نيويورك، أولى جلسات محاكمة «أتيلا» أمام هيئة المحلفين، في القضية المتهم فيها مع مواطنه (إيراني الأصل) رجل الأعمال، رضا صرّاف. وأتيلا معتقل بالولايات المتحدة، منذ آذار الماضي مع صرّاف، على خلفية اتهامهما بـ«اختراق العقوبات الأمريكية على إيران»، و«الاحتيال المصرفي».■

٢٠ ألف إسرائيلي يتظاهرون ضد فساد نتن ياهو

تظاهر نحو ٢٠ ألف إسرائيلي في تل أبيب مساء السبت احتجاجاً على الفساد الحكومي. ويتزامن ذلك مع خضوع رئيس الوزراء بنيامين نتن ياهو لتحقيقات جنائية في مزاعم باستغلال منصبه.

وهذه أكبر مظاهرة ضمن سلسلة احتجاجات أسبوعية ضد الفساد في إسرائيل فجرتها المزاعم المثارة ضد نتن ياهو الذي ينفي ارتكابه أية مخالفات.

ويُشتبه بتورط نتن ياهو في قضيتين، تنطوي الأولى على تلقي هدايا من رجال أعمال أثرياء، بينما تتضمن الثانية التفاوض على صفقة مع ناشر صحيفة للحصول على تغطية أفضل، مقابل فرض قيود على صحيفة أخرى منافسة.

واندلعت احتجاجات السبت رداً على مشروع قانون طرحه مقربون من نتن ياهو ويُتوقع أن يصدق الكنيست عليه هذا الأسبوع، من شأنه منع الشرطة من نشر النتائج التي توصلت إليها في تحقيقين معه.

ويقول منتقدون إن مشروع القانون يعدّ محاولة فجة لحماية نتن ياهو وحرمان الناس معرفة الحقيقة بشأن التحقيقات، لكن مؤيدي المشروع يقولون إنه يستهدف حماية حقوق المشتبه بهم.

وقال نتن ياهو إنه ليست لديه مصلحة في «الترويج لتشريع شخصي»، لكنه لم يأمر القائمين على مشروع القانون بسحبه. ووصف نتن ياهو نفسه بأنه ضحية ملاحقة سياسية، وقال: «لن يكون هناك شيء لأنه لا يوجد شيء».

وإذا وجهت اتهامات لنتنياهو فسيعني ذلك تعرضه لضغوط شديدة للاستقالة، وقد يضطره ذلك للدعوة إلى انتخابات مبكرة لاختبار مدى تأييد الشارع له.■

أنقرة - الرياض.. التوتر حتى إشعار آخر!

بقلم: د. سمير صالحة

ضيقت الأزمة الخليجية هامش المناورة أمام تركيا، ودفعتها إلى التخلي عن مواقف وأساليب كلاسيكية متوازنة معتمدة في سياستها العربية، وألزمتها باتخاذ قرارات استراتيجية شبه حاسمة، قلبت حساباتها هناك رأساً على عقب. ولم تلق دعوة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الدول الخليجية إلى التهدئة ورفع الحصار المفروض على قطر آذاناً صاغية، ولم يكن لها صداها، فتركيا، وعبر قاعدتها العسكرية في قطر، معنية بلائحة الشروط والمطالب المقدّمة للدوحة، لا بل العكس، ما حصل أن شريحة واسعة من الإعلام الخليجي شنت ولا تزال، حملة على تركيا، تتهمها بـ«التدخل المباشر في شؤون البيت الخليجي والتسبب في زرع الانشقاقات بين دوله»، وما ينقذ تركيا بعض الشيء هو عدم وضعها خليجياً حتى الآن على مسافة واحدة مع إيران لناحية «الأطماع والتهديدات والمخاطر».

اختار أردوغان الانحياز إلى الجانب القطري، وهو يعرف أنها مغامرة ستكون لها ارتداداتها على مسار العلاقات التركية السعودية، التي شهدت هبات باردة وساخنة كثيرة، بسبب الملفين الخليجي والمصري، وخطوات الانفتاح والتقارب التركي الإقليمي المتزايد على ايران. وكانت مسارعة البرلمان التركي إلى المصادقة على الاتفاق العسكري بين تركيا وقطر بمثابة رسالة تركية الى القوى الإقليمية، وأهمها السعودية، مفادها أن تركيا شعرت بأن مصالحها في الخليج مستهدفة، ليس بسبب رفض الرياض عروض استضافة الجنود الأتراك وإنشاء قاعدة عسكرية تركية هناك، بل بسبب «إصرار بعضهم على تنفيذ مخططات غربية لإخراج أنقرة من المشهد الخليجي»، كما كرّرت أصوات سياسية وإعلامية مقرّبة من حزب العدالة والتنمية (الحاكم) مرات.

هناك من سيستفيد في الخليج من تدهور العلاقات التركية السعودية، لكن هناك من يرى أيضا أن المشجّع الأول على هذا التدهور هو الولايات المتحدة الأميركية التي تراجعت علاقاتها أكثر فأكثر مع أنقرة أخيراً، والتي سترى حتماً في انتكاسة العلاقات بين الرياض وأنقرة مزيداً من الفرص لتطويق تركيا ومحاصرتها.

قول الرئيس التركي، أردوغان، إن «لعبة ما تدار خلف كواليس الأزمة، لم نتعرّف إلى تفاصيلها بعد»، ثم إعلانه أن تركيا متمسكة بالوقوف الى جانب قطر في رفض تهم دعم الإرهاب وضرورة رفع الحصار عنها «تماماً ونهائياً»، هو الذي تقدم على كل الرسائل الانفتاحية التي وجهتها تركيا إلى الرياض تحت عنوان «نحن مع قطر، ولكن ليس ضد السعودية».

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، إن «في وسع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أن يلعب دوراً أساسياً في حل الأزمة الخليجية، على اعتبار أنه قائد أكبر دولة هناك»، ولم تعبأ الرياض كثيراً بما قالته أنقرة.

وقد وصل توتر العلاقات أخيراً إلى نتيجة لم يعلن الأتراك عنها رسمياً: إن من يريد أن يطالبنا بقطع علاقاتنا مع تنظيمات يصفها بأنها إرهابية، عليه هو الآخر، أن يحترم هذا المبدأ، وأن تكون المعاملة بالمثل على أقل تقدير. والمقصود هنا قد يكون زيارة وزير الدولة السعودي، ثامر السبهان، إلى الرّقة على مرأى (ومسمع) قيادات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذين هم جماعات إرهابية بنظر تركيا، وقد وصف القيادي الكردي في «قوات سورية الديمقراطية»، ريزان حدّو، الزيارة بأنها «زكزكة» للجانب التركي. وترى أنقرة أن استهدافها قد لا يكون خليجياً، لكنها مقتنعة بأن واشنطن هي التي توصي بعضهم بالتصعيد ضدها، بسبب انفتاحها الزائد على موسكو وطهران أخيراً.

وهناك من يرى أن العلاقة بين تركيا والسعودية بين «شد وجذب»، وأن السعودية بالنسبة إلى تركيا دولة مهمة لن تفرّط بها، وما تسعى إليه تركيا الآن هو رأب الصدع الخليجي الذي نشأ جرّاء الأزمة مع قطر، وأن الأتراك يتعاملون مع السعودية على أنها دولة شقيقة، وأن ما يحدث من صدام بين البلدين بسبب الملف القطري، لن يؤدي إلى قطيعة، لكن تطورات ومعطيات كثيرة تقول شيئاً آخر:

أولاً، التنسيق المعهود في الملف السوري غاب أخيراً، سواء على هامش اجتماعات المعارضة السورية (الرياض ٢) والقمة الثلاثية (بوتين وروحاني وأردوغان) في سوتشي.

ثانياً، فيما كان وزير الدفاع التركي، نور الدين جانيكلي، يضع اللمسات الأخيرة على كلمته، في أول اجتماع لمجلس وزراء دفاع «التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب» في الرياض، ويستعد لاعلان موقف بلاده الداعم للتحالف، ودعوة الدول الإسلامية للتضامن والتعاون والوحدة في هذا الشأن، كانت الدول العربية الأربع المقاطعة لقطر تعلن لائحةً جديدةً باسماء المنظمات والأشخاص الذين «يدعمون الإرهاب»، وفي مقدمتها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. ووصفت الخارجية التركية على الفور، في بيان رافض هذا القرار، الادعاءات التي استندت اللائحة إليها بأنها عارية عن الصحة. وجاء في البيان أن إصدار هذا القرار في وقت يحتاج فيه المسلمون للاتحاد والتضامن مع بعضهم بعضاً خطأ فادح، لن يخدم إلا الأطراف المعادية للإسلام، وأنه لا بدّ من التراجع عن هذا «التقييم الخاطئ» في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، انفجار الأزمة الحكومية في لبنان، وعدم استشارة رئيس الحكومة سعد الحريري، صديق أنقرة وحليفها في أكثر من ملف، لها قبل خطوة استقالته، في قرار أزعج انقرة حتماً. وقد سارع وزير الخارجية اللبناني، جبران باسيل، إلى ملء هذا الفراغ، بالتنسيق مع الرئيس ميشال عون وإعلان وزير الخارجية التركي مولود شاووش أوغلو: «أؤمن بأن الحريري سيتخذ القرار الصحيح والصائب، دون ضغط أي جهة، بعد العودة إلى لبنان عن طريق التباحث مع رئيس الجمهورية أو مع الجهات السياسية الأخرى ومع حزبه»، هي نتيجة أرادتها أنقرة بالتنسيق مع الرئيس اللبناني، ويبدو أن هذا ما حدث، وترى فيه تركيا خطوة قطعت الطريق على تفجير أزمة سياسية جديدة في لبنان. وهذه رسالة تعني الرياض، ولها علاقة بالتباعد التركي السعودي في التعامل مع الملف اللبناني.

وفيما كنا نستعد لطرح سؤال عما إذا كان الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس أردوغان بالملك سلمان، بعد قمة سوتشي الثلاثية، قابلاً للتحول إلى فرصة في فتح صفحة جديدة من العلاقات التركية السعودية، دخلت طهران على الخط لتقول إن وزير الصناعة الإيراني، محمد شريعتمداري، ونظيره التركي نهاد زيبكجي، ووزير الاقتصاد والتجارة أحمد بن جاسم آل ثاني، وقعوا مذكرة تفاهم ثلاثية على طريق تعزيز العلاقات، وتسهيل نقل البضائع إلى الدوحة، من خلال إنشاء خط حركة المرور العابر والنقل «ترانزيت» من تركيا إلى قطر عبر إيران.■

نيويورك تايمز: محمد بن سلمان هل عرض على الفلسطينيين التخلي عن القدس؟!

نقلت وكالة «معاً» عن المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة قوله إن الأنباء التي تحدثت عن عرض من ولي العهد السعودي للرئيس محمود عباس بدولة دون القدس عاصمة لها غير صحيحة.

تأتي تصريحات أبو ردينة تعليقاً على خبر نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية وقالت فيه إن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عرض على الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطة تقضي بإقامة دولة فلسطين دون القدس الشرقية.

وكشفت الصحيفة في تقرير صدر عنها يوم الاثنين عن هذه التفاصيل المثيرة للمفاوضات التي عقدت بين عباس والأمير محمد وراء الأبواب المغلقة في الرياض، في تشرين الثاني المنصرم، نقلاً عن مسؤولين عرب وأوروبيين مطلعين على موقف الرئيس الفلسطيني من اللقاء.

وأوضحت الصحيفة أن الخطة السعودية الجديدة أكد نقاطَها الرئيسة كل من المتحدث باسم حركة «حماس» في الضفة الغربية حسن يوسف، والنائب العربي في الكنيست أحمد الطيبي، وعدد من المسؤولين الغربيين، ومسؤول رفيع المستوى في حركة «فتح».

وشرحت الصحيفة أن الخطة تتيح للفلسطينيين إقامة دولتهم، لكن في مناطق غير متلاصقة فقط من الضفة الغربية، مع بقاء معظم المستوطنات الإسرائيلية التي تعتبرها معظم دول العالم غير شرعية، ودون تسليم الفلسطينيين إلا السيادة المحدودة، ودون منحهم القدس الشرقية كعاصمة لدولتهم، ودون السماح للمهاجرين الفلسطينيين وأولادهم بالعودة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في حركتي «فتح» و«حماس» وكذلك مسؤول لبناني رفيع المستوى قولهم إن الأمير محمد أمهل عباس شهرين لقبول خطته، محذراً إياه من أنه إذا لم يفعل ذلك، فإنه سيجبر على ترك منصبه.

وأكد عدد من هؤلاء المسؤولين أن الأمير محمد اقترح على الرئيس الفلسطيني تعويضاً عن هذه التنازلات، وخاصة تقديم مساعدات مالية إلى الفلسطينيين وعباس شخصياً، والأخير رفض هذا المقترح، حسب المسؤولين. ونقلت الصحيفة عن مسؤول فلسطيني أن إحدى أفكار السعوديين كانت تقضي بتخصيص أراض إضافية للدولة الفلسطينية المستقبلية في شبه جزيرة سيناء بدلاً من تلك التي ستخسرها بموجب الخطة، غير أن مسؤولاً آخر غربياً أفاد بأن السلطات المصرية نفت هذه الفكرة.

وأشارت الصحيفة إلى أن اللقاء بين الأمير السعودي والرئيس الفلسطيني جاء بعد أسبوعين فقط من زيارة كبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنير إلى الرياض، حيث بحث مع ولي العهد الخطة الأمريكية للسلام في الأراضي المقدسة، وذلك علماً بأن كوشنير هو من يعمل على صياغة «صفقة القرن» بين إسرائيل والفلسطينيين.

وأفادت الصحيفة بأن كشف الستار عن اقتراحات محمد بن سلمان هز المجتمع الفلسطيني والمنطقة، إذ يعتبرها مسؤولون في «فتح» و«حماس» غير مقبولة إطلاقاً.

ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم «حماس» في الضفة الغربية (حسن يوسف) قوله إن الشعب لن يسمح للقيادة الفلسطينية بالبقاء إذا وافقت على أي من الشروط المطروحة.

وانتقد المتحدث صمت السلطة الفلسطينية إزاء هذه المقترحات وعدم كشفها فوراً.

من جانبه، شدد السفير السعودي لدى الولايات المتحدة خالد بن سلمان على تمسك الرياض بمبادرة السلام العربية كأساس للتسوية، واصفاً الأنباء الواردة بالكذب.

وفند المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة هذه المعلومات، واصفاً إياها بأنباء مزيفة، وشدد على أن الفلسطينيين لا يزالون ينتظرون الخطة الأمريكية.

في الوقت نفسه، ذكرت الصحيفة أن هذه الأنباء تستدعي قلقاً حتى لدى أقرب حلفاء البيت الأبيض، ونقلت عن مستشار للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون طلب عدم الكشف عن اسمه قوله إن السلطات الفرنسية تعتبر الاقتراحات السعودية غير مقبولة بالنسبة إلى الفلسطينيين.

وجاء في التقرير أن الكثيرين في واشنطن والشرق الأوسط يتساءلون بشأن ما إذا كانت هذه الأنباء صحيحة، وما إذا كان طرح هذه الخطة المثيرة للجدل تحت ضغوط الولايات المتحدة أو في محاولة للتقارب أكثر معها، أو أن هذه الخطوة تهدف إلى الضغط على الفلسطينيين.■

هنيّة محذراً من نقل سفارة واشنطن للقدس: خياراتنا مفتوحة

حذر رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنيّة، من أن نقل سفارة واشنطن إلى القدس المحتلة، سيجعل «الخيارات مفتوحة» للفلسطينيين دفاعاً عن مقدساتهم.

جاء ذلك في رسالة بعثها هنيّة لعدد من زعماء الدول العربية والإسلامية نشرها الموقع الرسمي لحماس، مساء الثلاثاء، وقال هنيّة، إن إقدام الإدارة الأمريكية على الاعتراف بمدينة القدس، عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إلى القدس، «تجاوز لكل الخطوط الحمراء».

وبيّن هنيّة، في رسالته، «أن الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، لن يسمح لهذه المؤامرة أن تمر، وستبقى خياراته مفتوحة للدفاع عن أرضه ومقدساته».

وأضاف: «الإدارة الأمريكية أثبتت عبر تاريخها أنها منحازة لإسرائيل، من خلال الوقوف في صف أجندته العنصرية والإجرامية ضد الشعب الفلسطيني».

وعدّ هنيّة قرار الإدارة الأمريكية بنقل السفارة لمدينة القدس، «تحدّياً صارخاً لكل المواثيق والأعراف الدولية، واستفزازاً كبيراً لمشاعر الأمة العربية والإسلامية».

واعتبر رئيس حماس«أن نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس تصعيد خطير يشكل غطاء أمام حكومة (بنيامين) نتن ياهو المتطرفة لتنفيذ مخططاتها في تهويد مدينة القدس».

ودعا هنيّة الأمة العربية والإسلامية للقيام بمسؤولياتها التاريخية تجاه مدينة القدس، والوقوف صفاً واحداً ضد مواقف الإدارة الأمريكية المنحازة لإسرائيل».

يأتي ذلك بعد حديث مسؤولين أمريكيين، يوم الجمعة الماضي، عن أن الرئيس دونالد ترامب يعتزم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في خطاب يلقيه، يوم الأربعاء.

واحتلت إسرائيل القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وأعلنت لاحقاً ضمها إلى إسرائيل، وتوحيدها مع الجزء الغربي، معتبرة إياها «عاصمة موحدة وأبدية لها»؛ وهو ما يرفض المجتمع الدولي الاعتراف به.

وكان ترامب وعد خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وكرر في أكثر من مناسبة أن الأمر مرتبط فقط بالتوقيت.■

الجري وراء سراب الدولة الفلسطينيّة

من مسار المقاومة إلى المنظمة إلى حلّ الدولتين

بقلم: د. محسن صالح

يبدو أن أكثر الفلسطينيين حماسة لمشروع التسوية السلمية على أساس حل الدولتين بات يدرك –بعد نحو ربع قرن على اتفاق أوسلو– أن الأمر صار في مهب الريح، وأن مشروع التسوية –بالشكل الذي تمّ به– لم يكن أكثر من فخّ أو مصيدة حوّلت الخط السائد في منظمة التحرير الفلسطينية من بيئتها الثورية المفترضة إلى منظومة مصالح، تدير كياناً وظيفياً اسمه «السلطة الفلسطينية»، على أمل الوصول «يوماً ما» إلى حُلم الدولة الفلسطينية.

في الوقت نفسه، كان الاحتلال الإسرائيلي يُثبّت أركانه بالضفة الغربية في ورشة أشغال تصل الليل بالنهار لتهويد الأرض والإنسان، ولبناء حقائق على الأرض تلغي عملياً وتدمر كافة الأسس الضرورية لإنشاء دولة فلسطينية.

لقد آن الأوان للمعنيين بالمشروع الوطني الفلسطيني –وخصوصاً من يتبنون مسار التسوية– أن يقفوا وقفة مراجعة حقيقية للحالة الكارثية التي وصلت إليها الحالة الفلسطينية، وأن يسحبوا الغطاء على الأقل عن عملية «استغفالهم» أو استخدامهم غطاءً لاستمرار الاحتلال وإضاعة ما تبقى من فلسطين.

الجري وراء «الجزرة» المسماة «دولة فلسطينية» لم يتوقف منذ عقود طويلة. فمن حق الفلسطينيين أن تكون لهم دولتهم واستقلالهم وسيادتهم على أرضهم، ولكن المشكلة تلخّصت في أن الأطراف التي كانت تَعِدُ الفلسطينيين بذلك أو تُلوِّح لهم به، كانت تشترط عليهم «الهدوء والسكينة» واللجوء إلى «الوسائل السلمية».

تاريخياً، كان الاستقلالُ الذي لوّح به البريطانيون للشريف حسين بن علي –في أثناء الحرب العالمية الأولى– للمشرق العربي (وضمنه فلسطين)، الأداةَ التي استُخدمت لدفع العرب وقادتهم للتحالف مع البريطانيين ضد الأتراك، ولاحتلال فلسطين وبلاد الشام، والحصول عليها كغنائم باردة.

وصكّ الانتداب الذي أعطى البريطانيين غطاء دولياً لاستعمار فلسطين، كان يعني –من الناحية الرسمية وفق ميثاق عصبة الأمم– أن تتم تهيئة الشعب الفلسطيني ومساعدته في نيل استقلاله، لكن ذلك كان عملياً أداةَ خداعٍ لتهيئة فلسطين لإنشاء دولة يهودية صهيونية.

والدولة الفلسطينية المستقلة التي وعد البريطانيون بها الفلسطينيين خلال عشر سنوات في أعقاب الثورة الفلسطينية الكبرى (في كتاب ماكدونالد الأبيض الصادر في أيار ١٩٣٩)؛ جرى رمي وثيقتها في سلة النفايات بعد تغيُّر الظروف سنة ١٩٤٥.

أما الدولة الفلسطينية التي أقرها قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، الذي تمرّ ذكراه السبعين هذه الأيام؛ فهي قصة مأساة أخرى.

فرغم كارثية القرار، والظلم الفاحش الذي تضمنه بإقرار دولة لليهود على نحو ٥٤٪ من فلسطين، وعدم الاكتراث بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني حسب ميثاق الأمم المتحدة نفسها؛ فإنه أعطى الفلسطينيين دولة على ٤٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية. ومع ذلك فإن الأحداث أثبتت أنه كان مخططاً لهذه الدولة ألّا تقوم!!

ودون الخوض في التفاصيل؛ فإن سياق حرب ١٩٤٨، والدعم الدولي الذي لقيه المشروع الصهيوني، وطريقة تعامل الدول العربية مع القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في ذلك الوقت؛ أدت –باعتبار النتيجة– إلى تشريد نحو ٦٠٪ من الشعب الفلسطيني، وتوسع مساحة الدولة المقررة لليهود إلى ٧٧٪.

بينما سيطر الأردن على الضفة الغربية وضمها إليه، وسيطرت مصر على قطاع غزة ووضعتها تحت إدارتها؛ ومُنعت القيادة الفلسطينية الرسمية من ممارسة مهامها على الأرض، رغم إعلانها الاستقلال، وعقدها لمجلس وطني يمثل الشعب الفلسطيني مطلع تشرين الأول ١٩٤٨، وتشكيلها لحكومة عموم فلسطين.

ثم أكره زعيم فلسطين الحاج أمين الحسيني والحكومة الفلسطينية على الخروج من قطاع غزة إلى القاهرة، لتجد القيادة نفسها في شقة بإحدى بنايات القاهرة دونما حَوْلٍ أو طَوْل.

صار الشغل الشاغل للفلسطينيين هو تحرير فلسطين؛ وأنشئت منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الأساس سنة ١٩٦٤. وبعدما احتل الصهاينة باقي فلسطين في حرب ١٩٦٧؛ طرحت القيادة الفلسطينية –على لسان القائد في حركة فتح (أبو إياد) خلال مؤتمر صحفي عُقد في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٨– فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة. وهو ما يعني أن قيادة الحركة الوطنية قبلت ضمناً المستعمرين والمستوطنين اليهود –الذين جاؤوا تحت الاحتلال البريطاني وبعد إنشاء «إسرائيل»– كجزء من «شعب فلسطين»، أو كمكوّن أصيل من مكونات هذه الدولة. وعلى أي حال، فإن حل الدولة الواحدة كان ولا يزال مرفوضاً من الطرف الإسرائيلي، لأنه يُنهي عملياً المشروع الصهيوني وفكرة الدولة اليهودية.

وبعد حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، وفي ضوء بيئة عربية أكثر ميلاً لمسار التسوية السلمية، وأكثر انكفاءً على أوضاعها القُطرية؛ تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران ١٩٧٤ برنامج النقاط العشر، الذي فتح المجال لأول مرة للتحرك السياسي الفلسطيني باعتباره إحدى أدوات «التحرير»، كما فتح الباب لإمكانية تجزئة ومرحلة تحرير فلسطين. وهو ما هيّأ المجال للقيادة الفلسطينية للانتقال إلى مشروع الدولتين، بالتناغم مع مسار النظام الرسمي العربي. وخلال أشهر حصدت القيادة الفلسطينية اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وحصلت على عضوية مراقب في الأمم المتحدة.

ومع تزايد الضغوط على منظمة التحرير وفصائل المقاومة على مدى سنوات، وخسارتها لنفوذها وقواعدها المسلحة في بلدان الطوق، ومع محاولات إضعافها وتهميشها؛ وجدت المنظمة في الانتفاضة المباركة –التي اندلعت في ٩ كانون الأول ١٩٨٧– رافعة سياسية، حيث عادت قضية فلسطين لتتصدّر المشهد، ولتفرض نفسها فرضاً على الأجندات العربية والعالمية.

وقد أرادت المنظمة أن تكون طرفاً مقبولاً أميركياً وإسرائيلياً للحوار معه للدخول في مسار التسوية السلمية. وبناء على نصائح عربية ومن الاتحاد السوفياتي تمّ وضع برنامج وطني فلسطيني جديد في المجلس الوطني التاسع عشر في ١٢–١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، حيث اعترفت المنظمة لأول مرة بقرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين، وبقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين.

وبغض النظر عن الشكل الاحتفالي الذي تمّت به تغطية التنازل، وذلك بإعلان «استقلال فلسطين»؛ فإن جوهر البرنامج كان مجرد اقتراب فلسطيني من مربع الشروط الأميركية–الإسرائيلية.

ومع ذلك، فإن قبول القيادة الفلسطينية بدولة منقوصة الأرض (نحو ٢٣٪ من أرض فلسطين)، فتح المجال للدخول في مفاوضات أدت إلى القبول بحكم ذاتي منقوص السيادة على جزء محدود من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ من خلال ما عُرف باتفاق أوسلو (عام ١٩٩٣).

جاء اتفاق أوسلو في ظل بيئة عربية بائسة متشرذمة ناتجة من حرب الخليج الثانية، حيث قاد الأميركان تحالفاً عربياً دولياً لمواجهة الاجتياح العراقي للكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١). وفي ظلّ تراجع عربي عن دعم منظمة التحرير، وفي بيئة دولية شهدت انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية في شرقي أوروبا، وانتهاء مرحلة ثنائية القطبية وبدء مرحلة أحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة.

رمى اتفاق أوسلو «السنارة» للقيادة الفلسطينية لتلتقط من جديد «طُعم» الدولة الفلسطينية. ولأن الطرف الفلسطيني وافق على وقف المقاومة و«نبذ الإرهاب»، وألّا يلجأ إلا إلى الطرق السلمية، واعتمد على المفاوضات الثنائية مع الطرف الإسرائيلي، دون مرجعية أو آلية دولية ملزمة للإسرائيليين؛ فإن الوصول إلى حلم الدولة الفلسطينية أصبح في جوهره مرتهناً بـ«حسن

البابا فرنسيس في ميانمار
دفاعاً عن «الروهينغا» المسلمين

بدأ البابا فرنسيس، زيارة غير مسبوقة لميانمار تستمرّ ثلاثة أيام، وتطغى عليها الظروف السيئة التي شهدتها البلاد لجهة الصراع المتعلق بتهجير أكثر من ٦٠٠ ألف من الروهينغا المسلمين، التي تعدّ مسألة إشكالية في البلاد، فيما يستتبع البابا زيارته ميانمار بزيارة لبنغلادش التي استقبلت الفارين من هذه «الأقليّة»، تنتهي في ٢ كانون الأول.

وعند وصوله إلى المطار في يانغون، كان أعضاء في جماعات تمثل أقليات عرقية يرتدون الأزياء التقليدية في استقباله، مع الإشارة إلى أنه في ميانمار يعيش نحو ٧٠٠ ألف فقط من الكاثوليك من إجمالي عدد السكان البالغ ٥٢ مليوناً، كما أن ٨٨ في المئة من سكان البلاد هم بوذيون، فيما ٦,٢ في المئة من سكانها مسيحيون، ينتمون إلى ١٣٥ أقليّة إثنية مختلفة ومعترفاً بها قانونياً.

وقابل البابا قائد جيش ميانمار، الجنرال مين أونغ هلينغ، في كاتدرائية سانت ماري في قلب يانغون، أكبر مدن البلاد، و«ناقشا المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق السلطات في البلاد في هذه الفترة الانتقالية»، وفق المتحدث باسم الفاتيكان، غريغ بيرك. بدوره، أعلن الجنرال مين اونغ هلينغ أنه أكد للبابا فرنسيس خلال لقائهما «عدم وجود تمييز ديني» في بلاده، و«كذلك الأمر بالنسبة إلى جيشنا... فهو يسعى من أجل سلام البلاد واستقرارها»، مضيفاً أنه لا يوجد كذلك «تمييز بين المجموعات الإثنية» في البلاد.

وجاءت زيارة البابا وسط ترقب من القوميين البوذيين لتصريحاته، لا سيما أنهم يرفضون استخدام تسمية الروهينغا للإشارة إلى الأقلية المسلمة، ويفضّلون تسمية أعضائها بـ«البنغاليين»، لتأكيد أنهم مهاجرون من بنغلادش وليسوا مواطنين بورميين (ميانمار). وبشكل عام، فإن استخدام كلمة «روهينغا» يعدّ أمراً غير مرحّب به، فقد طلب مطران رانغون، (تشارلز بو) من البابا فرنسيس عدم استخدام التعبير للدلالة على الأقلية المسلمة.

أمّا سبب ذلك، فهو أن للتعبير دلالة إثنية تضع المسلمين في ميانمار في إطار أقلية عرقية، فيما لا يصنّفهم القانون كذلك، وبالتالي إن قول «روهينغا» قد يثير حساسية بين الدولة والجيش والأقلية المسيحية في ميانمار التي تحاول إبعاد نفسها عن الصراع. ويتجه البعض نحو استخدام عبارة «مسلمي ولاية راخين» وليس «روهينغا». وبالنسبة إلى الكاثوليك في ميانمار، أكثر المعنيين بزيارة البابا فرنسيس، فهم منقسمون بشأن مسألة الروهينغا، فيما بعضهم متعاطف معهم، لكنهم يخشون التعبير عن ذلك خوفاً من إغضاب الدولة.

كذلك، لا يوجد إجماع داخلي على تعرض الروهينغا للفظاعات التي ذكرتها منظمات دولية، وفق المحلل السياسي في ميانمار ريتشارد هورسي، «فالغالبية في ميانمار لا يصدّقون الروايات الدولية حول تعرض الروهينغا لفظاعات وهرب مئات الآلاف إلى بنغلادش»، مضيفاً أنه «إذا أصرّ البابا على التطرق إلى المسألة، فسيؤجّج ذلك التوتر».

مع ذلك، لم يتردد البابا مراراً، في الأشهر الماضية، في إدانة المعاملة التي يتلقاها من وصفهم بأنهم «إخوتي الروهينغا»، رغم استياء بوذيي البلاد من مثل هذه التصريحات. ومن المقرر أيضاً أن يعقد البابا لقاءات رسمية سيجري بحث قضية الروهينغا خلالها، وأن يترأس قداساً كبيراً في الملعب الرياضي في رانغون. وسيلتقي كذلك الحاكمة الفعلية للبلاد والحائزة جائزة نوبل للسلام، أونغ سان سو تشي، التي تلومها الأمم المتحدة بسبب عدم تحركها في قضية الروهينغا.■

البابا فرنسيس: بكيت عندما سمعت هذه القصص

قال البابا فرنسيس إنه بكى خلال سماعه قصصاً أثناء زيارة له إلى بلد يعاني من أزمة لاجئين، وتتعرض فيه أقلية لـ«تطهير عرقي».

واستمع بابا الفاتيكان للروهينغا وهم يروون محنتهم مباشرة، وقال إن اللقاء معهم كان أحد الشروط التي وضعها لزيارة ميانمار وبنغلادش.

ويعدّ اللقاء مع الروهينغا بادرة رمزية للغاية للتضامن مع الأقلية المسلمة الهاربة من العنف في ميانمار، وأبلغ البابا الصحافيين على متن الطائرة خلال عودته إلى روما أن اللاجئين بكوا أيضاً.

وقال البابا: «كنت أعلم أني سألتقي بالروهينغا، لكن لم أعرف أين ومتى، بالنسبة إليّ كان هذا أحد شروط الرحلة».

لكن البابا المعروف بصراحته اضطر إلى اعتماد دبلوماسية حذرة خلال زيارته ميانمار، وهي الأولى لحبر أعظم إلى هذا البلد، متفادياً أي إشارة علنية مباشرة إلى الروهينغا أثناء مناشدته القادة البوذيين تجاوز «الأحكام المسبقة والكراهية».

إلا أنه في بنغلادش تناول الموضوع مباشرة واجتمع في لقاء مؤثر في دكا ببعض اللاجئين الروهينغا من المخيمات البائسة في جنوب بنغلادش.

وقال: «بكيت، وحاولت أن أخفي ذلك»، مضيفاً: «هم بكوا أيضاً». وأضاف مخاطباً الروهينغا: «أطلب منكم المغفرة نيابة عن هؤلاء الذين أساؤوا إليكم، خصوصاً وسط لا مبالاة العالم».

واستخدم البابا تعبير الروهينغا للمرة الأولى في بنغلادش، بعد أن نصحه رئيس أساقفة يانغون بأن استخدامه في ميانمار قد يشعل التوتر ويعرض المسيحيين للخطر.■

نيّة» الإسرائيليين، وبقوائم لا تنتهي من الاشتراطات الإسرائيلية للتأكد من «حسن السلوك» الفلسطيني.

وبالطبع فإن «العدوّ الإسرائيلي» ليس «جمعية خيرية»؛ ولذلك فإنه –في الوقت الذي أبقى فيه على «جزرة» الدولة الفلسطينية ليستمر اللهاث الفلسطيني تجاهها– فرض المعادلة التي يريدها، عبر «إدارة» التسوية دون أي سقف زمني، وبآلية لا منتهية من المفاوضات؛ ودون أن تكون للطرف الفلسطيني أي أداة فاعلة للضغط عليه.

وبالتالي لم تعد هنالك مواعيد واستحقاقات «مقدسة». وهكذا، مضت ٢٤ عاماً (وليس خمسة أعوام) دون حلٍّ جادّ يلوح في الأفق. وبينما كان الطرف الإسرائيلي يستمتع باحتلال من مستوى «خمس نجوم»، كان على الطرف الفلسطيني (قيادة المنظمة التي هي قيادة السلطة وقيادة فتح) أن يفي بالتزاماته وصولاً إلى «حلم الدولة»:

– فيتولى كافة المهام المرهقة و«القذرة» المتعلقة بإدارة السكان الفلسطينيين (بلدية، شرطة، ضرائب، خدمات... إلخ).

– ويتولى قمع كافة قوى المقاومة التي يرى أنها تعطّل فرصة إنشاء الدولة الفلسطينية، وينسّق أمنياً مع الاحتلال.

– ويوفر الغطاءَ الذي يحتاجه الاحتلال بادّعاء أن ثمة عملية تسوية سلمية قائمة، وأن القضية الفلسطينية في طريقها للحل.

وكان الاحتلال الإسرائيلي يقوم في المقابل بالقضاء عملياً على حلم الدولة الفلسطينية وعلى حلّ الدولتين من خلال:

– متابعة البرامج المكثفة للتهويد والاستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية، ليزيد عدد المستوطنين اليهود من نحو ٢٨٠ ألفاً سنة ١٩٩٣ إلى نحو ٨٠٠ ألف في سنة ٢٠١٧.

– إنشاء جدار عنصري عازل يصادر نحو ١١٪ من أرض الضفة الغربية، ويعزل القدس، ويسيطر على أهم مصادر المياه.

– تقطيع أوصال الضفة الغربية بالمستوطنات والطرق الالتفافية، مع بقاء السيطرة الإدارية والأمنية الكاملة على ٦٠٪ من الضفة؛ في الوقت الذي واصل فيه حصارَ قطاع غزة.

– إبقاء فجوة تفاوضية كبيرة دائمة، بحيث يكون أقصى ما يقدمه الإسرائيلي لا يصل إلى الحد الأدنى الفلسطيني المقبول لدى قيادة المنظمة، حيث ما زالت الشروط الإسرائيلية تتحدث عن الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية، وعن رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، ورفض الانسحاب من شرقي القدس، وكيان فلسطيني منقوص السيادة ولا يملك جيشاً... وغيرها.

وما يعنينا هنا، أن حلّ الدولتين لم يعد قائماً، وفق مسار التسوية الحالي الذي لا يعدو كونه غطاءً لتهويد ما بقي لفلسطين، وإنهاءً لحلم «الدولة الفلسطينية» وفق تطلعات من أيدوا هذا المسار، وفي ضوء الحقائق التي أنشأها الإسرائيليون على الأرض، وبناء على زيادة التطرف في منظومة المجتمع والقيادة السياسية الإسرائيلية، وعلى أن واشنطن معنية أساساً بتطويع الفلسطينيين للشروط الإسرائيلية.

على الطرف الفلسطيني ومن يؤيده في البيئة العربية والدولية أن يكفوا عن «خداع الذات»، وأن يتوقفوا عن أسلوب جري الضحية وراء «الجلاد» لإرضائه أو لتقديم «الحلول» له، وكأن الضحية هي سبب المشكلة وليس الاحتلال. ولذلك؛ على قيادة منظمة التحرير والسلطة أن:

– تصارح شعبها بالحقيقة، وتقوم بعملية مراجعة شاملة لكل مسار التسوية.

– ترفع الغطاء عن مسار التسوية السلمية وتكشف قبح الاحتلال.

– العودة إلى ترتيب البيت الفلسطيني وخصوصاً منظمة التحرير وفتحه للجميع، واستئناف مشروع المقاومة والتحرير.

– التوقف عن ملاحقة قوى المقاومة المسلحة الفلسطينية، بل والتحالف معها، والتعامل معها كرصيد وطني يخدم في مراكمة القوة وعناصر الضغط على الاحتلال، ورفض أي مساس بها.

– السعي إلى إنهاء دور السلطة الفلسطينية كـ«سلطة وظيفية» تخدم أغراض الاحتلال؛ فإما أن تكون السلطة في خدمة البرنامج الوطني، وإما أن يتحمل الاحتلال مسؤولياته في مواجهة مقاومة جهادية ثورية فلسطينية.

وأخيراً؛ لست متفائلاً بأن قيادة المنظمة والسلطة الحالية ستقوم بإجراءات كهذه، نظراً لطبيعة عقليتها وحساباتها، ولكنها –عاجلاً أو آجلاً، أحبت أو كرهت– ستواجه هذا الاستحقاق، أو سيفرضه عليها الشعب الفلسطيني.■

«شفيق» العائد.. رقم ثقيل

بقلم: فراج اسماعيل

لا أعرف لماذا هذا الغضب والتشنج من إعلان الفريق أحمد شفيق ترشحه للانتخابات الرئاسية، مع أنه ما دامت هناك انتخابات فلا غضاضة في ترشح من تنطبق عليه الشروط؟!

والغريب أن يغضب معارضو السيسي من غير القوى المدنية لا لشيء سوى أنهم يرون ضرورة إزالة آثار ٣ يوليو ٢٠١٣ أولاً.. أي إعادة الرئيس السابق محمد مرسي إلى السلطة، ثم بعد ذلك ننظر في الانتخابات.

طبعاً ذلك لن يحدث أبداً. مرسي وأنصاره وربما الجماعة كلها في السجون الآن، ولكي يخرجوا منها فالبلد يحتاج إلى انفراجة كاملة.. أي أن ينافس السيسي في انتخابات ٢٠١٨ « رقم ثقيل» لا يمكن ربحه بسهولة.. التزوير سيكون صعباً للغاية، ومحاولة أجهزة الدولة الاصطفاف ضده لن تمر بسهولة، داخلياً أو خارجياً.

لا توجد حالياً من تنطبق عليه تلك المواصفات سوى شفيق. هو أحد أبطال العسكرية المصرية في حرب أكتوبر، طيار مقاتل شارك في المعارك الجوية. هذه ليست دعاية، بل جزء من سيرة ذاتية واقعية.

لكن مؤيدي مرسي يرفضون تماماً ويبدو أنهم سيظلون طويلاً في الانتظار. فن السياسة يقول إن عليهم التحرك نحو مرشح قوي. ما أخذ بالقوة يعود جزء منه بالانتخابات الحرة المتوازنة، وهذا الجزء هو الأهم بالنسبة لهم وهو حريتهم.

أما مؤيدو السيسي، وخصوصاً الإعلام مثل عمرو أديب، فلماذا هذا الهجوم المتجاوز لكل الأعراف على شخص الرجل. هو لم يذع بيانه من الجزيرة الذي أعلن فيه منع الإمارات له من السفر. الرجل بث فيديو على اليوتيوب والتقطته القناة لأنه خبر عريض وصادم جداً. لماذا تمنعه الإمارات من السفر وكيف؟ ما علاقتها بالشأن الداخلي في مصر، وهل وصلنا إلى وضع تملي علينا من يترشح ومن لا يترشح؟ هل تختار لنا الإمارات رؤساءنا؟! من أعطاها هذا الحق، لماذا تتجبر وتتكبر وتعلو في الأرض؟!

الإعلام الموالي للسيسي يهاجم كل من يتجرأ على التفكير في الترشح. تفرد له صفحات وأوقات هواء لتهاجمه وتتهمه بكل الموبقات. هل تريدونه استفتاءً أم ديكوراً؟ ولماذا تخشون من المنافسين إذا كانت هناك ثقة عالية في شعبية السيسي وقدرته على هزيمة أي منافس مهما كان شأنه؟

الصدمة كانت كبيرة بإعلان شفيق في اتصال مع رويترز أنه سيترشح وعائد إلى مصر خلال أيام. يبدو أنه الرقم الوحيد المخيف والثقيل، وأنه قد يأتي بيوم القيامة معه.

ليس هذا فقط، بل بدت شخصيته كالعهد بها

قوية وشرسة خلال ظهوره المتلفز، فقد جرت العادة على مجاملة الدولة المستضيفة إذا كان يقيم بين ظهرانيها، لكنه رفض المجاملة وأعلن بلهجة استنكار واستهجان أنه ممنوع من السفر، مضيفاً بحزم أنه لا يقبل تدخل الإمارات في الشأن الداخلي المصري، ما يعني أنها تريد منعه من الترشح.

وكعادة المصريين استسهلوا نظرية المؤامرة وقالوا إنه اتفاق بينه وبين الإمارات والسيسي ليبدو مرشحاً رغم أنف الجميع، وأنه لن يكون أكثر من ديكور. شخصية شفيق تمنعه من الانزلاق إلى ذلك. الرجل غير مضطر ليضيّع ما صنعه سياسياً وعسكرياً طوال تاريخه، وكان يمكنه أن يصمت ويركب الحيطة ويتفرج على الزيطة.

لكنه أحمد شفيق.. صدقوني إنه رقم ثقيل في الانتخابات لو استمر ولم يمنعه مانع.■

عضو بحملة «شفيق» يحكي أسرار الساعات الأخيرة.. واتصال طنطاوي

تحت عنوان «انفراد»، كشف الناشط المؤيد للفريق أحمد شفيق، وجدي روفائيل، كواليس وأسرار ٢٤ ساعة من التهديدات التي تلقاها الفريق أحمد شفيق، من جهات أمنية وسيادية للتراجع عن قرار ترشحه للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٨، ودور المشير حسين طنطاوي في ذلك.

روفائيل، أرسل رسالة من القاهرة، حكى فيها كيف تعرض شفيق لضغوط بمشاركة قائد إحدى الجهات السيادية المصرية وأحد اللواءات من قيادة المجلس العسكري وبإشراف مسؤول إماراتي كبير، مستخدمين فيها اسم بناته (أميرة وشيرين وميّ) الموجودات في أبوظبي، وملوحين له بملفاته القديمة في مصر.

وقال روفائيل، إنه وبعد وصول الفريق شفيق إلى القاهرة قادماً من الإمارات يوم السبت، تم نقله من مطار القاهرة الدولي إلى أحد الفنادق بالتجمع الخامس بالقاهرة بصحبة حراسة أمنية مشددة.

وأضاف أنه بعد مكوث الفريق بالفندق مدة ثلاث ساعات تلقى اتصالاً هاتفياً من مسؤول كبير بأحد الأجهزة السيادية قال له إنه مرحب به في مصر، وخلال المحادثة انتقد الفريق شفيق محاولات الإعلاميين المصريين تشويهه على خلفية إذاعة قناة الجزيرة بيان منع الإمارات له من السفر.

وقال روفائيل، الذي يعتبر الفريق شفيق (الأب الروحي) له، إنه عند الساعة العاشرة مساء الأحد، تلقى الفريق شفيق اتصالاً هو الثاني أبلغ فيه بأن هناك مقابلة له مع إحدى الشخصيات النافذة في تمام الساعة التاسعة من صباح الاثنين.

ويروي روفائيل، الذي لم يذكر اسم مصدر معلوماته، أن الفريق شفيق فوجئ في مقابلة صباح الاثنين، بنقله لزيارة رئيس إحدى المؤسسات السيادية برفقة أحد لواءات المجلس العسكري، رفض ذكر اسمه.

وأكد روفائيل أن النقاش بين الفريق وبين مسؤولي تلك المؤسسة السيادية دار حول الإساءة للفريق شفيق بعودته من الإمارات بهذا الشكل، موضحاً أنه تخلل المقابلة أيضاً اتصال هاتفي هو الثالث لشفيق، ولكن هذه المرة من أحد المسؤولين الإماراتيين.

وأضاف روفائيل أن الغرض من تلك الزيارة للجهة السيادية بحضور قيادة من المجلس العسكري وفي ظل اتصال مسؤول إماراتي كان لمطالبة الفريق شفيق بالتراجع عن رغبته في الترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة بدعوى الحفاظ على الأمن القومي المصري، مشيراً إلى أنه تم التلويح للفريق بوضع بناته داخل الإمارات حتى الآن ووضعه القانوني داخل مصر.

وأوضح أنه طُلب من الفريق شفيق، أن يعيد النظر في ما قيل أثناء المقابلة بين مسؤول الجهاز السيادي وأحد اللواءات بالمجلس العسكري، وأن يخرج الفريق على الإعلام ويتحدث بشكل غير مباشر عن عدوله عن الترشح، وأمهلوه لتنفيذ ذلك مدة ٤٨ ساعة.

وبيّن روفائيل أن اتصال الفريق شفيق ببرنامج الإعلامي وائل الإبراشي «العاشرة مساء» عبر فضائية «دريم» مساء الاثنين، ليس إلا جزءاً من هذا الاتفاق.

وكشف روفائيل عن دور وزير الدفاع الأسبق المشير حسين طنطاوي، وقال إنه بعد انتهاء مقابلة شفيق بالجهة السيادية بنصف ساعة؛ جاءه اتصال من طنطاوي، وكان الحديث بينهما حول طريقة عودة شفيق إلى مصر، وضرورة الحفاظ على هيبة القوات المسلحة، ونصح المشير الفريق بالتفكير مرة أخرى في قرار ترشحه لانتخابات الرئاسة.■

تسريب يكشف فبركة محضرَيْن بملف محاكمة الرئيس مرسي

بثت قناة مكمّلين تسجيلاً صوتياً مسرباً لشاهد الإثبات في القضية المعروفة بأحداث قصر الاتحادية عام ٢٠١٢، يعترف فيه بعمل محضرين متناقضين في وقتين مختلفين عن الملف نفسه، وأعلن فريق الدفاع عن الرئيس محمد مرسي أنه يبحث تقديم طلب بإعادة فتح التحقيق بهذا الملف بناء على ما جاء بالتسريبات.

وأقر الشاهد –وهو ضابط من الأمن الوطني يدعى عمرو مصطفى– بعمل محضرين مختلفين تماماً لتحريات القضية، الأول في كانون الأول ٢٠١٢، والثاني –الذي غيّر فيه ما جاء بالمحضر الأول– في شباط ٢٠١٣.

وكشف التسريب أن ضابط الأمن الوطني المكلف التحقيق في القضية قد بَنى تحقيقاته على محضر شاهد الإثبات، وليس على تحقيقاته الخاصة.

وكانت محكمة النقض قد قضت بسجن الرئيس مرسي عشرين عاماً في هذه القضية، كما حكمت على قياديين من جماعة الإخوان المسلمين بالسجن ما بين عشرة وعشرين عاماً.

كذلك كشفت التسريبات عن اختلاق شاهد الإثبات معلومات للإدلاء بها في القضية، وتغيير اسمه في البطاقة الشخصية للتحايل على هيئة المحكمة.

وأوضحت كيف تمت إضافة معلومات متعلقة بسير أحداث القضية في محضر تحريات شاهد الإثبات لم يذكرها هو نفسه في محضره، على حد قوله.

وقال محمد الدماطي، المتحدث باسم هيئة الدفاع عن الرئيس المعزول، إن فريقه يفكر في تقديم التماس للنائب العام بإعادة فتح أوراق أحداث قصر الاتحادية.

وأوضح أن الخطوة جاءت عقب تسريب تسجيل شاهد الإثبات الذي يعترف بأنه فبرك محاضر الوقائع.■

ما زال الإرهاب يضرب بشراسة!

بقلم: بسام ناصر

جاء الحادث الإجرامي البشع الذي استهدف المصلين بمسجد الروضة في سيناء، الذي راح ضحيته أكثر من ٣٠٠ شخص، ليكشف عن أن القوة الغاشمة التي يستخدمها الجيش المصري، والأجهزة الأمنية المصرية المختلفة، لم تستطع القضاء على الأعمال الإرهابية الإجرامية المستهدفة بشكل مباشر للمواطنين الأبرياء.

ووفقاً لافتتاحية صحيفة الغارديان البريطانية يوم الاثنين، فإن استهداف المسجد بهذه الوحشية، وإيقاع هذا العدد الكبير من القتلى، بينهم ٢٧ طفلاً، يعتبر عملاً «غير مسبوق رغم تاريخ المنطقة المضطرب والدموي في الأوقات السابقة، وهو غير مسبوق من ناحية الهدف».

وتابعت الغارديان في افتتاحيتها: «ففي الماضي قتل المتطرفون رجال الشرطة وجنود الجيش، فيما شهد العام الماضي هجمات على الكنائس القبطية والحجاج المسيحيين، كذلك جرى استهداف مزارات صوفيّة وإمام عمره مائة عام، لكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف مسجد، مع أن شاحنة استهدفت موقعاً في مقديشو الشهر الماضي، وقتل فيه أكثر من ٣٠٠ شخص، وهو تذكير قوي بأن المسلمين هم الضحايا الرئيسيون للراديكاليين».

ولغاية الآن لم تعلن أي جهة مسؤولياتها عن ذلك الحادث الإجرامي، لكن غالب تحليلات الباحثين والخبراء تشير إلى «ولاية سيناء» فرع تنظيم الدولة الإسلامية، باعتبارها الجهة المفترضة للقيام بمثل هذه الأعمال، لكن عدم إعلان تلك الجهة مسؤوليتها عن الحادث، يضفي مزيداً من الغموض والشك حول الجهة المنفذة، والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

قد يكون من اللافت جداً في هذا السياق ما قاله الشيخ عيسى الخرافين، شيخ مشايخ شمال سيناء، في برنامج ٩٠ دقيقة على قناة «المحور» المصرية، «أن أحد المهاجمين، بعد الانتهاء من العملية اتصل بشخص آخر وقال له: «تمام يا ريّس»، وأن القائد سأله هل بقي لديكم ذخائر، طالباً منه الاستمرار في إطلاق النار على المصلين حتى نفاد ذخيرتهم».

وفي تحليله لكلمة «ريّس» التي استخدمها المهاجم، قال الشيخ عيسى: «نحن نعرف أن التنظيمات الإسلامية المسلحة تستخدم كلمة «الأمير» أو «الشيخ»، وليس «ريّس»، مضيفاً: «هذه الكلمة أهديها للقوات المسلحة والمخابرات الحربية كي تبحث في الموضوع».

وباستعراض الدوافع المحتملة للجهة المنفذة المفترضة «ولاية سيناء»، كاستهداف «الطرق الصوفية باعتبارها ضلالاً وابتداعاً في الدين، أو الانتقام من العشائر المتعاونة مع الأجهزة الأمنية، أو بسبب رفضها التعاون مع التنظيمات المتشددة، أو أنه جاء في سياق التنافس بين التنظيمات لإثبات وجودها» فإن الحادث مع عدم تبني أي جهة له، وإعلان مسؤوليتها عنه يثير جملة من علامات الاستفهام حول دوافع الجهة المنفذة وأهدافها الحقيقية.

ويبقى الأهم من ذلك كله، فشل الأجهزة الأمنية المصرية في مواجهة الخطر الدائم الذي تمثله تلك القوى والجهات التي ما تلبث بين فترة وأخرى من القيام بعمليات إجرامية وحشيّة، تحصد عشرات ومئات القتلى من المواطنين الأبرياء، التي كان آخرها واقعة مسجد الروضة الدامية في سيناء. وعلى الرغم من القوة الباطشة المستخدمة في مواجهة تلك التنظيمات المسلحة، إلإنها ما زالت تسجل حضورها المدمر، ما يعني أن الاقتصار على المقاربة الأمنية والعسكرية في مواجهة الجماعات العنفية، أثبت عدم نجاعته، الأمر الذي يتطلب بالضرورة وضع منظومة علاجية متكاملة، تأخذ بالاعتبار أسباب نشوء تلك التنظيمات وعوامل استمداد وجودها، ومعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي تهيّئ المناخات لتفشي فكر الغلو والتطرف، المولّد بالتالي لأعمال العنف بمختلف صورها وأشكالها.■

هيئة علماء فلسطين: لا بديل عن فلسطين.. في بلدية صيدا

بدعوة من هيئة علماء المسلمين ورابطة علماء فلسطين في لبنان، أقيم يوم الأحد ٢٠١٧/١٢/٣ في قاعة بلدية صيدا ملتقى للعلماء والشخصيات، بمناسبة الذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم وخمسينيّة احتلال القدس، وذكرى استشهاد الشيخ عز الدين القسام، تحت عنوان «لا بديل عن فلسطين».

أوضح مدير الملتقى الشيخ حسن ذياب أن القدس وفلسطين تستحق أن تستنهض الأمة كل طاقاتها لتحريرها من الصهاينة المعتدين.

بعد عرض تعريفي مصوّر عن وعد بلفور المشؤوم، كانت كلمة خطيب المسجد الأقصى الشيخ د. عكرمة صبري، الذي خاطب العلماء والأمة مذكراً إياهم بأن القدس محتلة والأقصى في خطر، وأهل القدس سيدافعون عنها بكل ما أوتوا من قوة.

ثم تحدث باسم بلدية صيدا الأستاذ كامل كزبر، فرحب بالسادة العلماء والحضور في رحاب بلدية صيدا، وبيّن أن القدس في القلب، وهي قضيتنا الأولى. بعده كانت كلمة الهيئة الدائمة لنصرة القدس وفلسطين ألقاها رئيس الهيئة القاضي الشيخ أحمد درويش الكردي، الذي حض العلماء ليأخذوا دورهم في قيادة الجهاد لتحرير فلسطين.

كلمة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ألقاها رئيس لجنة القدس في الاتحاد ورئيس هيئة علماء المسلمين في لبنان الشيخ أحمد العمري، انتقد فيها إدراج الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين على لائحة الارهاب، مبيناً أن الاتحاد يضم صفوة وخيرة علماء الأمة وعلى رأسهم علامة العصر الفقيه الشيخ د. يوسف القرضاوي.

الكلمة الأخيرة كانت لرابطة علماء فلسطين التي حذرت من إعلان أمريكا القدس عاصمة للكيان الصهيوني، جاء ذلك على لسان رئيس الرابطة الشيخ بسام كايد، الذي دعا علماء الأمة ليأخذوا دورهم في معركة التحرير.

الفقرة الأخيرة كانت مداخلات؛ حيث قدم ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان (إحسان عطايا) مداخلة ركز فيها على ضرورة إنجاح المصالحة وإنهاء الإنقسام. ثم قدم المداخلة الثانية الشيخ عبد اللطيف الرواس عن دور العلماء في مواجهة العدوان، مركزاً على دور الشهيد الشيخ عز الدين القسام في مواجهة الاحتلال البريطاني.

وفي الختام شكر مدير الملتقى الشيخ حسن ذياب الحضور وإدارة بلدية صيدا، داعياً الله تعالى أن يكون اللقاء القادم في القدس الشريف.

محاضرة للشيخ هيثم الرفاعي بذكرى المولد في عكار

نظمت جمعية النجاة الاجتماعية في عكار بقاعة مسجد إيلات الكبير محاضرة بمناسبة ذكرى المولد النبوي بعنوان «بنورك اهتدينا» قدمها الشيخ الدكتور «هيثم الرفاعي».

تحدث الدكتور «الرفاعي» عن شمائل النبي وصفاته وأخلاقه، مشدداً على أهمية الاقتداء به في جميع معاملاتنا وتصرفاتنا. كما كانت له وقفات في بر الوالدين، وضرورة تربية الأبناء على هدي القرآن الكريم وحب رسول الله ﷺ واتباع سنته.

داؤنا و دواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

الرَّاشونَ والمُرتَشون

لا يُؤْذَن للمؤمنين في أن يأكلَ بعضُهم أموالَ بعض بغير حَقّ، ولا يُشرَّعُ لهم أن يأخذوا المالَ إلّا من حلّه، ولا يضعوه إلا في حلّه، وقد جاء في أول خطبة يوم النَحر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنّ دماءَكُم وأموالَكم عليكُم حرامٌ كحُرمةِ يومِكم هذا في شهرِكُم هذا في بلدكم هذا» أخرجه مسلم.

ولقد حرّمَ الإسلامُ على المسلمين أن يُصانعوا الحُكام والوُلاة وسائرَ العمال بالأموال ليُرشوهُم، وليقْتَطعوا لهم حقّ غيرهم، فيأكُلوا أموالَ الناس بالإثم وهُم يعلَمون. يقول الله تعالى: ﴿ولا تأكُلُوا أموالَكُم بينَكُم بالباطل وتُدلوا بها إلى الحُكّام لتأكُلوا فريقاً من أموالِ الناسِ بالإثم وأنتُم تعلَمون﴾ البقرة-١٨٨.

وقد ذكرت الآيةُ الرّشوة إلى الحُكّام من دون غيرهم من الأنام، لكثرة حُدوث هذا النَّوع من الرِّشوة ولِفَرْط خَطَرها، وعِظَم ضررها وعُمُوم فسَادها.

إن الحُكّام والوُلاة هم مظنَّة الرّشا إلّا مَن عصَم الله، وهُم الأقلّ! ويحق لنا أن نقول: إن الحُكّام في هذه الأيام هُم عينٌ لا مَظنَّتُهُ إلا مَن رَحم ربُّك، والناجون منهم هُم دُرّةُ جَبين الزمان، ومَعقد فخرِ أهْلِ الإيمان.

ما أبلَغ المناسبةَ في الآية بين الإدْلاء، وهو إرسالُ الدَّلْو، والرِّشاء وهي الحبالُ التي يمدُّ بها الرّاشي وسيلتَه ليبلُغ غايَتَه، ويقضيَ حاجته. إن الإسلام حرّم الرِّشوة، ولعن باذليها وآكليها ومُرَوِّجيها، وقد ورد في الحديث عن عبد الله بن عمرو: «لعَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم الرّاشي والمُرتشي والرائش»، وهو الوسيط الذي يقضي بينهما؛ إذا فشَت الرِّشوة فَسَدت الأمانة، وقد ورَد في الأثر: «إذا دخلَت الرِّشوةُ من الباب خَرَجت الأمانةُ من الكُوّة»!

وحين تظهر الرِّشوة وتُشْرَع لها الأبواب، ولا يكبَح جَماحها أحدٌ من أهل الحُكم، ورجال الوَعظ والإصلاح يفسُد جهاز الدولة كلُّه، ويغدو أُلْعُوبةً بأيدي المُجرمين أصحاب المصالح والأهواء الذين يتَّخذون الرِّشا مرقاةً لبُلوغ الثّراء، فإن مُنعَت الرِّشوة أُسقط في أيديهم وغدَوا كساعٍ بغير سلاح إلى الهَيْجاء؛ وإن شَيوع الرِّشوة مدعاةٌ إلى شيوع المَفاسد وإباحة المَظالم وانحراف الأحكام.

حاوَلَ يوماً يهودُ خيبر إغراءَ أحد الصحابة بمال الرِّشوة ليُزَوِّر في حُكمه، فلما بعثَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بنَ رَواحةَ يَخْرص (يُثمّن) على أهل خَيبر ثمارَهم وزُروعهم، أرادوا أن يُرشُوهُ ليَرفق بهم، فقال: يا أعداءَ الله! أتُطعموني السُّحت؟ والله لقد جئتُكم من عند أحبِّ الخلْق إليّ، ولأنتُم أبغضُ إليّ من القِرَدة والخَنازير! وما يحمِلُني حبي إياه وبُغضي إيّاكم أن لا أعدِل فيكم، فقالوا: بهذا قامت السَّموات والأرض!

ومن أمثلة إنكار الرِّشوة والتعفُّف عن أكلها أن الإمامَ أبا عمر الأوزاعي أتاه نصرانيٌّ فقال: إن والي بعلبَك ظلَمني بمظلَمة وأريدُ أن تكتُبَ إليه، وأتاه بقُلّة عسَل، فقال الأوزاعي: إن شئتَ رددتُ القُلّة وكتبتُ لك إليه، وإن شئتَ أخذْتُ القُلّة، فقال بل اكتب لي وارْدُدها، فكتبَ له إلى الوالي أن ضَعْ عن هذا النصراني من خراجه، فأخَذ الرَّجُل القُلّة والكتاب ومضى إلى الوالي فأعطاه الكتاب فوضعَ عنه ثلاثين درهماً بشفاعة الإمام!

لقد شاعت الرِّشوة المُحرّمة في الأقاليم والبُلدان، وأصابَت بنصالها المسمومَة عامّة الأنام، وتلوّثت بها الضمائر وعميَت عنها البصائر، وأضحت مصْدراً للغنائم يشرَعُه حُماةُ الدّيار الذين صاروا ردْءاً للطّامعين جَزاءَ ما يَغْنَمون وكفاءَ ما يسترْشُون.

ما ظنُّ مُستَحِلّ الرِّشوة بقوم يحملون الأمانة على متونهم ويأكلون النار في بطونهم؟! وما ظنُّكم بذي نعَم ظاهره حسنٌ السَّمْت، وباطنُه خبيث النَّبْت، وفعلُه الظُّلم البَحْت؟؟

تَعْساً لمَن ضَعُف بصرُهُ عن تَبَيُّن الحرام كالأعْشَى الذي قد ملأ الحَشا بالرِّشا، ويوم القيامة يغشاهُ من عذاب النار ما يَغْشَى!■

احتفال للجماعة الإسلامية في جبل لبنان بذكرى المولد النبوي في عانوت

أقامت الجماعة الإسلامية في جبل لبنان، احتفالاً حاشداً في خلية مسجد بلدة عانوت، بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، حضره النائب عماد الحوت، منير السيّد ممثلاً النائب نعمة طعمة، أحمد الحجار ممثلاً النائب محمد الحجار، الشيخ أحمد عثمان، رئيس مجلس محافظة جبل لبنان في الجماعة المهندس محمد قداح، المسؤول السياسي المهندس عمر سراج، المنسق العام لتيار المستقبل في محافظة جبل لبنان الجنوبي وليد سرحال، رئيس بلدية عانوت عواد عواد، رئيس بلدية داريا العميد المتقاعد باسم بصوص، وممثلون عن الأحزاب والجمعيات ومخاتير وفاعليات وشخصيات وعلماء.

استهل الاحتفال بآيات من الذكر الحكيم، وتقديم وترحيب من الشيخ زياد حمادة، ثم ألقى النائب الحوت كلمة توقف في بدايتها عند صاحب المناسبة، ثم تحدث عن معاني وصفات الرسول وحبه للوطن خلال هجرته الى يثرب، فأكد «ان النبي محمداً عليه الصلاة والسلام هو من علمنا ان المسلم من سلم الناس من لسانه ويده»، مشدداً على «اننا نريد ان يتحول حبنا لرسول الله الى فعل وممارسة». أضاف الحوت: «تعيش أمتنا ذكرى مولد النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) وهي تمر في ظروف صعبة، يحيط بها الأعداء والمؤامرات، وهي مفككة ومستهدفة. ان أمتنا التي أراد الله تعالى ان تكون خير أمة أخرجت للناس، بمنهجها وبقرآنها وبثوابتها، تدفع اليوم الى الابتعاد عن هذا المنهج وعن تلك الثوابت من خلال تطرف مصنوع يغرى به شبابنا ويستدرج اليه ليكون وقوداً في معارك الآخرين، لضرب ثوابت الأمة ومحاولة التخلص من الإسلام الوسطي تحت مسمّيات مختلفة».

وتطرق الحوت الى الوضع السياسي فقال: «نحن كغيرنا، نستعجل انتظام المؤسسات، ونستعجل عودة الحكومة الى العمل، ولكننا لا نريد العودة الى مرحلة ما قبل الاستقالة، من استباحة للدولة وتعدٍّ على سيادة قرارها وتوتير للعلاقات مع محيطها، وتغليب المصالح الأنانية على الرؤية البعيدة للوطن. نحن نريد حكومة لا تكون مكاناً لإثبات الحضور والتوازنات، بل فريق عمل لخدمة الناس، نريد شراكة حقيقية في كل شيء، في قرار مقاومة العدوّ الصهيوني وفي قرار القتال خارج لبنان وعدمه، في بناء الاقتصاد والازدهار للمواطن، في الوظائف والمناصب من خلال اعتماد الكفاءة لا المحاصصة بين القوى السياسية». وختم الحوت: «في ذكرى مولد الرسول نجدد العهد بالتزام جميع ما تعلمناه من الرسول الكريم، متسلحين بعزيمة صادقة وحب وخير للناس ونصرة للمظلوم». بعدها كانت باقة من الأناشيد الإسلامية قدمتها فرقة الاستقامة للإنشاد الديني.

السفير التركي يرعى افتتاح بيت الروّاد في صيدا

برعاية سفير الجمهورية التركية تشغاطاي ارجييس ممثلاً بمدير الوكالة التركية للتنمية والتعاون (تيكا) سرهات كوتشوك قورد، افتُتح بيت الرواد في صيدا، الذي يشكل مركزاً كشفياً وتربوياً وثقافياً وطلابياً يستهدف الناشئة والشباب تحت شعار «من أجل مجتمع أفضل».

حضرَ الافتتاح مفتي صيدا وأقضيتها الشيخ سليم سوسان، الشيخ محمد الشيخ عمار، قائد منطقة الجنوب الإقليمية في قوى الأمن الداخلي العميد سمير شحادة ممثلاً بالنقيب هاني القادري، مدير مكتب مخابرات الجيش اللبناني في الجنوب العميد ممدوح صعب، رئيس بلدية صيدا المهندس محمد السعودي ممثلاً بعضو المجلس البلدي كامل كزبر، مدير المركز الثقافي التركي في بيروت الاستاذ رها أرمومجو، المسؤول التنظيمي للجماعة الاسلامية في الجنوب الشيخ مصطفى الحريري، المسؤول السياسي للجماعة الاسلامية في الجنوب الدكتور بسام حمود، قاضي صيدا الشرعي الشيخ محمد ابو زيد، رئيس جمعية الصداقة التركية اللبنانية المحامي محمد علي الجوهري، عضو المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى المحامي موفق الرواس، عضو المجلس البلدي حسن الشماس، رئيس المكتب الاداري لهيئة العلماء المسلمين في صيدا الشيخ علي السبع أعين، ولفيف من العلماء وحشد من الشباب والمهتمين.

بعد قَص الشريط، تم افتتاح الحفل بالقرآن الكريم والنشيدين الوطنيين اللبناني والتركي، وكانت كلمة للاستاذ سرهات كوتشوك قورد أثنى فيها على جهود المشرفين على بيت الرواد الذي اثبت جدارته وتميّز بنشاطه من اليوم الأول لإنشائه، واعداً باستمرار العلاقة بين تيكا والمركز.

ثم تحدث سماحة مفتي صيدا وأقضيتها الشيخ سليم سوسان، فشكر الوفد التركي على دعمه المستمر لمدينة صيدا والتي ترتبط بروابط اخويه وتاريخية وثيقة مع الجمهورية التركية.

كلمة المركز ألقاها القائد هاني الحريري، شكر خلالها الحضور على تلبيتهم الدعوة مستعرضاً دور بيت الرواد على الصعيد الكشفي والتربوي.

وكانت كلمة الختام لقاضي صيدا الشرعي الشيخ محمد أبو زيد، مستعرضاً وثيقة من المحكمة الشرعية مكتوبة باللغة العثمانية تظهر مدى الترابط بين مدينة صيدا والجمهورية التركية.

وفي الختام وبعد توزيع الدروع، جال الحضور برفقة اللجنة التنفيذية في رابطة الطلاب المسلمين، قيادة الكشاف المسلم وإدارة المركز على مرافق بيت الرواد واطلعوا على نشاطاته التي من ضمنها تدريس اللغة التركية الى جانب النشاط الكشفي والتقوية المدرسية.

وكان للفرقة الموسيقية في الكشاف المسلم وصلات كشفية تميّزت بمعزوفة شارة مسلسل ارطغرل التاريخي.

حفل إنشادي في البقاع بذكرى مولد النبي

برعاية سماحة مفتي زحلة والبقاع الشيخ خليل الميس، أقام قسم الدعوة في الجماعة الإسلامية في البقاع حفلاً إنشادياً أحياه فريق الوعد للفن الإسلامي بذكرى المولد النبوي الشريف، تحت عنوان «ميلادك ربيع فلسطين».

افتتح الاحتفال بآيات من القرآن الكريم تلاها الشيخ عدنان التراس، ثم كانت كلمة الجماعة ألقاها الشيخ عبد الرحمن القادري، وكلمة صاحب الرعاية سماحة المفتي الشيخ خليل الميس، وقد تخلل الحفل وصلات إنشادية لفريق الوعد للفن الإسلامي

احتفال للجماعة في شحيم في ذكرى المولد النبوي

أقامت الجماعة الإسلامية في شحيم احتفالاً في قاعة الشيخ ميمون زرزور بمركز الدعوة الإسلامية لمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف بحضور مهدي فواز ممثلاً النائب محمد الحجار، رئيس هيئة العلماء المسلمين الشيخ أحمد العمري، رئيس اتحاد بلديات اقليم الخروب الشمالي المهندس زياد الحجار، والرئيس السابق الرائد محمد منصور، رئيس بلدية شحيم السفير زيدان الصغير وأعضاء من المجلس البلدي، المهندس طارق عبد الله ممثلاً الحزب التقدمي الاشتراكي، الدكتور جمال صعب ممثلاً المؤتمر الشعبي اللبناني، وممثلون عن الأحزاب، مخاتير وحشد من أبناء البلدة.

بعد تلاوة من القرآن الكريم، وترحيب من علي شعبان، وفقرة انشادية من وحي المناسبة من فرقة الاستقامة، القى الشيخ عاطف قشوع كلمة عدد فيها مزايا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، فهو الذي نشر السلام في ربوع الكون ونشر الرحمة والمودة والتراحم والعدالة. ولفت إلى ان إسلامنا هو الإسلام المعتدل، وهو دين الله ودين كل الأنبياء والرسل، ولا يجوز لأحد ان يحتكر الإسلام لا لفئة ولا لتيار ولا لزعيم.

ثم تحدث رئيس هيئة العلماء المسلمين الشيخ احمد العمري فأكد ان الرسول جاء رحمة للعالمين من خلال كتاب عظيم أوحي إليه، كتاب خالد باق إلى يوم القيامة، وجاءنا بسنة نبوية مباركة وسيرة عطرة هي نبراس وقدوة لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وهاجم من ينادون بالتطبيع مع اليهود، معتبراً ان التطبيع هو استسلام وتنازل، وان قضية الأقصى هي قضية القرآن، وكل المسلمين يريدون استرجاع الأقصى لأنه قبلة المرابطين والمجاهدين.

وختم: «لن ينفع تطبيع ولا استسلام ولا صلح ولا تفاوض، لا تنفع إلا لغة الجهاد والقوة».

شهر شهداء الجماعة الإسلامية في صيدا

ضمن فعاليات شهر الشهداء أقيمت على ارض ملاعب نادي الفور بي الرياضي يوم الأحد ٢٠١٧/١٢/٣ دورة الشهيد البحري عبد الرحمن مسلماني لكرة القدم، وفي ختام المباريات فاز فريق منطقة القياعة.

كما تبارى الشباب من عمر ١٤–١٧ سنة في دورة الشهيد نزيه القبرصلي وفاز في لعبة كرة القدم فريق منطقة الفيلات.

شارك في الدورتين اكثر من ١٢ فريقاً من مختلف أحياء صيدا وضواحيها، وضمّت الفرق أكثر من مئة متبار.

تميزت المنافسات بين الفرق بالود والاحترام المتبادل والروح الرياضية العالية.

وقد واكبت الجمعية الطبية الاسلامية الألعاب.

حكمتيار: لن نشارك في السلطة وشعبية حزبنا كبيرة

قلب الدين حكمتيار من أبرز المجاهدين الأفغان الذين قاوموا الاحتلال السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، وجاء إلى بيروت للتنسيق مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وأجرت «الأمان» معه حواراً مميزاً. وبعد عودته إلى أفغانستان غادرها إلى إيران مطلع الثمانينات.. ثم غادر إيران متخفياً مدة تزيد على عشرين عاماً.. وكان هذا أول حوار معه في أفغانستان.

أكد رئيس الحزب الإسلامي الأفغاني «قلب الدين حكمتيار» في حلقة برنامج «لقاء اليوم» أن حزبه يفضل عدم المشاركة في الحكومة الحالية التي وصفها بالفاشلة والضعيفة، «وسنصبر حتى إجراء الانتخابات، ونحن واثقون من أن أغلب الشعب الأفغاني سيؤيد الحزب الإسلامي إذا جرت الانتخابات بنزاهة ولم تزوّر».

وعن عودته إلى كابل بعد اختفاء استمر أكثر من عشرين عاماً، قال حكمتيار إن عودته تمت بناء على اتفاقية المصالحة مع الحكومة، التي استجابت فيها لشروط الحزب الإسلامي، وفي مقدمتها انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان.

لكنه أوضح أن الحكومة لم تطبق بنود الاتفاقية بالكامل، ومنها إطلاق سراح أسرى الحزب خلال شهرين، وعودة عشرين ألف لاجئ إلى البلاد، مؤكداً أن هناك جهات داخلية وخارجية لا تدعم اتفاق المصالحة بين الحزب والحكومة، ولا تريد أن تتصالح حركة طالبان مع الحكومة.

وعن مكان اختفائه طيلة السنوات الماضية، قال حكمتيار إنه غادر أفغانستان أواخر التسعينات إلى إيران، ثم غادر إيران عام ٢٠٠١ وعاد إلى أفغانستان، وظل مختفياً في ولاية كونار حتى عودته إلى كابل.

القوات الأجنبية

وأكد حكمتيار أنه لا القوات الأجنبية ولا أحد يستطيع كسب الحرب في أفغانستان، «ولذلك نُصرّ على خروج القوات الأجنبية من أفغانستان، التي ظلت دائماً ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى».

واتهم إيران بالاستثمار في الحرب بأفغانستان، مشيراً إلى أن «روسيا تستفيد هي الأخرى، أما واشنطن فقال إنه ليس متيقناً مما إذا كانت تريد السلام في أفغانستان، وحتى الآن لم يُرفع اسمي ولا أسماء قادة الحزب من القائمة السوداء الأميركية».

وتمنى من موسكو وواشنطن وإسلام آباد وطهران والدول العربية عدم نقل خلافاتها إلى أفغانستان، لأن الحرب خسارة للجميع.

حركة طالبان

وعن العلاقات مع حركة طالبان، قال حكمتيار: «لدينا علاقة مع طالبان، ونوصي قادتها بمراجعة سياساتهم السابقة؛ فليس بإمكانهم كسب الحرب، حيث إن المفاوضات غير المباشرة مع أميركا والدول الأجنبية بدل الحكومة لا تنفع، وعليكم بدء المفاوضات المباشرة مع الحكومة».

وأعرب عن استعداد الحزب الإسلامي للمساعدة في المفاوضات المباشرة بين طالبان والحكومة، «ونحن مع جميع مطالب طالبان الشرعية، وإن كان مطلبهم انسحاب القوات الأجنبية فنحن نطالب بذلك، وإن كان مطلبهم إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية فنحن نطالب بذلك أيضاً».

كما أعرب عن تفاؤله بالمستقبل في أفغانستان، وقال: «أنا متفائل بالمستقبل؛ فالحرب لن تستمر إلى الأبد، ستنتهي قريباً، وأتوقع أن يسهم الحزب الإسلامي في إنهائها».■

ذنبهم أنهم صدّقوا!

بقلم: أواب إبراهيم

تخطّت السلطة اللبنانية الأزمة، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل «الصدمة الإيجابية» القاتلة التي وجّهها رئيس الحكومة سعد الحريري باستقالته من الرياض. فالأسطر المعدودة التي تلاها الشيخ سعد من قصر بعبدا شكلت إعلاناً رسمياً بتجاوز «القطوع السعودي» واستئناف المسار السياسي الذي بدأ قبل أكثر من عام، مع بعض التعديلات الطفيفة التي ستطرأ على الأداء الإعلامي في المرحلة القادمة. فالأمين العام لحزب الله سيتجنب في قادم الأيامات انتقاد دول الخليج، كما لن يضغط مستقبلاً على الحكومة للتنسيق مع النظام السوري بذريعة تسهيل عودة اللاجئين السوريين. من جهته سيتجنب وزير الخارجية جبران باسيل لقاء نظيره السوري أمام عدسات وسائل الإعلام، ولن يكرّر وزيرا الزراعة والصناعة زيارة دمشق للمشاركة في معارض زراعية أو صناعية، أما ما عدا ذلك فإن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه قبل الاستقالة-الصدمة.

استعادة الدولة اللبنانية لأنفاسها وعودة دوران عجلتها لا تنفي حقيقة أن انتهاء الأزمة لم تنه معها تصدّعات أصابت جدران الثقة بين بعض الحلفاء، وصلت حدّ التسبب بجروح وخدوش. على المقلب الآخر، كان للأزمة انعكاسات إيجابية على العلاقة بين بعض الخصوم، فحلّ الودّ والانسجام مكان النفور، وانزاحت الانتقادات المتبادلة ليحلّ مكانها الحرص والمراعاة والتقدير لمشاعر وظروف الطرف الآخر.

التغيرات الحاصلة في العلاقة بين الفرقاء ربما لا تدوم طويلاً، خاصة أن لكل طرف سقفه الذي لن يتجاوزه إرضاء للآخر، وبالتالي ربما عادت العلاقة بين مختلف الأطراف إلى ما كانت عليه. وحدها العلاقة بين القوات اللبنانية وتيار المستقبل قد لا تعود إلى سابق عهدها، فالتأييد القواتي المبكر لاستقالة الرئيس الحريري من الرياض لم ترق الأخير، وجعل القوات عرضة للتشكيك بدور لها في ما حصل، وهو موقف يدعو للاستغراب. فمن حيث الظاهر أطل الشيخ سعد بالصوت والصورة ليتلو بياناً مكتوباً أعلن فيه استقالته من رئاسة الحكومة. بعدها بأيام أطل في مقابلة تلفزيونية أكد فيها مضمون استقالته ونفى كل الأقاويل التي راجت حول أن السلطات السعودية احتجزته وأرغمته على تقديم استقالته، وأنها تحتجز حريته. وما زال الرئيس الحريري يصرّ حتى هذه اللحظة على أن ما فعله في الرياض كان بملء إرادته وأنه هو من كتب بيان الاستقالة بنفسه، وأنه كان حراً في حركته، وأنه... فإذا صدقنا ما قيل وما زال يقوله الحريري، يصبح من غير المفهوم السلبية التي يتعاطى بها وفريقه السياسي مع القوات اللبنانية ومع كل من رحب باستقالته. كأنّ الذنب الذي ارتكبته القوات هو أنها صدّقت الحريري ولم تشكك بما قام به، بل أيّدته ورحبت بالاستقالة. وهي بذلك رفضت أن تلتحق بركب قوى ٨ آذار التي شككت بما فعله الحريري في الرياض واعتبرته محتجزاً ومقيّد الإرادة من السلطات السعودية، الأمر الذي يؤكد الحريري نفيه.

ليس سراً أن القوات اللبنانية لم تكن سعيدة بالتسوية التي حملت العماد ميشال عون إلى قصر بعبدا وحملت معها الرئيس سعد الحريري إلى السراي الحكومي، رغم أنها لم تعارضها ولم تضع العصي بدواليبها. فهي اعتبرت أن التسوية جاءت نتيجة تنازل الحريري وقبوله بشروط حزب الله. لذلك كان منطقياً وطبيعياً أن تهلل القوات لاستقالة الحريري، فهي بذلك تهلّل لتصرف قام به حليفها بملء إرادته، وهي لم تهاجم ما قام به الحريري ولم تنتقده كما فعل كثيرون، فلماذا كل هذا الاستياء؟!

ما سرى على القوات اللبنانية يسري على كل الشخصيات داخل تيار المستقبل، التي كانت صامتة طوال عام بسبب استيائها من التسوية التي قام بها الحريري. فإذا باستقالته من الرياض تعيد إليهم الروح، وأعادت إليهم الابتسامة وعادوا للإطلالة عبر وسائل الإعلام، ليؤكدوا أن الاستقالة كانت منتظرة ومطلوبة في ظل التمادي الذي مارسه حزب الله لناحية التدخل في الدول العربية الأخرى. فإذا بالحريري يتراجع عنها، ويعيد إلى وجوههم الوجوم مرة أخرى.

ذنب القوات اللبنانية أنها صدقت ما قيل ويقال، مكافئة خصوم الحريري لأنهم شككوا بما قام به ولم يصدقوه.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	ربيع الأول	كانون الأول	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٢١	٩	٥٣	٤	٣١	٦	٣٠	١١	١٠	٢	٢٩	٤	٥٦	٥
الأحد	٢٢	١٠	٥٤	٤	٣١	٦	٣٠	١١	١١	٢	٢٩	٤	٥٦	٥
الإثنين	٢٣	١١	٥٥	٤	٣٢	٦	٣١	١١	١١	٢	٢٩	٤	٥٦	٥
الثلاثاء	٢٤	١٢	٥٦	٤	٣٣	٦	٣١	١١	١١	٢	٢٩	٤	٥٦	٥
الأربعاء	٢٥	١٣	٥٧	٤	٣٤	٦	٣١	١١	١١	٢	٢٩	٤	٥٧	٥
الخميس	٢٦	١٤	٥٧	٤	٣٤	٦	٣٢	١١	١٢	٢	٣٠	٤	٥٧	٥
الجمعة	٢٧	١٥	٥٨	٤	٣٥	٦	٣٢	١١	١٢	٢	٣٠	٤	٥٧	٥

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير: إبراهيم المصري
المدير المسؤول: أيمن إبراهيم
الإدارة: بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com
صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧